

شعر أبي تمام دراسة نحوية



دكتور شعبان صلاح

دكتور شعبان صلاح

سيرة أبي تمام

دراسة نحوية

دار فريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

شبكة الألوكة - قسم المكتبة

شعر أبي تمام

دراسة نحوية

دكتور

شعبان صلاح

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد

يُعد أبو تمام : حبيب بن أوس الطائي ، واحدا من الشعراء العلماء باللغة ، الواعين بتصرفات العرب في لغتهم ، وكان - على حد تعبير الحسن بن بشر الأمدى- « يعمل على أن يدلّ في شعره على علمه باللغة وبكلام العرب ، فيعمد لإدخال ألفاظ غريبة في مواضع كثيرة من شعره » (١) .

بيد أن هذا العلم باللغة والوعى بأساليبها لم يمنع العلماء من اتهام أبي تمام بأنه يُحيل في شعره ، أو أنه يُخل بالنظم ويُفسد الترتيب . قال القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني : « وقوله :

يدى لمن شاء رهنٌ لم يذُقْ جُرْعاً من راحتِكَ دَرَى ما الصَّابُ والعَسَلُ

فحذف عمدة الكلام، وأخلّ بالنظم ، وإنما أراد : يدى لمن شاء رهنٌ (إن كان) لم يذُق ، فحذف (إن كان) من الكلام ، فأفسد الترتيب ، وأحال الكلام عن وجهه» (٢)

ومن أجل مثل هذا الإغراب ، وتلك الإحالة ، وذلك الإخلال بالنظم ، صنّفت مصنفات في الكشف عما أشكل من شعر أبي تمام ، ضاع - على ما أعلم - أهمُّها ، وهو (ذكرى حبيب) الذي ألفه أبو العلاء المعري ، ولا نعرف منه إلا نقولا ضمنها التبريزي شرحه الذي وضعه على ديوان أبي تمام ، وظهر شرح (المرزوقي) للأبيات

(١) الموازنة/١٩ .

(٢) الوساطة/٧٧ ، وانظر : الموشح/٢٢١ ، والديوان/ م : ١١ ، ١٢ .



المشكلة من ديوان أبي تمام ، محققا بعناية الدكتور : عبد الله الجربوع ، وهو كتاب - كما يقول محققه - « عبارة عن أبيات اختارها المرزوقي من شعر أبي تمام ، فهو ينتقى من القصيدة عشرة أبيات أو أكثر أو أقل ويشرحها بأسلوب موجز ، يميل فيه أحيانا إلى التحليل وعقد المقارنات . وقد أظهر من خلال شرحه لكتاب (المشكلات) عنايته بأسلوب أبي تمام ، ومحاولته الدائبة الكثيف عن أسرار ألفاظه ومعانيه ، وحرصه على تتبع الروايات المختلفة والجمع بينها واختيار المناسب منها ، كما أظهر فيه تحمسه للدفاع عن أبي تمام ، والرد على خصومه ومعارضيه»^(٣).

وللمرزوقي كتاب آخر يسمى (الانتصار من ظلمة أبي تمام) ، كما أن للمبارك ابن أحمد الإربيلي شرحا على المشكل من ديوان أبي تمام والمتبى يُسمى (النظام المشكل) ، أو (النظام فى شرح المتبى وأبي تمام) تُوجد منه أجزاء مخطوطة^(٤) .

ولكن هذه المصنفات جميعا - باستثناء شرح أبي العلاء - لم تكن مهمة بكل الظواهر اللغوية التى اتسم بها شعر الطائى ، وإنما تناولت من شعره ما اكتسب فيه اللفظ معاذلة ، أو جعل المعنى المراد بعيدا . أما شرح أبي العلاء - كما تظهره النصوص المنقولة عنه - فكان مهتما غاية الاهتمام بتلك الظواهر النحوية والصرفية التى خالف فيها أبو تمام مذهب جمهور النحاة ، أو جنح فيها لتقليد أسلوب نادر أو مجازاة استعمال ضعيف ، وغالبا ما كان أبو العلاء يجد لأبي تمام مخرجا لاستعمالاته أو شواهد على شوارده .

والبحث فى لغة أبي تمام أشبه بالفوص فى بحر متلاطم الأمواج يحتاج إلى دربة ومراس وصبر لتمييز الدرّ من الحجارة ، وفصل التبر عن التراب ، وهذا البحث محاولة - مجرد محاولة - للتعامل مع هذا البحر تحكّمها أمور :

الأمر الأول : أن المقصود بالدراسة النحوية فى عنوان هذا العمل النحوُ بمفهومه الأشمل الذى يضم فى عباةه البنية الصرفية وما يعترىها من تغيرات ، والعلاقات السياقية وما تفرضه من مواصفات ، وهو المفهوم الذى طرحه ابن جنى

(٣) شرح المشكل من ديوان أبي تمام : مقدمة المحقق/٣٢ .

(٤) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان/ ٢ : ٧٦ .



واضحاً منذ أكثر من عشرة قرون حين قال عن (النحو) : « هو انتحاء سَمَتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها(٥) » .

الأمر الثاني : أنه ليس من مهام هذا العمل رصد الأساليب المشهورة ، والتكثُر مما اجتمع العرب عليه ، وسلّم به المقعدون على أنه الفصح أو الأوضح ، لأن أمثال هذه الظواهر موجودة في شعر الشعراء غير أبي تمام ، بل موجودة في النثر أيضاً، ومن ثم لا يترقبنَّ القارئ الكريم أن يرى في العمل شيئاً من هذا القبيل.

الأمر الثالث : أن رصد الظواهر وتسجيل الاستعمالات سيكون مقروناً بنصوص النحاة وأهل اللغة لتبيّن ما وافقها من هذه الاستعمالات وما خالفها ، مع محاولة جادة لتفسير هذه المخالفات - لغويا - في ضوء خصوصية لغة الشعر أولاً، واهتداءً بلهجات العرب ثانياً ، واستضاءةً بالقراءات القرآنية أخيراً .

وقد اقتضت المادة العلمية أن يقع هذا العمل في : مدخل ، وفصلين ، وخاتمة؛ حُصص المدخل لإيضاح رأى النحاة - بإجمال - في الخصوصية التي تتمتع بها لغة الشعر ، واهتمامهم بمعالجتها في إطار خاص ، وإن سمّوا هذه المعالجة بتسمية جائرة . ثم أشرت للنسخة التي اعتمدت عليها في الدرس والاستقصاء ، مستطرداً إلى بيان بعض ما في النشرة من تحريفات وأخطاء وبخاصة في الجانب العروضي ، منتهياً إلى أنها - على الرغم مما بها - أصلح نشرات الديوان للدرس وأحقها بالاهتمام .

أما الفصل الأول فيتعلق بالظواهر التي تعترى البنية ، سواء أعلقت الظاهرة بصوت من أصوات الكلمة أم بصيغتها كلها . ويدرس الفصل الثاني الظواهر السياقية المتعلقة بالكلمة ملتئمة مع غيرها في نسق ، من حيث العلامة الإعرابية ،

(٥) الخصائص / ١ : ٢٤ .



أو المطابقة ، أو التضام ، أو الرتبة ، أو غيرها من القضايا التي يفرضها السياق ويحكمها المسرح اللغوي الذي تأتي فيه الكلمة ، وإن تمت معالجة هذه الظواهر تحت العناوين المعروفة لأبواب النحو في كتب المتأخرين .

ثم تأتي خاتمة العمل مبرزة أهم النتائج التي انتهت إليها ، وأشهر الظواهر التي تجدر الإشارة إليها ، خاصة ما ورد في شعر أبي تمام من خصائص لهجية ، سواء أكانت من لهجة قبيلته : (طييء) ، أم من لهجات أخرى سرت إليه عن طريق التأثير والتأثر .

فإن رأى القارئ في هذا العمل توفيقاً فهو من الله وحده ، وإن كانت الأخرى فحسب الباحث أنه مجتهدٌ أخطأ .

والله وحده من وراء القصد

شعبان صلاح



مدخل

لا يختلف اثنان من النحاة حول خصوصية التناول في لغة الشعر ، وإن اتخذت هذه الخصوصية (الضرورة الشعرية) عنوانا لها ؛ فتحت (هذا باب ما يحتمل الشعر) يقول سيبويه : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ؛ يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يُحذف ؛ يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوقاً .. إلخ (١) ».

كما عقد الأخفش الأوسط مثل هذا الباب في (كتاب العروض) تحت عنوان (هذا باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام ومما لا يكون في الكلام (٢)) .

ويقول المبرد في (المقتضب) : « ولكن إذا اضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت ، فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنْتَ أذَلَّ من وتَدْبِقُ عِـبَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالضُهُورِ وَاجِي

إنما هو من وَجَّأت . وقال الفرزدق :

راحتُ بمسَلْمَةَ البِغَالِ عَشِيَّةً فازَعَى فِزَارَةَ لا هَنَّاكَ المِرْتَعُ

وقال حسان بن ثابت :

سالتُ هذيلُ رسولَ اللهِ فاحشَةً ضلتُ هذيلُ بما قالت ولم تُصِبِ

(١) الكتاب/١ : ٢٦ .

(٢) العروض/١٢٧ .



فهذا إنما جاز للاضطرار ، كما يجوز صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف مثله في الكلام (٣) .

وعقد ابن السراج في نهاية « الأصول » : (باب ضرورة الشاعر) قال في بدايته : « ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة ، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف ، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل ، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصولٌ يُعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ، ولكن التشبيه يختلف ، فمنه قريب ومنه بعيد (٤) » .

وخلاصة ما سبق - وغيره كثير - أن الشعر بطريقة أو بأخرى موضع ترخص، يباح للشاعر بمقتضى هذا الترخص أن يخالف المؤلف الشائع من أساليب العربية وطرقها في رصف الجمل . لكن ذلك ليس على الإطلاق ، دونما قيود أو حدود ، وإنما المعول عليه قول ابن السراج السابق : « وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ... إلخ » .

من أجل هذه الإشارات السابقة وغيرها تخصصت مؤلفات في (الضرورة الشعرية) محاولة رصد الظواهر التي وردت في أشعار الشعراء (٥) ، لكن هذا الرصد - على ما بُذل فيه من جهد - يجبُّه قول سيبويه : « وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا (٦) » ، ذلك أن لكل شاعر طريقته في التناول ، وأسلوبه في الصَّوْغ ، ومنهجه في استعمال مفردات اللغة وتراكيبها ، محكوماً - بوعي أو بغير

(٣) المقتضب/ ١ : ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤) الأصول/ ٣ : ٤٣٥ .

(٥) راجع (الضرورة الشعرية في النحو العربي) فهو أول بحث - على حد علمي - أفرد الظاهرة بدراسة علمية معاصرة ، وفسر كثيراً من الظواهر التي وردت بأسلوب منهجي .

(٦) الكتاب/ ١ : ٣٢ .



وعى - بترائه اللغوى والأدبى فيما يقدم لقرائه من نتاج ، فهو من جهة محصلة هذا التراث وثمره من ثماره ، لكنه من الجهة الأخرى ابنُ عصره ونَبْتُ بيئته ، ولا بد أن ينتج هذا التفاعل بين الموروث والمبتدع صوراً قد تخالف الموروث كلية ، وقد تمت إليه بصلة ما ، لكنها فى النهاية ليست صورة مطابقة له .

من منطلق هذه الخصوصية التى يتمتع بها كل شاعر على حدة ندلف إلى عالم أبى تمام اللغوى ، واضعين فى الحسبان أن الظواهر التى ندرسها من شعره ليست مقصورة - بالضرورة - عليه ، فربما فشلت فى شعراء عصره كالمتنبى والبحتري ، وربما كان مسبوقةا بها من شعراء أقدم منه زمناً ، لكن هذا لا ينفى أنها ظاهرة من الظواهر الموجودة فى شعر أبى تمام .

ولقد كانت نسخة ديوانه بشرح الخطيب التبريزى هى معتمدنا فى الدراسة والاستنباط ، لكونها منشورة محققة أولاً ، ولما بُثَّ فيها من قضايا لغوية معينة على الدرس ثانياً . بيد أن هذه النشرة - على ما بذل فيها من جهد مشكور - لم تسلم من الوهم ، وبخاصة فى الجانب العروضى ، فلقد لفت نظرى فيها اهتمام الخطيب التبريزى - وهو عروضى لا شك فى قدرته ، وكتابه (الكافى فى العروض والقوافى) محقق منشورٌ - بذكر بحر القصيدة وتلقيب قافيتها ، وألقاب القوافى - كما ذكرها الخطيب نفسه فى (الكافى) - هى (٧) :

المتكاوس : أربعة أحرف متحركة بين ساكنين فى آخر البيت .

المتراكب : ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين .

المتدارك : حرفان متحركان بين ساكنين .

المتواتر : حرف متحرك بين ساكنين .

المترادف : اجتماع ساكنين فى القافية .

(٧) راجع : الكافى / ١٤٧ ، ١٤٨ .



وقد أثار انتباهى تعدد مواطن الخطأ فى ذكر البحر تارة ، وفى ذكر صورته تارات ، وفى تلقيب القافية أحيانا ، وهى أخطاءٌ لا يُعقل أن تصدر عن الخطيب التبريزى : اللغوى العروضى ، وإن كان معقولا أن تصدر عن النساخ الذين نسخوا شرحه للديوان . وكان واجبا - والحال كذلك - أن ينتبه محقق الديوان لهذه الهنات، فيصلحها ، أو يشير - على الأقل - إلى مواطنها .

لكن محقق الديوان - على ما يبدو - لم يكن واعيا بالعروض والقوافى ذلك الوعى الذى يجعل الأذن تنبو إذا سمعت بيتا ناشزا ، أو قرئت عليها الكلمة بصورة غير صورتها التى تقتضيها موسيقى البيت، ومن ذلك :

١- فى ج : ٢ ص ١٣٥ ورد قول أبى تمام :

وَقَدْ حَرَّرْتُ فِي مَدِيحِكَ جَهْدِي فَحَرَّرْتُ بِأَنْدِي صَلَةَ الْقَصِيدِ
ولا يقيم من أود الشطر الأول إلا أن يكون : (وقد حَرَّرْتُ فى مَدْحِيكَ) ،
بإضافة المصدر (مَدْح) إلى فاعله (ياء المتكلم) وبعده المفعول (الكاف) .

مَضَى خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَزْرُ يَدُ قَمَرِ اللَّيْلِ شَمْسُ الضَّحَاءِ
٢- فى ج : ٤ ص ٢٤ ورد :

مَضَى خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَزْرُ يَدُ قَمَرِ اللَّيْلِ شَمْسُ الضَّحَاءِ
بجر (مزيد) بالفتحة ، والصواب : مَزِيدٌ ، بالكسرة والتبوين .

٣- فى ج : ٤ ص ٤٥ ورد من الخفيف قوله :

وَحَيَا نَاهِيكَ فِي غَيْرِ عِيٍّ وَصَبَا مُشْرِقٌ بِغَيْرِ تَصَابِ
والشطر الأول بصورته تلك من المديد ، وصوابه : وحياءٌ .

٤- فى ج : ٤ ص ١٧٥ ورد قوله :

زَفَرَاتٌ مُقْلَقَاتٌ أَسْعَدَتْهَا الْعِبْرَاتُ
فى الضرب الثانى من العروض الثانية من الرمل ، وصوابها : زفراتٌ مُقْلَقَاتٌ .



٥- فى ج : ٤ ص ١٨٢ ورد قوله :

صدّ وما احتسبَ الصداً لم يحفظ الميثاق والعهدا

فى ثالث السريع ، والقافية متواتر ، ولا يستقيم الصدر إلا بقطع همزة
الوصل من (إِحْتَسَبَ) .

٦- فى ج : ٤ ص ٢٨١ أورد من رابع الخفيف قوله :

قد صحا القلبُ بعد ما قد يُرى وهو مُنتَشِي

لستُ من يُلقى بوجهِه للحديث المـخـدشِ

والشطر الأول من البيت الثانى - بصورته تلك - من مجزوء الرمل ، ولعل
صوابه :

لستُ من يُلقى بوجهِه الحديث المـخـدشِ

٧- فى ج : ٤ ص ٢٨٢ أورد من ثالث السريع قوله :

كـونك فى صلب أبينا آدمِ أهبطنا جَمْعاً إلى الأرضِ

والصدر - بصورته تلك - من الرجز ، ولعل صوابه :

كونك فى صلب أبى آدمِ

٨- فى ج : ٤ ص ٤٤٢ أورد من ثانى الطويل قوله :

ويا شمسَ أرضيها التى تم نورها فباهتُ به الأَرْضون شمس بهائها

ولا تستقيم الموسيقى إلا بتسكين الراء من (أَرْضِيها) و (الأَرْضون) فى كلا
شطرى البيت .

٩- فى ج : ٤ ص ٥٢٢ أورد من الرجز قوله :

ثم أتى معتذرا بجَهْلِهِ

ذا عُنُقِ فى المجد لم يُحْلِهِ



.....

.....

يا واحداً منضرداً بعَدُّه

أبْسْتَه الغنى فلا تُمْلِه

وهذا الضبط يعنى أن بعض الأضرب على (مستفعلن). ومزاحفاتها ، وبعضها الآخر على (فاعلن) ، وهذا غير جائز ، وصواب ما سبق أن يكون الضبط ؛ لم يُحَلِّه ، فلا تُمْلِه .

وتجرنا الرجزية الأخيرة إلى ملحوظة أخرى مهمة هي أن المحقق لا يعتد بمشطور الرجز ، ويعد كل بيتين منه بيتا ، ودليلنا على ذلك الترقيم الذى اتخذه سبيلا لعدّ الأبيات فى كل قصيدة .

وفى ص ٥٠٠ من الجزء الرابع ستة أبيات عدها ثلاثة .

وفى ص ٥٠١ ثمانية وثلاثون بيتا عدها تسعة عشر .

وفى ص ٥١٢ ثلاثون بيتا عدها خمسة عشر .

وفى ص ٥١٥ ستة أبيات عدها ثلاثة .

وفى ص ٥٢٠ ستة وثلاثون بيتا عدها ثمانية عشر .

وفى ص ٥٦٥ أربعة عشر بيتا عدها ثمانية عشر .

وقد يقول قائلٌ - إن بالحق وإن بالباطل - : لعل ذلك منه مقصودا ، فتأتى صفحة ٥١٨ من الجزء الرابع ، وفيها مشطورة من خمسة أبيات ، فنراه يعدها بيتين ويترك الخامس غفلا من الترقيم ، مع أن هذا البيت - وحده - كان كفيلا بإعادة الحق إلى نصابه .

وبسبيل مما سبق نشر قصائد مضبوطة القوافى بضبط غير معهود عروضيا ، فضلا عن تخالفه مع ما وُسِّمَتْ به القافية؛ ففى ص ٤٧ من الجزء الرابع وردت من أول السريع ، والقافية مترادف ، قصيدة مطلعها :



أى ندى بين الثرى والجَبُوبُ وســـــــؤددٍ لَدُنِ ورأى رطيبُ
ومقتضى وسم القافية بالترادف أن تُضبط بتسكين حرف الروى حتى يلتقى
ساكنها فلا يفصل بينهما متحرك ، ولكن القصيدة ظهرت فى الديوان مطلقة
الروى بأبياتها السبعة عشر ، وهى صورة من السريع لم يقل بها عروضى !! .

وهذا الأمر نفسه حدث فى ص ١٩١ فى قوله :

لا أكلُ التَفْـاحِ دهري ولو جنيتهُ لى من جنان الخلودِ
والله ما أتركه عن قلى لكننى أكرهه للـخـدودِ

حيث ضبط القافية مطلقة ، وهى من أول السريع ، والقافية مترادف .

ولم أعرج على أنواع أخرى من الضبط الخاطئ ، بيد أنه لم يخل بالوزن ، كما
فى قوله فى الجزء الرابع ص ٢٤٥ :

دعا أبى اللحظ خـداكا وامتـرت الأعينُ عيناكا
برفع (أبى) و (الأعين) ، وهما فى الحقيقة منصوبان ، فالفاعل هو المثنى
المتأخر .

وكما فى قوله ص ٢٤٨ :

ما فراق الدنيا أبالى ، ولكن فى فراق الدنيا فراق هواكا
برفع (فراق) ، وهى مفعول مقدم للفعل (أبالى) ، وحقها النصب .

ويُعد الفصل بين شطرى البيت المدوّر دليلا من أدلة على وعى المحقق بهذا
التدوير ، فإذا صلحت الكلمة لقسمها بين شطرى البيت قُسمت ، وإلا وُضع حرف
الميم بين قوسين هلاليين دليلا على اتصال شطرى البيت ، وقد فعل المحقق هذا
فى بعض المواطن ، لكن الفصل لم يسلم له فى مواطن أخرى .

ففى ص ٣٠٦ ورد قوله فى الجزء الرابع :

أى منادٍ إلى الندى وإلى الـ هـيـجاء ناداهم فلم يُجب



فشطر البيت بعد ياء (الهيحاء) ، وصوابه ما أثبتنا ؛ لأنه من أول المنسرح .

وفى ص ٣٥٠ ورد قوله :

فـاـرـتـدُّ مـنـى اـرـتـدـادِ اـلـ
أـسـيـرِ عـاـيـنَ قـسـدًا

فشطر المجتث عند ألف (ارتداد) ، وصوابه ما أثبت .

وفى ص ٤٤٧ ورد قوله :

لَعَمْرُكَ لَلْبَاسُ غَيْرُ الْمَرِي
وَلَلرَيْثُ تَحْفَازُهُ بِالنَّجَا
بِخَيْرٍ مِّنَ الطَّمَعِ الْكَاذِبِ
حِ خَيْرٍ مِّنَ الْأَمَلِ الْخَائِبِ

فشطر البيتين بنهاية كلمتي (المريب) و(بالنجاح) ، وهو تشطير يسلم به صدرا البيتين ويختل عجزاهما ؛ لأنهما من ثالث المتقارب .

وفى ص ٤٤٨ ورد قوله :

فـتـطـلِّقُ مـعِ العـنـايـةِ إِنْ اـلـ
بِشْرِ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ بِشِيرِ

فشطر أول الخفيف بعد شين (البشر) ، وصوابه بعد لامه ، كما أثبتنا . وهذا النمط من التشطير الخاطئ موجود في نماذج أخرى كثيرة غير ما سبق ، فلم نرد الاستقصاء (٨) .

ويمكن لأى جدل أن يرد كثيراً مما سبق بالإحالة على أخطاء الطباعة ، وهى - لا شك - من الرزايا التى أصبحت قدر كل من يجترئ على النشر . لكن ما سأذكره بعد من أخطاء فى نسبة البيت إلى بحره ، أو تحديد صورته فى هذا البحر ، أو وصف قافيته ، مما لا يمكن الاعتذار عنه بأخطاء الطباعة .

١- فى ج : ٢ ص ٢١٨ قال : إن قوله :

أَحْمَدُ إِنْ الْحَاسِدِينَ كَثِيرُ
حَلَلْتِ مَحَلًّا فَاضِلًا مَتَقَدِّمًا
وَمَا لَكَ إِنْ عُدَّ الْكِرَامُ نَظِيرُ
مِنَ الْمَجْدِ ، وَالْفَخْرُ الْقَدِيمُ فَخُورُ

(٨) راجع الأبيات ٧، ٩، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٤٠ من القصيدة رقم ٢٤ ، وهى أول قصيدة فى قافية الدال من باب المدح ح : ١ ص ٢٥٨ وما بعدها ، كمثال فقط، مجرد مثال.

من ثاني الطويل والقافية متواتر، والصواب أنه من ثالث الطويل ؛ لأن ضربه على وزن (مفاعى) أو (فعولن) ، وهو الضرب المحذوف .

٢ - فى ج : ٢ ص ٢٢٢ قال إن قوله :

هل اجتمعت أحياءُ عدنان كلُّها بمُلْتَحَمٍ إلا وأنت أمنيـرُها

من أول الطويل ، والقافية متواتر ، والصواب أنه من ثانيه ؛ لأن ضربه على وزن (مفاعلن) المقبوض .

٣ - فى ج : ٣ ص ٢٤٧ قال إن قوله :

أبا سعيدٍ تلاقى عندك النعمُ فانت طودُ لنا مُنْجٍ ومعتصمُ

من أول البسيط ، والقافية متدارك ، والصواب : والقافية متراكب . لأن بين ساكنيها ثلاثة متحركات .

٤ - فى ج : ٣ ص ٢٨١ قال إن قوله :

ليتَ الأطباءُ أبا العميثلَ خبِرتُ خبراً يُروى صادياتِ الهامِ

فى الأول من الكامل ، والقافية متدارك ، والصواب : فى الثانى من الكامل ؛ لأن العروض صحيحة ، والضرب مقطوع ، أى على (متفاعل) ، أو (فعلاتن) .

٥ - فى ج : ٤ ص : ١٦٢ قال إن قوله :

أطفأت ناراَ هواك من قلبي وحللتني من عسرةِ الحبِّ
أبردت قرحةَ لوعةٍ نبتتُ بين الشغاف كقرحةِ الجنبِ

فى الضرب الثانى من السريع ، وصوابه : فى خامس الكامل ، وهو الضرب الثانى للعروض الثانية ؛ فالعروض حذاء (فعلن) ، والضرب أحدُ مُضَمَّر (فعلن) .

٦ - فى ج : ٤ ص ١٦٧ قال إن قوله :

تلقاه طيفي فى الكرى فتجنبا وقبلت يوماً ظلَّهُ فتغضبا



من الكامل ، ووضع اسم البحر بين معقوفتين ، والحق أنه من ثاني الطويل ،
أي المقبوض العروض والضرب .

٧ - في ج : ٤ ص : ٢٣٢ قال إن قوله :

اجعل لعيني في الكرى حظا ولا تكن لي مـالكاً فظاً

من ثاني السريع ، والصواب أنه من ثالثه ؛ لأن الضرب أصلم ، أي على
(فَعَلَن) ، أما العروض فمطوية مكشوفة ، أي على (فاعلن) ، وما بها من صلص في
البيت السابق إنما سببه التصريح .

٨ - في ج : ٤ ص : ٢٦١ قال إن قوله :

بُؤْسَ قَلْبِي كـيـفِ ذِلا صار للسُّقْمِ مَحالا

في خامس الطويل ، وصوابه : في خامس الرمل ، أي من الرمل المجزوء
الذي صحت عروضه وضربه ، فهما على (فاعلاتن) .

٩ - في ج : ٤ ص : ٢٩٢ قال إن قوله :

نشرتُ فيك رسي ساكنتُ أطويه واظهرتُ لوعتي ما كنتُ أخفيه

في أول البسيط ، والصواب : في ثانيه ؛ لأن عروضه مخبونة وضربه مقطوع
أي على (فَعَلَن) ، وما ظهر في العروض من قطع فبسبب التصريح .

١٠ - في ج : ٤ ص : ٢٩٤ قال إن قوله :

لو كنتُ عنديّ أمسٍ وهو معانقي ومدامعي تجري على خديّ

من أول الكامل ، والصواب : من ثانيه .

١١ - في ج : ٤ ص : ٤٦٢ قال إن قوله :

إمّا حَجَجْتَ فمقبولٌ ومبرورٌ موفراً الحظ ، منك الذنب مفضورٌ

في أول البسيط ، والصواب : من ثانيه .



١٢ - في ج : ٤ ص : ٥٤٠ قال إن قوله :

هذا كتابُ فتى له هممٌ ساقطٌ إليك رجاءه هممه
من ثاني الكامل ، والصواب أنه من رابعه ، فالعروض حذاء ، أى (فَعْلُنْ) ،
وضربها مثلها .

١٣ - في ج : ٤ ص : ٦١٣ قال إن قوله :

شقُّ الربيعِ مضايقُ الحجبِ وبدا بوشى شقائقِ قشْبِ
من خامس الكامل ، والقافية متراكب ، والصواب أنه - مثل سابقه - من رابع الكامل .

١٤ - في ج : ٤ ص ٢٨٦ ذكر في قافية الهاء قوله :

لها وأعـارني ولها	•	وأبصـرذلتى فـزها
له وجهه يعزبه		ولي حرق أذل بهـا
دقيق محاسن وصلت		محاسن وجنتيه بها
الاحظ حـسن وجنته		فتجرحني وأجرحها

ولم يعلق المحقق على ذكر مثل هذه الأبيات في قافية الهاء ، فالمعروف من
نص التبريزي أن « الهاء التي تُتَبَيَّنُ بها الحركة ، نحو : اقْضِ وارْمِ ، لا تكون رويًا ،
ولا الهاء التي للتأنيث ، نحو : طَلَّحَ وَحَمَزَه ، ولا هاء الإضمار ، نحو : ضربتُه
وضربتُها . فإذا سكن ما قبل الهاء كان رويًا ، نحو قوله :

ليس خليلي بالخليل أنساه

حتى أرى مُصْبَحَهُ ومُـسَاهُ

والهاء التي من الأصل تكون وصلًا ورويًا^(٩) .»

ولا يتحقق كون الهاء من أصل الكلمة إلا في البيت الأول مما سبق . أما في
ثلاثة الأبيات الباقية فهي ضمير لا يصلح رويًا ، ولم يشر المحقق إلى ذلك .

(٩) الكافي/١٥٠ .



١٥ - في ج : ٤ ص : ٤٣٨ ذكر تحت عنوان (قافية الياء) قوله :

لقد أقام على بغداد ناعياها فليبكها لخراب الدهر باكيها

وفي ص ٤٣٩ ذكر تحت العنوان نفسه قوله :

لا تَرثُ لابن الأعمش الكشخان من رخص الإجارة والبغاء لَدَيْهِ

فظننت ذلك تحريفا طباعيا ، وأن المقصود (قافية الهاء) خاصة أنها وردت بعد (قافية النون) ، لكنني وجدته في الفهارس ص ٦٨٢ يؤكد الخطأ الذي وقع فيه الناسخ تسرعا ، ويعدهما من قافية الياء .

لكن كل هذه الملحوظات لا تقلل من قيمة الجهد المبذول في تحقيق الديوان ونشره مما يجعل النشرة أحق النشرات باتخاذها متكأ لدراسة لغوية لشعر أبي تمام وهو ما نستعين الله عليه ، راجين منه السداد في القول ، والإصابة في الرأي ، إنه نعم المعين .



الفصل الأول

ظواهر البنية





تتعلق الظواهر التي تُتناول في هذا الفصل ببنية الكلمة ، سواء أكانت الظاهرة متعلقة بصوت من أصوات هذه الكلمة ، أم بصيغتها على الإجمال ، والمفروض أن يُتناول القسم الأول في إطار (علم الأصوات) ، ويُتناول القسم الثاني في إطار (علم الصرف) ، لكننا مقتنعون تمام الاقتناع بأنه لا صرف بلا أصوات ، وأن صيغة الكلمة ليست سوى أصوات التأمّت في نسق ، فالصرف - في نهاية المطاف - معالجةٌ بنيوية لمجموعة من الأصوات ضمتها صيغةٌ من الصيغ ، وكثير من قضايا الصرف متكئٌ على ظواهر صوتية ، فالفصل بين العلمين - من وجهة نظري - فصل تعسفي ، ولذا ستتداخل القضايا في هذا الفصل تداخلا لا مهرب منه .

لكننا - تبعا لمقتضيات المعالجة ، وخضوعا للظواهر المدروسة - سنبدأ بالقضايا التي تتناول الصوت المفرد ، يلي ذلك الحديث عما يتناول الصيغ على الإجمال .



الجمع بين همزتين

لست أعني بهذا العنوان مطلق الجمع ، كما في قول أبي تمام^(١) :

مَنْ كَانَ أَنْكَأَ حَدًا فِي كِتَابِهِمْ أَنْتِ؟ أَمْ سَيْفُكَ الْمَاضِي؟ أَمْ الْأَحَدُ؟

حيث جمع بين همزة الاستفهام وهمزة (أنت) ، فهو أمرٌ ورد كثيرا في أشعار الشعراء من قبله ومن بعده ، وقد وردت في مثل هذا النوع من الجمع بين الهمزتين روايات متعددة ؛ فبعض العرب يفصل بين الهمزتين بألف المد ، كما في قراءة هشام بن عمار في أحد أوجهه : ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) ، « وبعضهم يسهّل الهمزة الثانية بَيْنَ بَيْنٍ تخفيفا ولا يدخل ألفا بينهما ، وبعضهم يدخلها مراعاة للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفا ، لأن الهمزة الأولى عارضة ، قال ذو الرمة :

أَأَنْ تَوْسَّمْتَ مِنْ خِرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ؟

وقال :

أَيَا ظَبِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَاغِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ؟

وقال آخر :

حُزِقُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فَكَاهَةً تَفَكَّرَ أَلِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرْدَا؟

ففصل بالألف بين كل واحد منهم ، استثقالا لجمع الهمزتين . وقال آخر في

الجمع بينهما دون فصل :

أَنْتِ الْهَالِئِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرِيحِيُّ الْمَلْقَبُ؟

(١) ديوانه بشرح التبريزي / ٢ : ١٧ .

(٢) سورة البقرة : آية ٦ ، وانظر : الإتحاف / ١٢٨ .



ولغة الفصل أكثر (٣) .»

وليس وزن الشعر هو الذي اضطرهم إلى إدخال الألف بين الهمزتين ، ففي قول ذي الرمة الأول (أَأَنَّ تَوْسَ) يساوى في الميزان العروضي : مستفعلن ؛ لأن البيت من بحر البسيط ، ولو حذف الألف لكان (أَأَنَّ تَوْسَ) على وزن : مُتَفَعِّلُنْ ، فتكون التفعيلة مخبونة ، وهو زحاف جائز في بحر البسيط (٤) .

وقوله الثاني « بزيادة الألف يكون قوله (نقا أَنْ) مفاعيلن ، جزءاً سالماً ، ويجوز أن تُحَقِّقَ الهمزتان بلا زيادة ألف ، فيكون قوله (نقا أَنْ) جزءاً مقبوضاً . وأورده الشارح والزمخشري في (المفصل) تبعاً لسيبويه ، بزيادة الألف ، لأنه معها يمتد الصوت ويكون جزءاً سالماً ، وهو أحسن ، وحملنا على الأصل ، لأن الزحاف فرعٌ ومراعاة الأصل أولى (٥) .»

وإنما أعني الجمع بين همزتين حين تدخل همزة الاستفهام على المقترن ب(ال) ؛ « لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٧) ؛ لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ، ولم يؤد حذفها إلي لبس ؛ لأن ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة. فأما الألف التي مع اللام فإنها لا تسقط ، لئلا يلبس الاستخبار بالخبر ، لأنهما مفتوحتان ، بل تبدلها ألفاً نحو قوله ﴿ الذُّكْرَيْنِ حَرَمَ أُمَّ الْأُنثَيْنِ ﴾ (٨) ، و ﴿ اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٩) ، فلو حذف لوقع لبس ، ولا يُعلم : هل

(٣) رصف المباني/ ١١٨ ، ١١٩ ، وانظر : سر صناعة الإعراب/ ٧٢٢ ، ٧٢٣ .

(٤) انظر : نهاية الراغب في شرح عروض ابن العاجب/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٥) شرح شواهد الشافية/ ٣٤٧ ، وانظر : الكتاب/ ٣ : ٥٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش/ ٢٩ ، ٣٠ ، وشرح المفصل/ ٩ : ١١٩ ، ١٢٠ ، ونهاية الراغب/ ١٣٧ .

(٦) سورة البقرة : آية ٨٠ ، ونصّها : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٧) سورة الصافات : آية ١٥٣ .

(٨) سورة الأنعام : آية ١٤٣ .

(٩) سورة النمل : آية ٥٩ .



هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف؟ فلذلك ثبتت وشُبِّهت بألف (أحمر) لثبوتها. قال الشاعر :

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَفِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي، (١٠)

وقد قال أبوتمام في قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الطائي :

تَاللهِ نَدْرِي : أَلْإِسْلَامُ يَشْكُرُهَا مِنْ وَقْعَةٍ ؟ أَمْ بِنُو الْعَبَّاسِ ؟ أَمْ أَدُدُّ ؟

وقد علق التبريزي على هذا البيت بقوله : « أدخل همزة الاستفهام على ألف الوصل التي مع لام التعريف ، وإذا فعلوا ذلك مدُّوا مَدَّةً تقوم مقام الحرف ؛ ليفرقوا بين الاستفهام والخبر . فإن خلصت المدة صار جمعا بين ساكنين في حشو بيت ، وذلك عند البصريين غير جائز ، وقد حكى قطع همزة الوصل في مثل هذا الموضع ، وهو قليل . وأحسن من ذلك أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ : لا مدة ساكنة ، ولا همزة مخففة (١١) . »

وهمزة بين بين تؤول - في نهاية الأمر - إلى المحققة ؛ لأنه بغير هذا الفهم يكون الوزن مختلا ، لأن ميزانه : تَاللهِ نَدُّ = مستفعلن ، رِي أَلَّ = فاعلن ، فهمزة (ال) المعرفة هي المقابل للام (فاعلن) ، ولا يستقيم حذفها في موسيقى بحر البسيط .

وقديما قال سيبويه - في معرض حديثه عن اجتماع الهمزتين على إطلاقه - :

« والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة ، يدلك على ذلك قول الأعشى :

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضْرِيهِ رَبِيبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلُّ خَبِيلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت (١٢) . »

وكل ذلك محاولة لتعليل ما ورد مما هو من قبيل تحقيق الهمزتين إذا التقتا

(١٠) شرح المفصل / ٩ : ١٣٨ .

(١١) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي / ٢ : ١٩ .

(١٢) الكتاب / ٣ : ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، وانظر أيضاً ٥٥١ .



وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، إذ سبق سيبويه بقوله : « فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا (١٣) » .

وأرى التحقيق في هذا البيت من شعر أبي تمام - إلى جوار كونه مقتضى الوزن كما سبق أن بينا - مما يستدعيه المعنى ؛ فالتركيز على الابتداء بالإسلام ، والعناية بدوره ، والاهتمام به ، يقتضى هذا التحقيق للهمزة ، وليس الأمر كذلك في التخفيف المُشعر بالليونة ، والمؤدي إلى التمطى والتثاؤب ، وهو ما ترفضه مناسبة البيت ، ولا يوحي بدرجة الاهتمام بتقديم الإسلام على بنى العباس وأدَد معا ، والأصل في الثلاثة هو الإسلام ، بدليل قوله في البيتين التاليين :

يومُ به أخذ الإسلامُ زينتهُ	بأسرها ، واكتسى فخراً به الأبدُ
يومُ يجيء إذا قام الحساب ولم	يذممه بدرُّ ولم يفضح به أحدُ

(١٣) السابق/ ٣ : ٥٤٩ .



قطع همزة الوصل

سُمّيت همزة الوصل كذلك ؛ لأنها تثبت في بداية الكلام وتسقط في درجه ،
« إلا أن تقطع كلامك وتستأنف ، كما قالت الشعراء في الأنصاف ؛ لأنها مواضع
فصول ، فإنما ابتدأوا بعد قطع ، قال الشاعر :

ولا يبادرُ في الشتاء وليدنا أَلِقْدَرُ ينزلها بغير جعال
وقال لبيد :

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَّدَ عَلَى الْوَاحِهِ أَلِنَاطِقُ الْمَزْيُورُ وَالْمَخْتُومُ (١)
ومعنى ما سبق أن هناك تسامحا ما في قطع همزة الوصل في أول عجز
البيت ، « فالعرب قد تسكت علي أنصاف الأبيات ، وتبتدئ بالانصف الثاني ، فكأن
الهمزة وقعت أولا (٢) .»

وقد ورد مثل هذا النوع من الاستعمال في قول أبي تمام (٣) :

١ - مُلْقَى الرَّجَاءِ وَمُلْقَى الرَّحْلِ فِي نَفْرِ
٢ - يَا عَمْرُوقُ قُلْ لِلْقَمَرِ الطَّالِعِ
٣ - هِيَهَاتَ غَالِكِ أَنْ تَنَالَ مَأْثَرِي
أَلْجُودُ عِنْدَهُمْ قَوْلٌ بَلَا عَمَلٍ
إِتْسَعُ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
إِسْتَبْهَا سَعَةً وَبَاعٌ ضَيِّقُ

لكن قطع الهمزة ورد في الحشو ، كما في قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرًّا فإنه بنشر وإفشاء الوشاة قمين

(١) الكتاب/ ٤ : ١٥٠ ، ١٥١ ، وانظر : الأصول/ ٣ : ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٢) شرح المفصل/ ٩ : ١٣٨ ، وانظر : موارد البصائر/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٣) ديوانه/ ٣ : ٨٩ ، ٤ : ٢٨٦ ، ٢٩٦ .



وقول جميل :

الا لا أرى إثنين أحسنَ شِيمَةً على حدثان الدهر مني ومن جُمْلِ

وقول الراجز :

يا نفسُ صَبِرْ أكلُ حِي لاقِ
وكلُّ إثنينِ إلى افْتِراقِ

وهذا النوع من قطع الهمزة محكومٌ عليه بالقلبة تارة^(٤) ، وبالرداءة تارة^(٥) ، وبالوهم ثالثة^(٦) ، وبقتصره على ضرورة الشعر تارة أخرى^(٧) . وعن مثل هذا النوع قال الزمخشري في (المفصل) : « وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحشٌ ، فلا تقل : الإسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ، والإستغفار ، ومَنْ إبنك ؟ ، وعَنْ إسمك . وقوله :

* إذا جاوز الإثنين سرٌّ ... *

من ضرورات الشعر^(٨) »

وأيا ما كان الرأي حول قطع همزة الوصل في حشو الكلام فقد حدث ذلك في شعر أبي تمام ست مرات : **المرة الأولى** في قوله^(٩) :

فَتَحَ اللهُ فِي اللِّوَاءِ لَكَ الخَا فِقِ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ فَتَحَا عَظِيمَا

وبداية نقول : إنه كان بإمكان أبي تمام ألا يقطع همزة الوصل في هذا البيت ، ووزن الخفيف يسمح بهذا الزحاف ، ويصبح الوزن : فِقِ يَوْمَ = فَعِلَاتُ المشكولة^(١٠)

(٤) شرح شواهد الشافية/١٨٣ .

(٥) الأصول/ ٣ : ٤٤٧ .

(٦) درة الفواص/ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٧) شرح التسهيل/ ٣ : ٤٦٦ ، ووصف المباني/ ١٣١ ، ١٣٢ ، والأشْمُونِي/ ٤ : ٢٧٣ ، وشرح

التصريح/ ٢ : ٣٦٦ .

(٨) شرح المفصل / ٩ : ١٣٧ .

(٩) ديوانه/ ٣ : ٢٢٩ .

(١٠) الشكل : اجتماع الخبن والكف ، والخبن : حذف الثاني الساكن ، والكف : حذف السابع الساكن .



لَاثْنَيْنِ فَتٌ = مستَفَعٌ لِنِ السَّالِمَةِ ، وشكل فاعلاتن لسلامة الجزء الذي يسبقها من الكف ، والجزء الذي يليها من الخبن ، أمرٌ جائزٌ على ما تقرره كتب العروض في نظام المعاقبة ، ويسمى الجزء حينئذ (طَرَفَيْنِ) (١١) .

ومعنى هذا أن أبا تمام ليس مضطرا لقطع همزة الوصل في هذا الموضع فلا بد أن يكون للقطع مَغْزَى آخر سوى الاضطرار الذي أشار إليه النحاة ، وأظن الرغبة في التركيز على هذا اليوم في حد ذاته لأنه اليوم الذي فتح الله على الممدوح فيه هي التي أدت إلى قطع الهمزة بما يستدعيه ذلك من تركيز صوتي يتواءم مع التركيز المعنوي على يوم الانتصار .

والمرة الثانية وردت في قوله (١٢) :

صَدًّا وَمَا إِحْتَسَبَ الصَّدًّا لَمْ يَحْفَظِ المِيثَاقَ والعهدا

وفي هذا الموضع يعتبر قطع الهمزة مطلبا موسيقيا ، فالبيت من بحر السريع ، وتقطيع صدره صَدًّا وَمَا = مُسْتَعْلِنٌ ، إِحْتَسَبَ صَّ = مُسْتَعْلِنٌ ، صَدًّا = فَعْلَنٌ ، ولو وصلت الهمزة لكان تقطيع الصدر : صَدًّا وَمَحَّ = مُسْتَعْلِنٌ ، تَسْبِصَّ = فَعْلِنٌ ، صَدًّا = فَعْلَنٌ ، وليس هذا من وزن السريع بحال !!

والمرة الثالثة وردت في قوله (١٣) :

لِيَّ - لَا كَانَ - مِنْ هَوَاكَ خَلَاصُ وَيجسمي - وَلَا بَكَ - الْإِنْتِقَاصُ

وليس هناك اضطرارٌ يجبره على قطع الهمزة في هذا الموضع ، فلو قال :

وَيجسمي - وَلَا بَكَ - الْإِنْتِقَاصُ

لكان وزن العجز : فاعلاتن مَفَاعِلُ فاعلاتن ، ويكون مستفَعٌ لِنِ قد خبن لسلامة فاعلاتن من الكف ، وَكُفٌّ لسلامة فاعلاتن من الخبن ، فهو إذن

(١١) راجع : شفاء الغليل في علم الخليل / ٨١ .

(١٢) ديوانه / ٤ : ١٨٢ .

(١٣) ديوانه / ٤ : ٢٢٩ .

(١٤) راجع : شفاء الغليل / ٨١ .

طرفان(١٤). لكن قطع الهمزة فى هذا الموقع مُؤذِنٌ بالضغط على الكلمة وإبرازها صوتيا وإشعار المستمع أو القارئ أنها مطلبٌ فى حد ذاتها ، خاصة مع تقدم الخبر (وبجسمى) ، متلوا بالاحتراز (ولا بك) ، وهذا يجعل المتلقي متشوقا لمعرفة المبتدأ الذى يقتضى إظهاره التركيز عليه والضغط على مقاطعه ، وأهم هذه المقاطع هذا المقطع المبدوء بهذا الحرف الحلقى ، ومن ثم كان قطع الهمزة هنا مطلبا بلاغيا ، لا عروضيا .

أما المرات الثلاث الأخرى فوردت فى كلمة واحدة ، هى كلمة (امرأة) التى استعملها أبو تمام - على غير المعروف - (إمراة) : بقطع الهمزة الأولى وهى همزة وصل ، وتخفيف الهمزة الثانية وهى همزة قطع ، و ذلك فى قوله(١٥) :

إِمْرَاتُهُ نَفَدَتْ عَلَيْهِ أَمُورُهَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ إِمْرَاتُهَا
وقوله(١٦) :

يا حَبِذَا أُمُكُ إِمْرَاةُ الْبِشْرِ

وقوله(١٧) :

لَوْ أَنَّهُمْ نَضَعُوا خَلْقًا لِحَرَمَتِهِ لِدَافَعُوا الْمَوْتَ عَنْ إِمْرَاةِ مَعْدَانِ

ويشترك مع الأبيات السابقة فى تخفيف همزة القطع قوله(١٨) :

إِمْرَاةٌ مَقْرَانٌ مَاتَتْ بَعْدَمَا شَابَا فَحَسَّتِ السَّلْعَ الْفَتِيَانُ وَالصَّابَا

وإن اختلف عنها فى كون (إمراة) بداية بيت يفرض قطع همزة الوصل .

وقد قدم أبو العلاء المعري تفسيراً لغويًا لهذا الاستعمال ، فبعد أن حكم بعدم وجوده فى الشعر القديم قال - على ما نقله عنه التبريزى - : « إلا أن القياس

(١٥) ديوانه / ٤ : ٣٢٧ .

(١٦) السابق / ٤ : ٣٧٤ .

(١٧) السابق / ٤ : ٤٣٢ .

(١٨) السابق / ٤ : ٣١٩ .



يطلق ذلك ، وهذه اللفظة نادرة ؛ لأنهم قالوا في المذكر : هذا امرؤٌ ، ورأيت امرأً ، ومررت بامرئٍ ، فغيروا ما قبل الهمزة ، فلما جاءوا بهاء التانيث أقرؤا فتحة الراء التي جرت عادتها أن تتبع الهمزة ؛ لأن ما قبل هاء التانيث لا يكون إلا مفتوحا ، وقد حكى الفراء أنهم يقولون : هذا امرؤٌ ، فيفتحون الراء على كل حال . فإذا حُمِل الأمر على ذلك جاز أن تخفف الهمزة على لغة من فتح فيقال : هذا امرأ ؛ لأن الوقف يسكن الحرف ، فإذا سكنت الهمزة وقبلها فتحة جُعِلت ألفا ، كما قالوا : هذا خطأ ، ولأجل هذا التخفيف اجترأوا على قولهم : (كلاك الله) بغير همز ، فكأن قول الطائي (إمراته) يحمل على أنها أنثى (إمرأ) ، ثم خفف المذكر والمؤنث الجاري عليه ، وقطع ألف الوصل في (إمراة) ، وذلك قليل ، إلا أنه قد جاء في مثل قول الأنصاري :

إذا جاوز الإثنين سرِّفإنه بنشرو تكثير الوشاة قمين^(١٩)

ولم تكن هناك حاجة لهذا الربط الذي ربط به أبو العلاء بين امرئ وامرأة ، فهمزة امرأة - بعيدا عن مذكرها - مفتوحة مفتوح ما قبلها ، ومثل هذا النوع من الهمزات ورد تخفيفه بقلبه ألفا ، بل زيد على القلب معاملة الألف بعد ذلك معاملة حرف العلة بما يقتضيه ذلك من حذفه للجزم أو لغيره من المؤثرات ، ففي قول زهير بن أبي سلمى :

لدى أسدٍ شاكى السلاح مقذفٍ له لببِدُ أظفاره لم تُقلمِ
جرئ متى يظلم يعاقبُ بظلمه سريعا ، وإلا يُبَدُ بالظلم يظلمِ

قال النحاس عن (يُبَدُ) : « الأصل فيه الهمزة ، من بدأ يبدأ ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا ، ثم حذف الألف للجزم ، وهذا من أقبح الضرورات(٢٠) .»

وفى قول الفرزدق :

* فارعى فزارة لا هناك المرتع *

(١٩) السابق / ٤ : ٣٢٧ .

(٢٠) شرح القصائد التسع / ٣٤١ .



يريد : هُنَاكَ ، فأبدل الألف من الهمزة ضرورة (٢١) .

همزة (امرأة) إذن قُلبت ألفا مجازاة لهذا السلوك اللغوي الذي ربطه النحاة بلغة الشعر ، فوسموه بمصطلح الضرورة ، وليس حملا على لغة. في مذكرها .

ومما يتصل باستعمال اللفظة السابقة : (امرأة) استعمالها بدون الهمزتين : همزة الوصل وهمزة القطع ، فتصبح (مَرَّة) ، وقد ورد هذا الاستعمال مرة واحدة في قول أبي تمام (٢٢) :

كَمْ قَدْ دَعَتْ لَكَ بِالْإِخْلَاصِ مِنْ مَرَّةٍ فِيهِمْ وَفَدَاكَ بِالْأَبَاءِ مِنْ رَجُلٍ

وهذا الاستعمال مُفَصَّحٌ في بعض المصادر (٢٣) ، وإن كان أكثر استعمالا في لغة عوام عصرنا وما قبل هذا العصر ، وله ما يسوغه من تصرفات اللغة الصوتية ، قال سيبويه : « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفف، وحذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك : مَنْ بُوكَ؟ وَمَنْ مَكَّ؟ وَكَمْ بَلِكْ؟ إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل ، ومثل ذلك قولك : أَلْخَمَّرُ ، إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر . ومثله قولك في المَرَّةِ : المرّة ، والكمأة : الكَمَّة ، وقد قالوا : الكَمَاة ، والمَرَاة ، ومثله قليل (٢٤) .»

وقد ورد نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي يسبقها في شعر أبي تمام خمسا وعشرين مرة سوى ما حدث في (مَرَّةٍ) مما يعني أنه يستمرئ هذا التصرف في شعره وَيَسْتَلِينُهُ ، قال (٢٥) :

يَا سَمِيَّ الَّذِي تَبَهَّلَ يَدْعُو رَبَّهُ مُخْلِصًا فِي « قُلْ أَوْحَى »

وقال (٢٦) :

(٢١) انظر : موارد البصائر / ٣٥٢ ، وديوان الفرزدق / ٣٥٣ .

(٢٢) ديوانه / ٣ : ٩٦ .

(٢٣) انظر : بحر العوام / ١٢٧ ، ومادة (مرأ) في الصحاح واللسان والقاموس ، والأشمونى / ٣ : ٨٢ .

(٢٤) الكتاب / ٣ : ٥٤٥ .

(٢٥) ديوانه / ٤ : ١٨٠ .

(٢٦) السابق / ٤ : ٢٦١ .



ذبتُ حتى ما أرى لي في مِرَاةِ الشمسِ ظِلًا
وقال (٢٧) :

كيف يصفو لك الهوى يا سَمِيَّ ابْنِ لَأَعْمَشِ

وقد استعمل (لَوَ أَنَّ) ثمانى عشرة مرة (٢٨)، و (مِنَ آجَلٍ) مرتين (٢٩) و (مِنَ آيِنٍ) مرة (٣٠)، و (مِنَ آيٍّ) مرة (٣١)، فلا بدع إذن أن يستعمل هذا النقل في (مَرَّاةٍ)، فتصبح في شعره - كما وردت - مَرَّةً، طلبا للتخفيف الصوتي، وإشارا للسهولة فى النطق.

(٢٧) السابق / ٤ : ٣٨١ .

(٢٨) ديوانه / ٢ : ٢٥ ، ١٧٣ ، ٣٦٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ، ٣ : ٢٩ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٢٠١ ، ٢٧٥ ، ٤ :

١٠٤ ، ١٣٩ ، ٣٠٢ ، ٣٩٩ ، ٥٦٨ ، ٥٧٦ .

(٢٩) السابق / ٢ : ٧٣ ، ٤ : ٤٠٤ .

(٣٠) السابق / ٣ : ٢٤٦ .

(٣١) السابق / ٢ : ٣١١ .



مطل الحركة القصيرة

يجوز في اللغة أن تطول الحركة القصيرة ، وأغلب ما يحدث ذلك في جموع التكسير ، «فإذا احتاج شاعرٌ إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له: للزوم الكسرة ذلك الموضع ، وإنما الكسرة من الياء ، قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نَفَى الدراهيم تنقادُ الصياريفِ^(١)
ويرى سيبويه أنهم « ربما مدُّوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون : مساجيد ومنابير ، شبهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام^(٢) .»

وقد مطل الحركة أبو تمام في ثلاثة مواضع من شعره ؛ أولها قوله^(٣) :

حططتُ إلى أرض الجديديّ أرحلي بمهريّة تنباع في السير أو تخدي

حيث مطل الفتحة في (تَبَّع) لتتولد عنها الفتحة الطويلة أو الألف التي تمثل في الميزان العروضي ساكناً هو المقابل لنون (مفاعيلن) ، فإذا أدركنا أن حذف هذه النون في بحر الطويل جائزٌ وهو زحاف يسمى (الكفّ) ، وهو مشروط بعدم حدوث القبض في التفعيلة نفسها ، أي حذف خامسها الساكن ، وهي الظاهرة المعروفة عروضياً باسم (المعاقبة^(٤)) انتفى الوصف بالاضطرار في مطل هذه الحركة ، إذ كان بإمكان أبي تمام أن يقول (تَبَّع) مستعملاً زحافاً مسوِّغاً ، وغير خارج على مقتضى النظام العروضي ، ومن ثم فلا بد أن هناك غرضاً معنوياً استعمل الشاعر

(١) المقتضب / ٢ : ٢٥٦ ، وانظر : الكامل / ١ : ٣٢٧ .

(٢) الكتاب / ١ : ٢٨ .

(٣) ديوانه / ٢ : ١١٩ .

(٤) راجع : نهاية الراغب / ١٣٧ .



بسببه - عن وعى أو غير وعى - هذه الصيغة الممطولة. قال ابن جني : « واعلم أن الألف قد زيدت في أثناء الكلام على أنها ليست مصوغة في تلك الكلم ، وإنما زيدت لمعان حدثت وأغراض أُريدت ، وهى فى تقدير الانفكاك والانفصال(٥) .»

ولعل مظل الحركة هنا دليل الانسياب فى السير وسهولة الحركة واتساع الخُطَا ، وهو ما يقدمه مظل الحركة صوتيا ، وليس كذلك مع تقصير الحركة ، هذا فضلا عن أن هذا الفعل قد ورد قبل أبي تمام فى شعر عنتره حين قال فى معلقته(٦) :

ينباعُ من ذِفْرِي غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَاةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ

هذا كله إذا لم نأخذ فى الحسبان ما ورد فى بعض المصادر من قوله : «يقال: انباع الشجاع ينباع انبياعا ، إذا انخرط ماضيا من الصف(٧)» ، وقول ابن الأعرابى - فيما نقله البغدادى فى خزانة الأدب - : « ينباع : يَنْفَعِلُ ، من باع يبُوع : إذا مرَّ مرًّا لَيْنًا فيه تَلَوٌّ ، وأنكر أن يكون الأصل فيه : يَنْبَعُ ، وقال : يَنْبَعُ : يخرج كما ينبع الماء من الأرض ، ولم يرد هذا ، وإنما أراد السيلان ، وتلَوَّيه على رقبتها ، وفى العباب : وانباع العرق : سال ، وأنشد هذا البيت(٨) .»

وفى (الصحاح) : « قال الأصمعي : يُقال قد انباع علينا فلانٌ بالكلام ، أي انبعث ، وفى المثال: (مُخْرَبِقٌ لِنِبَاعِ) ، أي : ساكتٌ لينبعث ومُطْرَقٌ لِنِبَالِ(٩) .»

وفى (لسان العرب) : « قال أحمد بن عبيد : ينباعُ : يَنْفَعِلُ ، من باع يبوع ، إذا جرى جريا لَيْنًا وتثنى وتلوى(١٠) .»

(٥) سر صناعة الإعراب/ ٧١٩.

(٦) ديوانه/ ١٢٢.

(٧) المحاسب/ ١ : ٢٥٨.

(٨) خزانة الأدب/ ١ : ١٢٢ ، ١٢٣.

(٩) الصحاح : (نبح) / ٣ : ١٢٨٧ ، ١٢٨٨.

(١٠) اللسان (بوع) / ٩ : ٣٧٠.



وخلاصة ما سبق أن (ينباع) إما أن تكون صيغة قد مُطلت فيها الحركة ، وهو مطلٌ له ما يسوغه من سوابق التراث ومقتضيات المعنى ، وإما أن تكون صيغة أصلية على وزن ينفعل ، وبهذا لا يكون فيها مطلٌ للحركة .

الموضع الثانى الذى ورد فيه مطل الحركة هو قوله :

استنبت القلبُ من لوعاته شجرا من الهموم فأجنته الوساويسا

حيث استعمل (الوساويس) بدلا من (الوساوس) ، وهو الاستعمال الأكثر ورودا عن العرب ، وقد فسّر التبريزي هذا الاستعمال بتفسيرين : « أحدهما : أن يكون جمعا للوسوسة وزيدت الياء للحاجة ، كما زيدت في التوابيل والسواعيد ، والآخر : أن يكون جمع وسواس ، فإذا كانت كذلك فليس فى البيت ضرورة^(١١) .»

وقد ورد فى (الأصول) لابن السراج : « إنما نظر إلى هذه الياءات التى تقع فى هذا المكان فى الجمع فإذا هي تقع لعلل ؛ إما أن تكون كانت فى الواحد فرجعت فى الجمع نحو : مصباح ومصاييح ، وقتديل ، وقناديل ، وجرموق وجراميق ، وإما وقعت لشيء حذفته من الاسم فجعلتها عوضا ، وذلك قولك فى منطلق : مطألق ، حذفت النون لزيادتها ، وإن شئت قلت : مطاليق ، فجئت بالياء عوضا ، وذلك أن الكسرة تلزم فى هذا الموضع ، فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة ، فلما اضطر أدخل هذه الياء تابعة للحركة ، وإن لم تكن للواحد ، وجعل الصورة بمنزلة ما عوض للكسرة منه ، وقد كان يستعمل هذا فى الكلام تشبيعا للكسرة فى غير موضع العوض ولا الضرورة ، وذلك قولك : دائق ، ثم تقول : دوانيق ، وتقول فى جمع خاتم خواتيم^(١٢) .»

ويهمنا من كل ما سبق فى نص ابن السراج أن مثل هذه الياء تقع - حين تقع - لعلل ، وهو ما يطبق على (وساويس) فى بيت أبى تمام لأنها إن كانت - كما زعم التبريزى - جمع (وسواس) ، فهي مقلوب الألف لوقوعها بعد كسرة ، كما فى جمع

(١١) ديوان أبى تمام / ٢ : ٢٥٥ .

(١٢) الأصول / ٢ : ٤٥١ .



مصباح علي مصابيح ، وإن كانت جمع (وسوسة) فزيادة الياء مقتضى الوزن ،
فالببيت من ثانى البسيط ، ولا بد لضربه أن يكون على وزن (فَعْلُنْ) ، وياء
(الوساويسا) هي الساكن الثاني في تفعيلة الضرب ، فلو حذفت الياء لكان الضرب
على (فَعْلُ) ، وهو ما لم يقل به عروضيٌّ في بحر البسيط التام ، وقد قال ابن جنى
في مثل هذه القضية : « ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مثل الحركة
وأنشأ عنها حرفاً من جنسها^(١٣) » .

ولعل الحاجة الواضحة لمطل الحركة لإقامة الوزن تتضح بصورة أكثر جلاء
في **الموضع الثالث** مما وردت فيه الحركة ممطولة في شعر أبي تمام حين قال^(١٤) :

يَقُولُ فَيُسْمَعُ ، وَيَمْشِي فَيُسْرَعُ وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ فَيُوجَعُ

فالببيت من بحر الطويل ، وتقابل (فَيُسْمَعُ) و (فَيُسْرَعُ) - في التقطيع
العروضي - مَفَاعِلُ ، وهو أمرٌ غير جائز في الأولى بحكم (المعاقبة) ، وفي الثانية
لعدم ورود السماع بذلك ، قال محمد بن علي المحلي في (شفاء الغليل في علم
الخليل) : « فأما الطويل ففيه المعاقبة في موضعين : الأول : في ياء (مفاعيلن)
الجزء الثاني من البيت ونونه ، والثاني : في ياء (مفاعيلن) الجزء السادس من البيت
ونونه ؛ لأن (عَيْلُنْ) من (مفاعيلن) سببان متجاوران ، فلك أن تستعملهما في البيت
سالمين على أصلهما ، ولك أن تحذف ثاني السبب الأول خاصة وهو الياء من
(عَيْ) ، فيبقى الجزء (مفاعِلُنْ) مقبوضاً ، ولك أن تحذف ثاني السبب الثاني خاصة
وهو النون من (لُنْ) ، فيبقى الجزء (مفاعيلُ) مكشوفاً ، ولا يجوز أن تجمع بين
القبض والكف فيصير الجزء (مَفَاعِلُ) ؛ لما يؤدي إليه من اجتماع أربع متحركات في
البيت ، وذلك مستثقل . وأما (مفاعيلن) الجزء الرابع من البيت ، و (مفاعيلن)
الجزء الثامن منه ، فلم يسمع الزحاف إلا في سببهما الأول فقط ، والكلام إنما هو
على أحكام الزحاف المسموع في السببين المتجاورين^(١٥) » .

(١٣) الخصائص / ٢ : ٣١٥ .

(١٤) ديوانه / ٢ : ٣٢٦ .

(١٥) شفاء الغليل / ٦٧ ، ٦٨ .



من أجل ما سبق من عدم جواز (مفاعِلُ) عروضيا في الجزئين الثانى والرابع من بحر (الطويل) لابد أن تُمطل حركة العين فى بيت أبي تمام ليتولد عنها واوٌ ، فتكون التفعيلتان مقبوضتين ، وقد ورد الإشباع في الحشو لإقامة الوزن في الشعر العربي ، فقد روى ابن جني « عن قطرب :

عَضَّتْ بِأَيْرٍ مِنْ أَبِيكَ وَخَالِكَ وَعَضَّ بَنُو الْعِمَارِ بِالسُّكْرِ الرَّطْبِ «
أشبع فتحة الكاف فحدثت بعدها ألف (١٦) ، كما أنشد الجوهري « قول الشاعر :

أَيُّهَا الْعَائِدُ الْمَسَائِلُ عَنَّا وَيُودِيكَ لَوْ تَرَى أَكْفَانِي
فإنما أشبع كسرة الدال ليستقيم له البيت فصارياً (١٧) .

فأبو تمام - بلاشك - كان يُتبع العينَ واوًا ليستقيم له الوزن ، وليس هناك مسوِّغ آخر غير إقامة الوزن يمكن أن يسوغ به ما فعله ، لكن ذلك لا ينفي أن يكون التركيز على ثلاثة الأفعال : فَيُسْمَعُ - فَيُسْرَعُ - فَيُوجَعُ هو المحصلة المعنوية لهذا المطل الصوتى ، مما يعني رغبة الشاعر فى التمدح بإسماعه وإسراعه وإيجاعه ، وهو مطلب من مطالب التعبير يُبرزه المطل الصوتى ، إلى جوار حسن التقسيم .

(١٦) سر صناعة الإعراب/ ٧١٩ ، ٧٢٠ .

(١٧) الصحاح : (ودد) / ٢ : ٢٤٩ .



تقصير الحركة الطويلة

الأصل فى هذه القضية قول سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر): « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ؛ من صرف ما لا ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماءٌ كما أنها أسماءٌ ، وحذف ما لا يُحذف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً....^(١) الخ ».

وعن أحرف المد واللين التى هى فى الحقيقة ناتج مطلق الحركات القصيرة قال ابن جنى : « وحُذفت أيضاً استخفافاً كما تُحذف الحركة لذلك ، وذلك قوله :

فألحقتُ أخراهم طريق الأهمُ كما قيل نجمٌ قد خوى متتابعٌ
يريد : أولاهم ، ومضى ذكره . وقال رؤبة :

وصانئى العجاجُ فيما وصئى

يريد : فيما وصانى . وقال الله عز اسمه : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ^(٢) ﴾ ، وقد تقدم نحو هذا ^(٣) .»

ويحمل نص ابن جنى فى طياته ما هو أكثر مما فى نص سيبويه ؛ فقد تناول إمام النحاة الحذف تحت عنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر) ، فى حين عالج ابن جنى الظاهرة على العموم ، مستشهداً لها - إلى جوار الشعز - بالنص القرآنى ، مما يعنى أنها ظاهرةٌ ليست مقصورة على لغة الشعر ، وإنما تباح فى الشعر والنثر على حد سواء .

(١) الكتاب / ١ : ٢٦ .

(٢) سورة الفجر : آية ٤ .

(٣) الخصائص / ٢ : ٣١٦ .

وقد قصرَ الطائىَ الحركات الطويلة فى ثمانى كلمات جاءت كلها جموع تكسير ، أولها فى قوله^(٤) :

جري لها الفأل برحاً يوم أنقرة إذ غودرت وحشة الساحات والرحب

فجمع الرَّحبة على رِحَب ، وقد نقل التبريزى عن أبى العلاء قوله : « والأصل أن يقال : رحاب ، بالألف ، فحذفت لأنها حرف لين ، كما قالوا : ثلث فى جمع ثلّة ، والأصل ، ثلال^(٥) . »

ولا أرى فى هذا الجمع خروجاً يقتضى التخريج ، فقد ورد فى (الصحاح) : «ورحبة المسجد ، بالتحريك : ساحته ، والجمع : رَحَبٌ ورَحَبَاتٌ ورحاب^(٦)» ، كما ورد فى (لسان العرب) عن ابن الأعرابى : « الرَّحْبَةُ : ما اتسع من الأرض ، وجمعها : رُحْبٌ ، مثل : قرية وقُرى^(٧) . » وبما ورد فى هذين المصدرين يكون استعمال أبى تمام للجمع على أصل استعماله ، ويكون الضبط الرَّحَب بفتح الراء ، أو الرَّحَب بضمها ، وليس بالكسر كما ورد على أنها مقصورة عن الرحاب .

والموضع الثانى : (مصباح) فى قوله^(٨) :

والفضل إن شمل الإظلام ساحتها مصباحها المتجلى من مصابحها

والموضعان الثالث والرابع وردا فى قوله^(٩) :

بهاشميين بدرين إن لحجت مغالق الدهر كانا من مفاتحها

حيث قصر الحركة فى (مغاليق) جمع مغلاق، و (مفاتيح) جمع مفتاح.

والموضع الخامس : (الخلاخل) فى قوله^(١٠) :

(٤) ديوانه / ١ : ٥٥ .

(٥) السابق / ١ : ٥٧ .

(٦) الصحاح : (رحب) / : ١ : ١٣٥ .

(٧) لسان العرب : (رحب) / ١ : ٣٩٩ .

(٨) ديوانه / ١ : ٣٥٢ .

(٩) السابق / ١ : ٣٥٦ .

(١٠) السابق / ٣ : ١١٥ .



من الهيف لو أن الخلاخل صُيِّرَتْ لها وُشْحا جالت عليها الخلاخل

والموضع السادس : (الحيازم) فى قوله (١١) :

أما وأبيها لو رأتنى لأيقنت بطول جوى ينفض منه الحيازم

والموضع السابع : (النضانض) فى قوله (١٢) :

إليك سرى بالمدح قوم كأنهم على الميس حبات اللصاب النضانض

والموضع الثامن : (فضافض) فى وقوله (١٣) :

إذا كانت الأنفاسُ جمرًا لدى الوغى وضاقَتْ ثيابُ القومِ وهي فضافضُ

فأنت الذي تستيقظ الحرب باسمه إذا جاض عن حدّ الأسنة جائضُ

وبناء على ما ورد فى نص ابن جنى ، وما تؤيده الشواهد القرآنية ، يكون استعمال أبى تمام لهذه الجموع غير خارج عن قواعد اللغة ، وغير ناشز عن سلوك أهلها ، فضلا عن أن ست كلمات من السبع الأخيرة وردت فى قوافى الأبيات ، وهو موضع من المواضع التى لا مفر للشاعر فيها من استعمال صيغة واحدة من الصيغ المطروحة لغويا على حسب ما يقتضى الوزن وتسلم به الموسيقى . أما (مغالق) - فى الموضع الثالث - فقصر حركتها مطلبٌ موسيقي ؛ لأن الحركة لو طالت لصارت مغاليقٌ دُ بوزن مفاعيلن ، وليست مفاعيلن من وحدات بحر البسيط التام ، لكن لو قُصرت الحركة لكانت مغالِقُ دُ بوزن مُتَفَعَلن ، وهي الصيغة المزاحفة بالخبن من مستفعلن ، وهي - بلاشك - من الوحدات النغمية المكونة للبيسط .

أما الخلاخل التى وردت فى الحشو مع الموضع الخامس فليس هناك ما يضطر الشاعر إلى قصر حركتها ، فكان بإمكانه أن يقول : لو أن الخلاخل ، لتكون

(١١) السابق / ٣ : ١٧٧ .

(١٢) السابق / ٢ : ٢٩٧ .

(١٣) السابق / ٢ : ٢٩٩ .



الياء مقابل نون (فعولن) في الطويل ، ولا بد أنه آثر القصر طلباً للتناسب مع
الخلاخل الواردة في آخر البيت .

أما استعماله (قصارى) بإثبات الألف في قوله^(١٤) :

تُعِيرُكَ مَقْلَةً نَطَفْتُ وَلَكِنْ قُصَّارَاهَا عَلَى قَلْبِ بَرِيٍّ

ثم استعماله إياها بحذف هذه الألف في قوله^(١٥) :

وَدَعَا الدَّمُوعَ فَأَقْبَلَتْ مِنْهَلَّةً شَوْقاً ، وَذَاكَ قُصَّارَاهَا وَقُصَّارُهُ

فليس من تقصير الحركة الطويلة ، وإنما هو خيارٌ في استعمال صيغتين

أقربتهما للغة ، وورداً في مصادرها^(١٦) .

(١٤) السابق / ٣ : ٣٥٢ .

(١٥) السابق / ٤ : ٢١٠ .

(١٦) راجع : الصحاح : (قصر) / ٢ : ٧٩٣ ، واللسان (قصر) / ٦ : ٤٠٧ .



إثبات ألف (أنا) في الوصل

الأصل في (أنا) إثبات الألف في حالة الوقف لبيان الحركة ، أو جعل الهاء مكان الألف وقفاً ، كقول حاتم الطائي : هذا فَرْدِي أَنَّهُ ، أي فصدى أنا ، وقول الراجز :

إِنْ كُنْتَ أَدْرِي فَعَلِيَّ بَدَنَهُ

من كثرة التخليط في مَنْ أَنَّهُ^(١)

« فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء فقالوا : أَنْ قُمْتُ ، بحذف الألف وفتح النون . لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون ، وكذلك الهاء ، فإذا وصلتْ بانث الحركة واستغنى عن الألف^(٢) . »

وقد أورد أبو تمام في شعره هذا الضمير على هذين الاستعمالين ، فقال^(٣) :

إِنَ الْإِخْءَاءِ وَوَلَادَةٍ ، وَأَنَا أَمْرٌ مَمَّنْ أُوَاحِي حَيْثُ مَلْتُ فَأَنْجِبُ

فحذف ألف (أنا) نطقاً وإن كانت مثبتة في الخط ، على حين أثبتتها في قوله^(٤) :

وَقَصَّرَ قَوْلِي عَنْهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَى أَقُولُ فَأَشْجِي أُمَّةً وَأَنَا وَحْدِي

فأثبت ألف (أنا) وصلًا .

ومثل هذا النوع من الاستعمال قال عنه المبرد إنه ضرورة شعرية . وعلق على

الشاهد المسوق لذلك ، وهو قول الأعشى :

(١) انظر : شرح المفصل / ٣ : ٩٤ ، وهمع الهوامع / ١ : ٦٠ .

(٢) موارد البصائر / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) ديوانه / ١ : ١٤١ .

(٤) السابق / ٢ : ٦٧ .



فكيف أنا وانتِ حالي القوا فبعد المشيب كفى ذاك عارا

قائلا : إن الرواية الجيدة :

فكيف يكون انتِ حالي القوا فبعد المشيب كفى ذاك عارا

وهذا يعني تشدده في قبول هذه اللغة^(٥) .

وليس الحق مع المبرد في هذا التشدد : فقد قرأ نافع المدني بإثبات الألف في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾^(٦) ، وهذا يعني عدم قصر هذه اللغة على الشعر . وقد ورد في بعض المصادر أن إثبات ألف (أنا) وصلا لغة تميم وبعض قيس وربيعة ، كما روى الفارقي في (أنا) خمس لغات : « أنا فعلت ؛ بإسقاط الألف من اللفظ في الوصل وإثباتها في الوقف ، وهي أفصحها ، وأنا فعلت ؛ بإثباتها وصلا ووقفا ، وَأَنْ فعلتُ ؛ بحذفها وفتح النون وصلا ووقفا ، وَأَنْ فعلتُ ؛ بإسكان النون في الحالتين ، وَأَنْ فعلتُ ؛ كل ذلك جاء عنهم . قال أبو النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري

وقال الآخر :

* وَأَنْ اللَّيْثُ مَحْمِيَّ الْعَرِينِ *^(٨)

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام - ومثله كثير من الشعراء من قبله ومن بعده - لم يستعمل غير لغة منقولة عن بعض القبائل العربية ، كما وردت في بعض القراءات القرآنية ، وهذا مسوغٌ كافٍ لاستعمال هذه اللغة في الشعر والنثر على حد سواء . وقد وردت هذه اللغة مرتين أخريين في شعر أبي تمام **أولاهما** في قوله^(٩) :

بالشام أهلي ، وبغداد الهوى ، وأنا بالرقّتين ، وبالفُساطِ إخواني

(٥) انظر : الكامل / ١ : ٢٥٩ .

(٦) آية ٢٥٨ من سورة البقرة . راجع : السبعة / ١٨٨ ، وإملاء ما من به الرحمن / ١ : ٦٣ .

(٧) بحر العوام / ١٤٥ .

(٨) الإفصاح / ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وانظر : تهذيب اللغة / ١٥ : ٥٦٩ ، وبحر العوام / ١٧٦ .

(٩) ديوانه / ٣ : ٣٠٩ .



وثانيتها في قوله (١٠) :

إن أنت لم تُفضّل ولم ترأني أهلّ له فأنا أرى أن تُنصفا
ويلاحظ في المرات الثلاث أن هذا الاتكاء على الضمير وإشباع فتحة نونه
حتى تثبت الألف بعدها فيه نوعٌ من الاعتداد بالذات والامتلاء بالثقة ، يؤهله للتوحد
والتفرد في المثال الأول : (وأنا وحدي) ، ويجعله قسيما له قدره في مواجهة الأهل
والهوى والإخوان في النموذج الثاني ، ويُسوِّغ له ذلك التقديم على الفعل المحتوى
على ضميره نفسه في : (فأنا أرى أن تنصفا) في البيت الثالث ، وهو نوعٌ من القصر
أي قصر رؤية الإنصاف على نفسه ، دون غيره من الناس .

(١٠) السابق / ٤ : ٤٧٥ .



تشديد المخفف

ورد تشديد المخفف في ثلاثة مواضع من شعر أبي تمام ، أولها في قوله (١) :

ايا وَيَلَّ الشَّجِيَّ من الخليِّ وبالي الرِّئَعِ من إحدى بليِّ
وثانيها في قوله (٢) :

فتراه وهو الخليُّ شجياً وتراه وهو الصحيحُ سقيماً
وثالثها في قوله (٣) :

صمَاءُ سَمُ العدا في جنبها ضَرَبُ وشرب كاس الردي في فَمَها شُهُدُ

فقد شد ياء (الشجي) وهي مخففة - في رأى - ، كما شدد ميم (فم) .

أما (الشجي) فقد تعرض لها المرزوقي في (شرح مشكلات ديوان أبي تمام) قائلاً : «فإن قيل : فلم شدد الياء من الشجي ، والمثل المضروب : (ويلُّ الشَّجِيَّ) مخففاً؟ قلت : يجوز أن يكون شدد لأنه جعله فَعِيلاً في معنى مَفْعُول ، يقال : شجَاه كذا يشجوه شَجَوًّا ، فهو مَشَجُوٌّ وشَجِيٌّ . ويجوز أن يكون جعله فَعِيلاً في معنى فاعل، كأنه قال : شَجِيَّ فهو شَجَّ وشَجِيٌّ ، كما يقال : حزن فهو حَزِنٌ وحزِينٌ ، ويحتاج في هذا إلى سماع يؤيده (٤)» .

وقد نقل الجوهري عن المبرد أن ياء الخليِّ في المثل مشددة ، وياء الشجي مخففة ، وأنها قد شددت في الشعر ، كما في قول الشاعر :

(١) ديوانه / ٣ : ٣٥١ .

(٢) السابق / ٣ : ٢٢٨ .

(٣) السابق / ٤ : ٧٦ .

(٤) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر : مجمع الأمثال / ٢ : ٢٧٣ .



نام الخليون عن ليل الشجيينا شأن السلة سوى شأن المحبينا
« فإن جعلت الشجيّ فعيلًا من : شجاه الحزن يشجوه فهو مشجوٌّ وشجىٌّ ،
فهو بالتشديد لا غير (٥) . »

وفي (لسان العرب) : « وفي حديث عائشة تصف أباهما رضي الله عنهما
قالت: شجىُّ النسيج (٦) ، كما نقل ابن سيده أن ياء الشجي قد تشدّد فيما حكاه
صاحب العين ، وإن جعل التخفيف أعرف (٧) . »

وما أوردته المصادر السابقة كافٍ لتقبل ما استعمله أبو تمام في هذه
الصيغة، لأنه لم يخرج بذلك على مقتضى الصياغة الصرفية في وجهه ، أو استعملها
على ما يجوز في لغة الشعر في وجه آخر .

وأما (فمّ) بالتشديد فقد جعله ابن عصفور من ضرائر الشعر (٨) ، في حين
جعله ابن جنى من التثقيب في الحشولنية الوقف قائلاً : « إن أصل ذلك أنهم ثقلوا
الميم في الوقف ، فقالوا : هذا فمّ ، كما يقولون : هذا خالدّ ، وهو يجعلّ . ثم إنهم
أجروا الوصل مجرى الوقف فقالوا : هذا فمّ ورأيتُ فمًا ، كما أجروا الوصل مجرى
الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم : ثلاثه اربعة ، وكما أنشده من قول
الراجز :

ضخمٌ يحبُّ الخلق الأضحماً

وكما أنشدناه أبو علي :

ببازلٍ وجنّاءٍ أو عيهلّ

كأنّ مهواها على الكلكلّ

(٥) الصحاح : (شجا) / ٦ : ٢٣٨٩ ، ٢٣٩٠ .

(٦) اللسان : (شجا) / ١٩ : ١٥٠ .

(٧) المخصص : (ش ج و) / ٧ : ٣٥٧ .

(٨) انظر : المقرب / ٥٢٤ .



يريد : العَيْهَلَّ والكَلْكَلَ ، وقد مضى نظير هذا . فهذا حكم تشديد الميم عندي وهو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف بمنزلة همَّ وجَمَّ (٩) .

ولقد نقل التبريزي عن أبي العلاء أن إمكانية تخفيف الميم واردة في البيت ، ويكون فيه زحافٌ ، بيد أن الشعراء قلما يستعملونه ، وهو عند العروضيين جائز ، وإن شددت الميم بطل الزحاف ، إلا أن التخفيف أجزل في اللفظ (١٠) .

وعلى الرغم من قول أبي العلاء بجزالة التخفيف في اللفظ فإن أبا تمام اختار التثقيل حفاظاً على موسيقى البحر ، حتى لا تتوالى تفعيلتان محذوفٌ منهما ساكنٌ في نهاية البيت ، وذلك أمرٌ يظهره الإنشاد بصورة جلية ، ويستدعي من المنشد نوعاً من الريث في نطق الكلمة في سياقها حتى يعوّض هذا الساكن المحذوف .

من أجل هذا مال أبو تمام إلى جانب التثقيل ، تؤيده في ذلك سوابق من أقوال الشعراء ، كما في قول الراجز :

ياليتها قد خرجت من فمّه
حتى يعود الملك في أسطمّه

وتسوغه - في النهاية - تفسيرات اللغويين وتخريجات علماء الأصوات والنحاة من أن ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٩) سر صناعة الإعراب/ ٤١٦ ، ٤١٧ ، وانظر : الخصائص/ ٣ : ٢١١ ، وشرح المفصل/ ١٠ :

٣٢ ، ٣٤ ، واللسان : (فوه) / ١٧ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(١٠) ديوان أبي تمام/ ٤ : ٧٦ .



تخفيف المشدد

وهو نوعٌ من تقليل كمية الصوت الساكن أو اختزالها ، « وذلك حين تتطلب القافية صوتاً ساكناً محدود الكمية الصوتية للروي ، والصوت الواقع فيه مشدد ، لذا يختزل الصوت فيصبح صوتاً ساكناً معتاداً وليس مشدداً ، أي تختزل قيمته الكمية إلى النصف : لأن المشدّد صوت ساكنٌ مضعف الكمية(١) .»

وقد ورد تخفيف المشدد في قوافي أبي تمام ثلاث مرات ، المرة الأولى في قوله :

فما أبقيتَ للرمح اليماني شجاً فيهم ولا الرمح الرديني

« خفف ياء (الرديني) للضرورة، وذلك في القافية كثير ، وهم يحذفون الأصول في الفواصل ، فما بال الفروع(٢) ؟».

والمرة الثانية في قوله(٣) :

أولم يكن وطني بأرضك والهوى بدمشق يرتع في ديار البحثري

وثالثها في قوله(٤) :

ياسميّ ابن سَمْحَة في غَدَوْ وفي عَشِي

أما التخفيف في الحشو فقد ورد مرة واحدة في قوله(٥) :

بل اليمنُ استعلتْ لدى كل موطنٍ وصار لطيءٍ تاجُها وسريرُها

(١) القافية والأصوات اللغوية / ١٥٥ .

(٢) ديوان أبي تمام / ٣ : ٢٩٩ .

(٣) السابق / ٤ : ٤٥٩ .

(٤) السابق / ٤ : ٣٨١ .

(٥) السابق / ٤ : ٥٧٩ .



ولعل أبا تمام قاسه على (مَيّت) المخفف من (مَيّت) ، والجامع بينهما الوزن ،
فكلاهما على وزن (فَيْعِلْ(6)) ، وربما كانت الرواية (لطيّ) بالتخفيف كما هي رواية
البيت السابق نفسه في موطن آخر ، فالبيت ثاني أربعة أبيات وردت في باب المدح
في المقطوعة رقم ٧٨ برواية(٧) :

هل اجتمعت أحياءُ عدنان كلها بمُلْتَحَمٍ إلا وانت أميرُها ؟
بك اليمَنُ استعلتُ على كل موطن فصار لطيّ تاجُها وسريرُها

ثم وردت الأبيات نفسها - مع تغيير يسير - في باب الفخر في المقطوعة
رقم ٤٨٢ برواية(٨) :

هل اجتمعت عليا معدٍ ومدحج بمُلْتَحَمٍ إلا ومِنَا أميرُها ؟
بل اليمَنُ استعلتُ على كل موطن وصار لطيّ تاجُها وسريرُها

نقول هذا على الرغم من أن تخفيف المشدد مطلقا قد ورد في لغة الشعر ،
كما في قول « ابن رواحة الأنصاري :

فسرنا إليهم كافةً في رحالهم جميعا علينا البَيْضُ لا نتخشعُ

خفف (كافة) ضرورة ؛ لأنه لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو ، ومثله قول
الآخر :

جزى الله الروابَ جزاءَ سَوءٍ وأبسهن من برصٍ قميصا

الروابُ : جمع رابّة ، وهي امرأة الأب ، وإنما خففه للضرورة(٩) .

أما تخفيف (سيّ) في قوله(١٠) :

نزالةً نفسَ مَنْ لاقتُ ولا سيّما إن صادفتُ ثغرةً أو صادفتُ ودجا

(٦) انظر : اللسان : (طوأ) / ١ : ١١٠ .

(٧) ديوانه / ٢ : ٢٢٢ .

(٨) السابق / ٤ : ٥٧٩ .

(٩) موارد البصائر / ٢١٥ .

(١٠) ديوانه / ١ : ٣٣٧ .



وقوله (١١) :

اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهَا لَمْ تُصِيبْهُ نَزَلَتْ ، وَلَا سِيَّما عَلَى الشَّعْرَاءِ

فليس من هذا القبيل ، لأن تخفيف (سيما) من اللغات الواردة ، قال الرضي : «وَتُصْرِّفَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ تَصْرِفَاتٌ كَثِيرَةٌ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَقِيلَ : (سِيَّما) بِحَذْفِ (لَا) ، وَ (لَا سِيَّما) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ مَعَ وُجُودِ (لَا) وَحَذْفِهَا (١٢) » ، وَنَقَلَ السِّيَوطِيُّ أَنَّ التَّخْفِيفَ مَحْكًى عَنِ الْأَخْفَشِ وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَآخَرِينَ ، وَإِنْ مَنَعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ حَذْرًا مِنْ بَقَاءِ الْأَسْمَاءِ عَلَى حُرْفَيْنِ ، وَقَدْ وَرَدَ عَلَيَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَوْلَ الشَّاعِرِ (١٣) :

فِيهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَّما عَقْدُ وِفَاءٍ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

(١١) السابق / ٤ : ٣٠٠ .

(١٢) شرح الكافية / ١ : ٢٤٩ ، وانظر : شرح التسهيل / ٢ : ٣١٩ ، والخزانة / ٣ : ٤٤٧ .

(١٣) همع الهوامع / ١ : ٢٣٥ ، وانظر المفنى / ١ : ١٢٣ .



تحريك الساكن

ورد تحريك الساكن في قول أبي تمام :

رَأَيْتُ عَوْدَكَ مِنْ نَبْعِ أَرْوَمَتُهُ مَا فِي جَوَانِبِهِ لَيْنٌ وَلَا وَصَمٌ

وعلق التبريزي على ذلك بقوله : « المعروف : (وَصَمٌ) بسكون الصاد ، ويجوز

أن يكون حركه للضرورة ، كما قال رؤبة :

مَشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ

والشعراء يتهاونون بهذه الأشياء ، ولا سيما إذا لم تكن مشهورة في الكلام

يعرفها العام كما يعرفها الخاص (١) .»

وقول التبريزي : « ويجوز أن يكون حركه للضرورة » يوحي بأن هناك تفسيراً

آخر لهذا التحريك ، وليس هناك غيره ؛ لأن القصيدة من أول البسيط ، والقافية

متراكب ، يقول فيها :

حُبِسْتُ فَاحْتَبَسَتْ مِنْ أَجْلِكَ الدَّيْمُ وَلَمْ يَزَلْ نَابِيَا عَنْ صَحْبِكَ الْعَدَمُ

يا بن المسيب قولاً غير ما كذب لولاك لم يُدْرَ مَا الْمَعْرُوفُ وَالْكَرْمُ

..... إلخ

فالضرب في القصيدة كلها على (فَعِلن) محرّكة العين ، ومقتضى تحريك

العين أن تنطق (وَصَمٌ) بتحريك الصاد ، وهو ما فعله أبو تمام ، كما فعله من سبقوه

في نماذج مماثلة في الموقع والبحر الشعري وتحريك الساكن ، فالأخطل يقول (٢) :

أَنْتُمْ خِيَارُ قَرِيشٍ عِنْدَ نَسَبَتِهَا وَأَهْلُ بَطْحَائِهَا الْأَثْرُونَ وَالْفَرْعُ

(١) ديوان أبي تمام / ٣ : ٢٨٣ .

(٢) شعر الأخطل / ٣٦٦ .



أراد الفَرَع ، وفي (سر صناعة الإعراب) :

وكان حاملكم منا ورافدكم وحامل المين بعد المين والألف

« أراد المئين فحذف الهمزة ، وأراد الألف فحرك اللام ضرورة (٣) » .

ويقول المبرد : « ولكن الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتبع الحرف المتحرك الذي يليه الساكن ما يشاكلة ، فحرك الساكن بتلك الحركة . قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

إذا تجاوب نوحُ قامتا معه ضريبا أليما بسبتِ يلعجُ الجليدا

يريد : الجلد ، فهذا مطرد (٤) » .

ومن ذلك أيضا ما أورده الفراء - مع اختلاف في البحر الشعري - من قول الشاعر :

أبني لُبَيْنِي إن أُمَّكُمْ أُمَّةٌ وإن أباكم عَـهُدُ

قائلا : « وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي (٥) » .

وإذا ما تجاوزنا الكلمة السابقة التي جاءت على وزن (فَعْل) وجدنا تحريك الساكن قد ورد في شعر أبي تمام أربعا وأربعين مرة ، كانت كلها محصورة في نقل (فُعْل) إلى (فُعْل) ، سواء أكانت الكلمة مفردة أم جمعا ، وهو أمرٌ أجازته اللغة دون أن تقصره على ضرورة الشعر (٦) . قال الرضي : « يُحكى عن الأخفش أن كل فُعْل في الكلام فتثقله جائز ، إلا ما كان صفة أو معتل العين كحُمّر وسُوق فإنهما لا

(٣) سر صناعة الإعراب/ ١١٤ ، وانظر : الخصائص/ ٢ : ٣٣٤ .

(٤) الكامل/ ١ : ٣٣٦ ، وانظر الخصائص/ ٢ : ٣٣٣ .

(٥) معاني الفراء/ ١ : ٣١٥ .

(٦) راجع : ديوان أبي تمام/ ١ : ٦٤ ، ٦٦ ، ١٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٣١١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ١٠ : ١٠ ،

١١ ، ٢١ ، ١٨٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٣٦٧ ، ٣ : ٧ ، ١٢٦ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٤ : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٢٣ ،

١٢٧ ، ١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩ ، ٤٠٤ ، ٤٩١ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ .



يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كل فُعْل كان فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله نحو : عُسْرٌ وَيُسْرٌ (٧) .

ولم يرد فيما ثقله أبو تمام بتحريكه كلماتٌ معتلة العين على الإطلاق ، وإن وردت الصفات ، وهي : سُمْرٌ ، ومُلْسٌ ، والحُمْسٌ ، والشُّمْسٌ ، والغُمْرٌ ، والعُصْلُ ، وعُفْرٌ ، وخُرْسٌ (٨) ، وهي تسع مرات من أربع وأربعين .

تحريك الساكن - إذن - في قول أبي تمام له ما يسوّغه من مقتضيات الوزن ، وسوابق الاستعمال في أشعار الشعراء ، وقبول علماء اللغة لهذا التصرف - مطلقا - في كثير مما أورده .

(٧) شرح الشافية/ ١ : ٤٦ .

(٨) راجع : ديوان أبي تمام/ ١ : ٦٦ ، ٤ : ٥٢١ ، ٢ : ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٣ : ١٢٦ ، ٤ : ١٢٢ ، ١٢٧ ، ٢٢٤ بترتيب ورود الكلمات .



إسكان المتحرك

ورد إسكان المتحرك في قول أبي تمام في قصيدة يمدح بها خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني^(١) :

أمواقفَ الفُستيانَ تُطَوِي لم تَزُرْ شرفا ولم تندبْ لهنَّ صعيدا
أذْكَرْتِنَا الملكَ المُضَلَّلَ في الهوى والأعشَيبِينَ وطَرْفَةَ ولبيدا

وقد علق التبريزي على استعماله (طَرْفَة) بسكون الراء قائلا : « وأكثر الرواية (وطَرْفَة) ، يعني طرفة بن العبد ، والرواية كالأصمعي وغيره يقولون : طَرْفَة ، بتحريك الراء ، يجعلونه مسمًى بالواحدة من الطَّرْفاء ، ولا ينبغي أن يُحمل على أن الطائي سكن الراء ، إذ كان ذلك مستكرا : لأنهم لا يقولون في شجرة : شَجْرَة ، ولا في حجر : حَجْر ، لأن تسكين الفتحة عندهم مرفوض ، وإنما يسكنون الضمة والكسرة فيقولون في عَضُد : عَضُد ، وفي نَمْر : نَمْر . وذكر بعض الناس ان اسم طرفة بن العبد : عمرو ، وأنه سُمِّي بقوله :

لا تعذلا في البكاء اليوم مطرفا ولا أخوا عَوْلةٍ في الدار أن يقضا

فكان الطائي جعله مُسمًى بطرفه من (طُرْفَتُ عَيْنِهِ) . وقد استعمله البيهقي بتسكين الراء ، فهذا يدل على أن أبا تمام قاله كذلك ؛ لأن البيهقي كان يتبعه في كل طريقه ، وذلك قوله :

وكذاك طَرْفَةُ حين أوجس ضربةً في الرأس هان عليه قطع الأكل^(٢)

(١) ديوان أبي تمام / ١ : ٤١٢ .

(٢) السابق / ١ : ٤١٢ ، ٤١٣ .



وواضحٌ من نص التبريزي أنه يحاول إيجاد مخرج لاستعمال أبي تمام حتى لا يكون مسكناً للفتحة ؛ لأن تسكين الفتحة عندهم - على حد تعبيره - مرفوضٌ ، وإنما يسكّنون الضمة والكسرة . ونسى التبريزي - في غمار الدفاع عن استعمال أبي تمام - أن من قال ذلك من العلماء استثنى منه لغة الشعر ، فأجاز فيها مثل هذه الظاهرة قال ابن جنى : « وقد سُمع شئٌ من هذا الإسكان في المفتوح ، قال الشاعر :

وما كل مُبتاع ولو سلفاً صفقه
براجع ما قد فاته برداد (٣) »

وعند التعرض لقول الشاعر :

وحملت زفّرات الضحى فأطقتها
ومالي بزفّرات العشي يدان

قال ابن عصفور : « ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة (٤) » .

وعن الشاهد نفسه قال الشيخ خالد الأزهرى إنه ضرورة حسنة ؛ « لأن العين قد تسكّن للضرورة مع الأفراد والتذكير ، كقوله :

* يا عمرو يا بن الأكرمين نسباً *

بسكون السين ، وإذا فعلوا ذلك في الأفراد ففي الجمع أولى (٥) .»

كما قال ابن هشام عن قول الشاعر :

لقد ضجّت الأرضون إذ قام من بني
سدوس خطيباً فوق أعواد منبر

« وربما سكّنت الراء في الضرورة (٦) » .

مما سبق يتبين لنا أن (طرّفة) في بيت أبي تمام هو طرّفة بن العبد ، بتحريك الراء ، وإنما سكّنت هنا مراعاة للوزن ؛ لأن الراء هي المقابل لألف (متفاعلن) في وزن بحر الكامل ، ولا يمكن بأي حال تحريكها .

(٣) الخصائص / ٢ : ٣٣٨ . وانظر : شرح الشافية / ١ : ٤٤ .

(٤) المقرب / ٤٠٦ .

(٥) شرح التصريح / ٢ : ٢٩٨ .

(٦) شرح شذور الذهب / ٥٧ . وانظر : شرح التصريح / ١ : ٧٣ ، وموارد البصائر / ١٩٨ .



ومع ذلك فقد وردت في هذا البيت رواية أخرى ليست فيها هذه الشبهة، هي:

* والأعشيين وجرولاً ولبيدا^(٧) *

وقد ورد تسكين المتحرك في شعر أبي تمام تسعا وثلاثين مرة غير ما سبق، بيد أن خمسا وثلاثين مرة من هذه كانت الكلمات فيها على وزن فُعْلُ أو فِعْلُ أَوْفَعْلُ ، وهي أوزان يجوز فيها تسكين العين في غير الشعر^(٨) ، قال ابن الحاجب في (الشافية) : « وقد يُردُّ بعضُ إلى بعضٍ ، ففَعْلٌ مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه: فَحْذٌ وفِخْذٌ ، وكذلك الفعل كَشَهْدٌ ، ونحو كَتِفٍ يجوز فيه : كَتَفٌ وكِتْفٌ ، ونحو عَضُدٍ يجوز فيه : عَضْدٌ ، ونحو عُنُقٍ يجوز فيه : عُنُقٌ ، ونحو إِبِلٍ وِبِلِزٍ يجوز فيهما إِبِلٌ وِبِلِزٌ ، ولا ثالث لهما^(٩) .»

أما المواضع الأربعة الباقية فأولها قوله^(١٠) :

تُصْفَى إِلَى الْحَدْوِ إِصْغَاءَ الْقِيَانِ إِلَى نَغْمٍ إِذَا اسْتَفْرَيْتَهُ مِنْ مُطَارِحِهَا

والغين مقابل سين (مستفعلن) في البسيط ، ولا مفر من تسكينها .

وثانيها قوله^(١١) :

أَخَذَتْهَا لَبْوَةٌ الْعَرِيسِ مُلْبَدَةٌ فِي الْغَابِ ، وَالنَّجْمُ أَدْنَى مِنْ مَنَاكِحِهَا

وباء (لَبْوَةٌ) مقابل ألف (فاعِلن) في البسيط ، وهي جائزة الحذف ، أما

تحريكها فمستحيل .

وثالثها قوله^(١٢) :

(٧) ديوان أبي تمام/ ١ : ٤١٣ .

(٨) السابق/ ١ : ١٢٤ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٢ : ١٣٧ ، ٢٢٧ ، ٢٨٠ ، ٤ : ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٤٦ ،

١٦٧ ، ٢٠٤ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، ٤٩٠ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ،

٥٤٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ .

(٩) شرح الشافية/ ١ : ٣٩ .

(١٠) ديوانه/ ١ : ٣٥٠ .

(١١) السابق/ ١ : ٣٥٥ .

(١٢) السابق/ ٤ : ٤٤٢ .



ويا شمس أرضيها التي تمَّ نورُها فباهتْ به الأَرْضون شمس سماءها
سكن راء (أَرْضين) في كلا الشطرين ، وهي في الشطر الأول مقابلة لألف
(مفاعيلن) ، وليائها في الشطر الثاني ، ولا يمكن التحريك في أي الحرفين .
ورابعها قوله (١٣) :

لنَّامٌ طَغَامٌ أو كرامٌ بزعمهم سواسيةٌ ، ما أشبهَ الحَوْلَ بالقَبْلِ
حيث سكن واو الحَوْلِ وباء القَبْلِ ، وهي في الأصل بالتحريك ، ولا مفر لأبي
تمام من تسكين عيني الكلمتين ، فواو الحول مقابلة لنون (فعولن) ولا سبيل
لتحريكها ، وباء القَبْلِ مقابلة لياء (مفاعيلن) ، ولا مفر من إثباتها ساكنة في ضرب
أول الطويل .

وقد كانت المواضع السابقة كلها مما حدث فيه التسكين في بنية الكلمة ،
وبالتحديد في عينها ، وهناك مواضع أخرى سكن فيها المتحرك في شعر أبي تمام
تبلغ اثنين وثلاثين ، بيد أن الحركة المُلغاة فيها كانت حركة إعراب ، ومن ثم
سُتُتَّاول في إطار قضايا النحو .

(١٣) السابق / ٤ : ٥٢٥ .



قلب الياء المكسور ما قبلها ألفاً

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام خمس مرات ؛ المرة الأولى في قوله :

هل أورق المجد إلا في بني أددٍ أو اجتنى منه لولا طيءٌ ثمر؟

وقد نقل التبريزي تعليق أبي العلاء على هذا البيت ، وهو : « إذا كان آخر الفعل الماضي ياءً وقبلها كسرة فطىء تقلبها ألفاً ، فيقولون : اجتنى في اجتنى ، واقتدى في اقتدى ، ومن العرب من يسكن الياء ههنا ولم يستعمل اللغة الطائية^(١) .»

وكلام أبي العلاء هذا ليس قطعاً بكون البيت علي أحد الضبطين ، مع أن سياق البيت ناطقٌ بأنه على لغة طيء ؛ فهو من قصيدة يمدح أبو تمام فيها عمر بن عبد العزيز الطائي ، من أهل حمص ، وورد اسم القبيلة في هذا البيت نفسه ، وهذا أدعى لاستعمال لغة القبيلة التي ينتمى إليها الممدوح ، وينتمى إليها المادح أيضاً ، حتى إنه ورد كثيراً تحت اسم (الطائي) في كثير من المصادر.

والمرة الثانية وردت في قوله :

ما يُبالون إذا ما أفضلوا ما بقى من مالهم أو ما هلك

وقد علق التبريزي على هذا البيت بقوله : « إن كان استعمل لغة طيء فهي (بقا) في لفظ الألف ، على وزن (رحا) ، وإن كان استعمل اللغة الأخرى ، وهي أضعف اللغتين ، فقد ألفتها العامة وكثرت في أشعار المحدثين ، وهي في الشعر الأول قليلة^(٢) .»

ولا يخرج كلام التبريزي عما نقله عن أبي العلاء في البيت السابق. والمتابعة

(١) ديوان أبي تمام / ٢ : ١٩٠ .

(٢) السابق / ٢ : ٤٥٥ .



الدقيقة للغة أبي تمام تدل على اعتداد الرجل بلهجة قبيلته وظهور بصمتها واضحة في شعره ، كاستعماله (ذو) الطائية في قوله (٣) :

١ - إذا أنت وجَّهتَ الركابَ لقصدَه تبيَّنتَ طعمَ الماءِ ذو أنتَ شارِبُه
٢ - أنا ذو عرفتِ فإنِ عرتُكُ جهالةُ فأنا المقيمُ قيامةَ العُدالِ
٣ - أنا ذو كساكُ محبةً لا خلةُ حَبَرَ القوائدِ فُوفتُ تضيوا

وهذا يعني أن نطق البيت السابق هو (بَقَى) بفتح القاف ليس غير ، بدلا من القول بأن أبا تمام استعمل أضعف اللغتين ، وهي التي ألفتها العامة وكثرت في أشعار المحدثين.

ولابد أن يكون من لغة طيء قوله (٤) :

لم يُذكر الجود إلا خُضتَ واديَه ولا انتضى السيفُ إلا خانك القدرُ

على الرغم من أن التبريزي لم يعلق علي (انتضى) كما علق على سابقيه ، وقد ضبطه المحقق (انتضى) بتسكين الياء ، وأولى به الضبط على لغة طيء قبيلة أبي تمام التي بلغتها يعتز .

وكذلك الأمر في قوله (٥) :

لولاك عزّ لقاءُه فيما بقى أضعاف ما قد عزّني فيما مضى
وقوله (٦) :

وتركت للناس الإهابَ وما بقى من فرثه وعروقه وعظامه

« وطفء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفا ، وانكسر ما قبلها : لتقلب ألفا ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء لتتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية لئلا تكون عارضة

(٣) ديوان أبي تمام/ ١ : ٢٢٣ ، ٣ : ٧٦ ، ٢ : ٢٨٥ بترتيب ورود الأبيات.

(٤) السابق/ ٢ : ٢٢١.

(٥) السابق/ ٢ : ٣٠٤.

(٦) السابق/ ٢ : ٢٤٦.



فيعتديها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون على ما تبين في باب
التقاء الساكنين ، فتكون كأنك نقلت الفتحة إلى الساكن ، كما في أقوَمَ ، قال :

نستوقد النبيل بالحضيض ونصنُ طادُ نفوساً بُنتُ على الكرم

وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو : ناصاة في ناصية فقليل غير
مطرد^(٧) .»

(٧) شرح الشافية/ ٣ : ١١١ ، وانظر ١ : ١٢٥ وشرح شواهدنا/ ٤٨ ، وشرح الحماسة للتبريزي/
١ : ٤٧ ، والصحاح (بقي)/ ٦ : ٢٢٨٤ ، والإنصاف/ ١ : ٧٥ المسألة (١٠) ، وربط الشوارد/
.١٦١



معاملة التاء في الوصل معاملتها في الوقف

الأصل في التاء المتحركة التي تنتهي بها بعض الأسماء أن يُوقف عليها بالهاء ؛ ليكون ذلك فصلاً بين التاء في الفعل مثل ضَرَبْتُ والتاء في الاسم ، وربما وقف عليها كثير من العرب بالتاء .

لكن أبا تمام استعمل التاء هاء في الوصل في قوله^(١) :

إحدى بني بكر بن عبد مناهٍ بين الكتيب الفرد فالأمواهٍ

«والصواب : (عبد مناة) بالتاء ، مثل : عبد يفوث ، وعبد ودّ ، وعبد العزّي ، وهي أصنام كانت العرب تتعبد بها . قال الله عزوجل : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾^(٢)»، «وقال قوم : إنما نوى الوقف ثم حرك^(٣)» .

ولم يرد عن لغوى - فيما نعلم - إجازة مثل هذا السلوك اللغوي ، فغاية ما وردَ إجازةُ الوقف بالهاء فيما آخره تاء ، حتى تلك التي تكون من بنية الكلمة ، فيقال في هيات : هيهاء ، في الوقف^(٤) .

من أجل هذا مثَّلَ هذا البيت مشكلة في شعر أبي تمام ، نقل التبريزي تخريجاً لها عن كل من المرزوقي^(٥) وأبي العلاء ، فقال المرزوقي : « اعلم أن هاء التأنيث وهاء الضمير وهاء الوقف تحملُ العربُ بعضها على بعض لتشابهها ، والأصل في التأنيث التاء ، بدلالة أنها تكون حرف الإعراب وأنها تثبت في الإضافة

(١) ديوانه / ٢ : ٣٤٣ .

(٢) لحن العامة / ٢٣٨ ، والآية المذكورة من سورة النجم : آية ٢٠ .

(٣) تثنيف اللسان / ٥٩ .

(٤) كشف المشكل / ٢ : ١٦٤ .

(٥) لم يرد هذا في شرحه لمشكلات ديوان أبي تمام حينما تعرض لهذا البيت ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، فلعله في مؤلف آخر له .



إلى المكني ، وفي التثنية ، وأن كثيرا من العرب يقفون عليها بالتاء ، فلما ثبتت تاءً في متصرفاتها دل على أنها تكون تاء في الأصل ، وإنما أبدلت هاء في الوقف فصلا بين التاء في الفعل إذا قلت : ضربت ، وبين التاء في الاسم ، وكانت هي أولى بالإبدال لما يلحقها من التغيير في اختلاف الحركات عليها ، ومن العرب من يجعلها في الوصل هاء في الشعر ، على ذلك قوله :

لما رأى أن لادعاه ولا شبع

بالتسكين فيها تشبيها بهاء الوقف ، وجعلها في الوصل هاءً على التشبيه بهاء الإضمار . وكما أن بعضهم سكن هاء الضمير تشبيها بهاء الوقف ، على ذلك قرئ قوله : ﴿ مَا تَوَلَّى ﴾ (٦) فسكن ، وكما أن بعضهم أثبت هاء الوقف في الوصل تشبيها بهاء الضمير ، على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبِهَادِمْ أَقْتَدَهُ ﴾ (٧) ؛ لأن هذه هاء الوقف . وإذا كان الأمر على ذلك فقول أبي تمام (عبد مناه) على أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف فجعله هاءً ، ثم حركه كما حرك في قوله :

يا مرحباه بحمار عفرا [كذا]

وكأن أبا تمام أراد أن يرى أنه يهتدى لمثل هذه الأشياء التي تقل وتعز (٨) .

أما أبو العلاء فرؤي له في هذا البيت تخريجان :

أحدهما : أن تكون الرواية (إحدى بني بكر بن عبد مناة) بالتاء على غير

التصريح ، على حد قول الشاعر :

أفبعد مَقْتَلِ مالِكِ بْنِ زهيرٍ ترجو النساءُ عواقبَ الأطهارِ

(٦) كذا ورد النص القرآني في نشرة الديوان ، ولا بد أن فيها نقصا لم يُنتَبَه إليه ، فالمقصود (نُؤَلِّهِ) من قوله تعالى : (نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ) في الآية ١١٥ من سورة النساء ، حيث قرأ (نؤله ونُصَلِّهِ) بإسكان الهاء فيهما أبو عمرو وأبو بكر وحمزة ، واختلف عن هشام وابن وردان وابن جمار . راجع : إتحاف فضلاء البشر / ١٩٤ .

(٧) سورة الأنعام : آية ٩٠

(٨) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي / ٣ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ .



وهو ما سُمِّي عند بعض العروضيين بالإقعاد ، وعند آخرين بالتجميع^(٩) .
ويرى أبو العلاء أن « مناة تُمد وتُقصّر ، وقد قرأ بعض القراء : « وَمَنَاةُ الثَّالِثَةَ
الْأُخْرَى »^(١٠) بالمد ، وحكى بعضهم أنه رأى قول الحارثي :
ألا هل أتى التيم بن عبد مناةٍ على الشنّ فيما بيننا ابن تميم ؟
بخط أبي عبيد القاسم بن سلام علي مد مناة ، وإذا كان السيرافي يذهب
إلى أن البيت غير مصرع فالمد أولى به من القصر ؛ لأن البيت يخلص به من
النقص^(١١) .»

التخريج الثاني : أنه سماهم (بني عبد مناه) بهاء أصلية ؛ أخذه من ناه ينوه ،
إذا انتشر ذكره ، وعدّ ذلك وجها قويا ، ورآه « أحسن ما يُحمل عليه البيت ؛ لأن
الشعراء يسمح لهم بتغيير الأسماء إلى ما قاربها ، كقولهم في ثابت : ثبات ، وفي
جمش : جَمُوش ، والذي بين (عبد مناه) و (مناة) متقاربٌ أكثر من قرب (عبدالله)
إلى (معبد) ، وقد يغير الإنسان اسمه . ومن كلامهم القديم : من شاء أحدث اسما ،
ولم يكن ذلك حتما^(١٢) .»

وكل من طريقي المرزوقي وأبي العلاء يؤيدان إلى منفذ واحد ، هو أن أبا
تمام حرّف الاسم في استعماله الشعري ، سواء أكان ذلك بإجراء الوصل مجرى
الوقف ثم التحريك - على ما رأى المرزوقي - أم كان بتحريف الاسم باشتقاقه من
مادة تكون الهاء فيها أصلا ، وهذا هو التخريج الثاني من تخريجيّ أبي العلاء ،
فخلاصة الأمر أن استعمال (عبد مناه) في شعر أبي تمام بالهاء المحركة اجترأ
على تغيير بنية الاسم في مقابل غرض أكثر أهمية في الشعر أي شعر ، وهو
موسيقى المطلع المسماة بالتصريح .

(٩) راجع : القوافي لأبي يعلي / ٧٩ ، والعمدة / ١ : ١٧٧ ، ونقد الشعر / ١٨١ ، والجوهرة الفريدة /
٨٨ ، ٨٩ .

(١٠) سورة النجم : آية ٢٠ ، والقراءة لابن كثير ، وافقه ابن محيصة . راجع : السبعة / ٦١٥ ، وإتحاف
فضلاء البشر / ٤٠٣ .

(١١) ديوان أبي تمام / ٣ : ٣٤٤ .

(١٢) السابق / ٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .



مد المقصور

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في لغة الشعر^(١) ، أما مد المقصور فاختلف فيه ؛ فذهب الكوفيون إلى جوازه في لغة الشعر ، وذهب البصريون إلى عدم جوازه^(٢) ، والأخفش مع البصريين في منع ذلك ، خلافا لما روى عنه في (الإنصاف) ، يقول في (كتاب العروض) : « ولا يجوز مد المقصور ؛ لأنه لا يجوز الزيادة إلا فيما كان في الجمع ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان^(٣) » ، ويقول المبرد : « وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود ، وليس له أن يمد المقصور ، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها وردّ الشئ إلى أصله ، فلو مدّ المقصور لكان زائدا في الشئ ما ليس منه^(٤) » .

وروى الشيخ خالد الأزهرى أن مد المقصور « ورد في الاختيار ، كقراءة طلحة بن مصرف : ﴿يكادُ سناءُ برقه﴾ بالمد^(٥) » ، وعن هذه الآية قال ابن جني : « السناء ممدودا : الشرف ، يقال : رجل ظاهر النبل والسناء ، والسنى مقصورا : الضوء ، وعليه قراءة الكافة : ﴿يكادُ سنا برقه﴾ ، أي : ضوء برقه . وأما سناء برقه فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه ، فأطلق عليه لفظ الشرف ، كقولك : هذا ضوءٌ كريمٌ ، أي : هو غاية في قوته وإنارته ، فلو كان إنسانا لكان كريما شريفا^(٦) » .

(١) راجع : أوضح المسالك / ٤ : ٢٩٥ .

(٢) الإنصاف / ٧٤٥ مسألة (١٠٩) .

(٣) العروض / ١٢٩ ، وانظر : الجمل / ٣٩٣ .

(٤) الكامل / ١ : ١٢٧ ، وانظر أيضا / ٢ : ٢٥٤ .

(٥) شرح التصريح / ٢ : ٢٩٣ ، وهي الآية ٤٣ من سورة النور .

(٦) المحتسب / ٢ : ١١٤ .



وتوجيه ابن جني للقراءة يعني أنها ليست من مد المقصور ، وإنما من استعمال لفظ مكان لفظ لحاجة الدلالة إلى ذلك ، وكذلك فعل في قراءة الحسن : ﴿إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خَطَاءً كَبِيرًا﴾^(٧) بالمد حيث قال : « أما خطأ فاسمٌ بمعنى المصدر والمصدر من أخطأتُ : إخطاء ، والخطاء من أخطأت كالعطاء من أعطيت^(٨) » ، وهذا يعني أن ابن جني في صف المانعين لمد المقصور .

ويبدو أن أبا تمام كان على علم برجحان كفة المانعين لمد المقصور في الشعر ، فلم ترد في شعره سوى لفظة واحدة مما عدَّ من هذا القبيل ، هي لفظة (ظماء) التي وردت أربع مرات في الأبيات التالية^(٩) :

- | | |
|---|---------------------------------|
| ١- يَكْفِيكَهُ شَوْقٌ يَطِيلُ ظَمَاءَهُ | فإذا سقاه سقاه سَمَّ الأَسْوَدِ |
| ٢- هذا أمين الله آخر مصدر | شجى الظماءُ به وأولُ مَوردِ |
| ٣- أمحمد بن سعيد ادخِر الأسي | فيها رِواءُ الحرِّ يومَ ظمائه |
| ٤- قد كدت أن أنسى ظماء جوانحي | من بُعد شقَّةِ مَوردِ عن مصدري |

وقد نقل التبريزي عن أبي العلاء أن أبا تمام « مد الظماء وهو مهموز مقصورٌ وذلك جائز ، إلا أن ترك المد أحسن ، وهو في الشعر أسوَّغ منه في الكلام المنثور . وقد روى عن بعض القراء أنه كان يقرأ : ﴿خطاءٌ كبيراً﴾ بالمد ، وهذا يحمل على أنه لما اضطر زاد الألف^(١٠) » ، ثم نقل عنه في موضع آخر أنه « مدّ الظماء وهو مهموز مقصور ، يقال : ظمأ مثل خطأ ، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع ، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه^(١١) » ، في حين علق التبريزي نفسه على البيت الرابع مما سبق بقوله : « والأشبه أن يكون مد الظماء لأنه تكرر في شعره ممدودا ، وذلك ردئ ؛ لأنه قليل في المستعمل ، ولو روى : ظمأ جوانحي [كذا ، ولعل المقصود : ظماء] لكان وجها ، وهو أشد مبالغة من الرواية الأخرى^(١٢) » .

(٧) سورة الإسراء : الآية ٣١ .

(٨) المحتسب / ٢ : ٢٠ .

(٩) ديوانه / ٢ : ٤٣ ، ٥٤ ، ٤ : ٣٧ ، ٤٥٦ .

(١٠) السابق / ٢ : ٥٤ ، ٥٥ .

(١١) السابق / ٤ : ٣٧ .

(١٢) السابق / ٤ : ٤٥٦ .



لكننا - من جانب آخر - نرى بعض مصادر اللغة تُورد الظماً والظماً على أنهما مصدران واردة للفظ ظمئاً^(١٣) ، كما قال ابن منظور : « فأما الظماً مقصور: مصدر ظمئ يظماً ، فهو مقصور ، ومن العرب من يمد فيقول : الظماً ، ومن أمثالهم : الظماً الفادح خيرٌ من الرئى الفاضح^(١٤) » ، وبهذه الرواية يكون أبو تمام مستعملاً للفظ على ما استعملها عليه بعض العرب من المد ، ولا يكون في شعره مبد مقصور ، كما رأى أبو العلاء والخطيب التبريزي ، ويكون استعماله هذا دليلاً من أدلة على علمه باللغة وكلام العرب كما قال عنه الأمدى^(١٥) :

ويلاحظ - في نهاية الحديث - أن (الظماً) : ليس من (المقصور) المتعارف عليه بين النحاة ، وهو الذى حرف إعرابه ألفاً لازمة ، يقول المبرد : « وأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة ، وذلك نحو : مَفَزَى ؛ لأنه مَفْعَل^(١٦) » ، كما يقول : « إذا كان الاسم مقصوراً فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفاً ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلاً ، إنما هي منقلبة من ياء أو واو أو تكون زائدة^(١٧) » ، ويطلق عليه كل من سيبويه وابن السراج مصطلح (المنقوص^(١٨)) ، ولكن (الظماً) يُعد - بحكم الصحة والاعتلال - من المهموز اللام ، وهو يعامل معاملة الاسم الصحيح ، فتظهر عليه جميع الحركات الإعرابية ، ومن ثمَّ فالحديث عن القصر فيه معنىُّ به تقصير الحركة في مقابل مدّها في (الظماً) ، وبذا تخرج اللفظة من طريق أخرى من باب مد المقصور الذى هاجمه النحاة ، أو على الأقل مال جمهورهم إلى عدم جوازه .

(١٣) لسان العرب : (ظماً) / ١ : ١١٠ ، والقاموس (ظمئ) / ١ : ٢٣ .

(١٤) اللسان : (ظماً) / ١ : ١١٢ .

(١٥) الموازنة / ١٩ .

(١٦) المقتضب / ٣ : ٧٩ .

(١٧) السابق / ١ : ٢٥٨ .

(١٨) الكتاب / ٣ : ٣٨٦ ، والأصول / ٢ : ٤١٥ .



الشَّام

هذه اللفظة مما أورده الحريريّ على أنه من (أوهام الخواصّ) حيث قال :
«يقولون : دخلتُ الشَّام ، وهو غلط قبيح وخطأ صريح ؛ لأن اسم البلد : الشَّام ،
ولفظه مذكر ، والدليل على هذين الأمرين قول الشاعر :

يقولون إن الشَّام يقتلُ أهله فمن لِي إن لم آتِه بخلود^(١) «
وقد وردت هذه اللفظة على هذا الوزن في شعر أبي تمام ست مرات هي^(٢) :

كضاه جُوداً لم يزل مرموساً	١ - فأقرَّ واسطة الشَّام وأنشرتُ
ومخالفُ اليمن القصيُّ شامُ	٢ - الشرق غرباً حين تلحظ قصدهُ
ووَإِذْ كُنْتُ شَاتِيَا بِالشَّامِ	٣ - ولعمري لقد كُضيتُ لك الدَّعُ
أبداننا في شامٍ أواخراسان	٤ - أرواحنا في مكان واحد وغَدتُ
منه الحجازُ ورفقتُه المشرقُ	٥ - قد ثَقَّفَتْ منه الشَّامُ وسهَلَتْ
بنجد عيون الحرب وهي هواجعُ	٦ - همُ قوموا ذرَّءَ الشَّامِ وأيقظوا

وقد علق التبريزي على هذا الاستخدام بقوله : « وقد تردّد مجيئ الشَّام في شعر الطائي على فَعَال ، وقد جاء ذلك في الشعر القديم ، إلا أنه شاذ^(٣) .»

أما ابن بري فعلق على قول الحريري السابق بقوله : « جاء الشَّام لغة في الشام ، قال مجنون بنى عامر :

فماذا ترى تعني وأنت صديقُ	وخبَّرتُ ليلي بالشَّام مريضة
على كل شاكٍ بالشَّام شفيقُ	سقي الله مرضى بالشَّام فإنني

(١) درة الغواص / ١٤٧ ، وانظر : تهذيب الخواص / ٢٤٤ أ.

(٢) ديوانه / ٢ : ٢٦٨ ، ٣ : ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٣٣٥ ، ٤ : ٤٠١ ، ٥٨٩ .

(٣) السابق / ٣ : ١٥٤ .



وقال النابغة :

على إثر الأدلة والبغايا وخفق الناجيات من الشأم

وقال أبو اللحام الثعلبي :

تركتُ مخيرجانَ وراءَ ظهري وسرتُ من العراقِ إلى الشأم

وقال الفرزدق :

أبلغ معاوية الذي سمّيته أمر العراق وأمر كل شأم

وقال أبو الأخرز الحماني :

قاد الجياد أشهر السهام

من ديرصفين إلى الشأم

وقال محمد [أبو عبد الله ، محمد بن زعفران] : لم يبلغه جوازها ، وقد روينا ذلك ، وفيه ثلاث لغات فصحي هي الشأم بالهمز ، ثم الشام ، ثم الشأم مسموع^(٤) .
ويقول ابن منظور : « والشأم : بلاد تذكر وتؤنث ، وقد جاء الشأم لغة في الشأم^(٥) » .

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام لم يزد على أن استخدم لغة واردة من لغات ثلاث وردت في الكلمة .

أما قوله^(٦) :

لما دعوتهم لأخذ عهودهم طار السرور بمُغْرِقِ وشأم

فالكلمة في صيغة النسب ، قال سيبويه : « ومما جاء محدودا عن بنائه

(٤) حواش على درة الفواص / ٢٧ ب .

(٥) لسان العرب : (شأم) / ١٥ : ٢٠٨ .

(٦) ديوانه / ٢ : ٢٠٦ .



محذوفة منه إحدى الياءين : ياءُ الإضافة ، قولك في الشَّامِ : شَام ، وفي تهامة : تَهَام ، ومن كسر التاء قال : تِهَامِيٌّ ، وفي اليمن : يمان^(٧) .
بيد أن أبا تمام استعملها منسوبة في شكل آخر ، فقال :

ووسيلتي فيه إليك طريفةٌ شام يدين بحُبِّ آل محمدٍ

« وشام : أراد شَام ، فحذف الهمزة ، والسبيل إلى حذفها أنه خففها فقربت من الساكن فحذفها ؛ لأن الألف لما لقيتها كانتا كالساكنين لما التقيا ، وقد يمكن أن يقال : أراد شاميا ، فحذف إحدى ياءى النسب ، والقول الأول أجود ؛ لأن حذف إحدى هاتين الياءين قليل ، وإنما يجيء في أشعار ضعيفة كما أنشدوا :

يا عينُ بكى لي أبا عمرو أودى الحواري الواري الذكـر

وإنما هو الحواريُّ مشدد^(٨) .»

واستجادة التبريزي للوجه الأول راجعة إلى كون تخفيف ياء النسب مما تقتضيه لغة الشعر^(٩) . والقول بتخفيفها هنا يعني تخفيفها قبل أن تستعمل في البيت ؛ لأنه لو استعملها على التخفيف في البيت لقال :

شامي يدين بحب آل محمد

ولما انكسر وزن البيت .

ولكن المراد استعمالها استعمال المنقوص قبل استعمالها في البيت ، ومن ثم تحذف يائها في حالة الرفع كقاضٍ ، فيكون في هذا إخلالٌ كبير بالصيغة لحذف الياءين كليهما . أما الوجه الأول فليس فيه سوى التخفيف الذي أدى إلى الحذف . ولعل أبا تمام استعملها (شَام) على تلك الصيغة التي جذر منها الجوهري ،

(٧) الكتاب/ ٢ : ٢٢٧ ، وانظر أيضا : المقتضب/ ٢ : ١٤٥ ، وشرح الشافية/ ٢ : ٨٣ ، وكشف المشكل/ ٢ : ٥٣ ، والصحاح (شَام)/ ٥ : ١٩٥٧ .

(٨) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٥٥ .

(٩) راجع : كنز المعاني : لوحة ١٥ ، وبحر العوام/ ١٦١ ، ١٦٢ .



وتبعه في ذلك ابن منظور ، فقد قال الجوهري : « الشَّامُ : بلاد ، يذكر ويؤنث ، ورجلٌ شَامِيٌّ ، وشَامٌ على فعالٍ ، وشَامِيٌّ أيضا حكاة سيبويه ، ولا تقل : شَامٌ . وما جاء في ضرورة الشعر فمحمولٌ علي أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد (١٠) » .

أفيكون أبو تمام قد اقتصر من النسبة على ذكر البلد ؟

أمرٌ واردٌ ، ويكون تخفيف الهمزة في الكلمة إما راجعا إلى خط النسخ الذين تركوا الهمزة ، وإما تخفيفا آخر من أبي تمام للهمزة الساكنة المسبوقة بحركة .
وأيا ما كان التوجيه فإن لأبي تمام من لغة الشعر وتوجيه اللغويين ما يسوِّغ له استعماله اللفظة على الوجه الذي أوردها عليه .

(١٠) الصحاح : (شأم) / ٥ : ١٩٥٧ ، وانظر : لسان العرب : (شأم) / ١٥ : ٢٠٨ .



القلب المكاني

المقصود بالقلب المكاني تقديم بعض حروف الكلمة على بعضها الآخر ، «وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلا ؛ نحو امْضَحَلَّ وَاكْرَهَفَّ فِي : اَضْمَحَلَّ وَاكْفَهَرَّ ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه ، كناء يناء في : نأى ينأى ، وراء في رأى وقد يُقدم متلو الآخر على العين نحو: طَأْمَنَ ، وأصله : طَمَّانٌ ؛ لأنه من الطمأنينة ، ومنه : اطمأن يطمئن اطمئنانا ، وقد تقدم العين على الفاء كما في : أَيَسَ وَجَاهَ وَأَيُنُقُ والآراء والآبار والآدر ، وتقدم اللام على الفاء كما في : أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادي ، وأصلها : الواحد(١) .»

وقد ورد القلب المكاني في شعر أبي تمام ثماني مرات محصورا في أربع كلمات ، إذ وردت إحدى الكلمات في خمسة أبيات من قصائد متفرقة .

الكلمة الأولى : راءَ بمعنى رأى ، وقد استعملها على القلب في اسم المدينة : سُرٌّ مَنْ رَأَى ، فأوردها هو (سُرٌّ مَنْ رَأَى) حيث قال(٢) :

لَاقَى الْحِمَامَ بِسُرٍّ مَنْ رَأَى الَّتِي شَهِدَتْ لِمَصْرَعِهِ بِصَدَقِ الْفَالِ

وقد كان بإمكان أبي تمام أن يوردها (سُرٌّ مَنْ رَأَى) على الأصل ، مستخدما في ذلك زحافا واردا في بحر (الكامل) ، وهو المسمى بالوقص ، وهو حذف الثاني المتحرك ، فتصير التفعيلة به (مفاعلن)(٣) . بيد أن هذا الزحاف ثقيل على النفس تتبوعه الأذن ، ويند عن الموسيقى في بحر الكامل المناسب الرائق ، ومن ثمَّ أثر أبو تمام إمكانية القلب المكاني حفاظا على نغمة الكامل وتجنبنا لقبيح الزحاف .

(١) شرح الشافية / ١ : ٢١ ، ٢٢ .

(٢) ديوانه / ٣ : ١٤٤ .

(٣) انظر : نهاية الراغب / ٢٠٨ - ٢١١ .



الكلمة الثانية : واءٍ بمعنى وَاى ، أى : وَعَد ، في قوله (٤) :

ومالي شفيعٌ غير نفسك إنني ثكلتُ من الدنيا على حُسْنِ وائها

وهذا البيت آخر مقطوعة من سبعة أبيات يقول في مطلعها :

أيا زينةَ الدنيا وجامعَ شملها ومَنْ عدلُهُ فيها تمام بهائها

وهي من قافية الهمزة المكسورة ، والهاء وصل ، والألف خروج ، ولو استعمل أبو تمام كلمة (وَأى) على أصل الترتيب لكانت قافية البيت : (على حُسْنِ وَأَيها) فيكون حرف الروى هو الياء ، ومن ثم كان استعمال الصيغة الأخرى هو المخرج من هذا المأزق .

الكلمة الثالثة : راءٍ مقلوب رَأى في قوله (٥) :

وإذا رأيت أسى امرئٍ أو صَبْرَهُ يوما فقد عاينتَ صورة رائه

ويقال في قافية هذا البيت ما قيل في قافية سابقه .

لكن لأبي العلاء على هذا البيت تعليقا نقله عنه التبريزي هو قوله : « هذا شيءٌ استعمله الطائي وغيره ، فأما مذهب سيبويه في ذلك فإذا حُمِل عليه كان كالعيب : لأنه لا يجعل همزة (حوبائه) وما كان مثلها - إذا خَفَّ - في هذا الموضع ياءً خالصة ، ولكن يكون بين بين ، وياء (راية) ياءٌ خالصة لا يجوز قلبها إلى الهمزة في هذا الموضع فيقع الاختلاف في الروي . فأما غير سيبويه فلا يبعد في مذهبه أن يجعل همزة حوبائه ومثلها - إذا خَفَّ - ياءً ، وهو مذهبٌ ضعيف ، ونحو من ذلك ما جاء في شعر أبي النجم لأنه قال :

هل تعرف الربيعَ عفتَ جواؤهُ

وقال فيها :

وعزَّ شأواً المغربيين شاوه

(٤) ديوانه / ٤ : ٤٤٢ .

(٥) السابق / ٤ : ٣٨ .



فواو (شأوه) لا يجوز أن يُهمز ، وهمزة (جواؤه) لا يجوز أن تجعل واوا خالصة^(٦) .»

وكلام أبي العلاء السابق - على ما فهمت - ينطلق من كون (رائه) هي بعينها (رأيه) دون قلب ، فخفضت الهمزة الأولى ، وهمزت الياء ، بدليل مقارنتها بـ (راية) - فيما أورده سيبويه - لكننا نظرنا إليها على أنها مقلوب رأى ، فصارت رِيّاً ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فصارت : راء ، فالهمزة أصلية لا منقلبة ، وهي عين الكلمة .

الكلمة الرابعة : وهي التي تكرر ورودها خمس مرات في شعر أبي تمام ، كلمة (الألى) مقلوب الأول ، في الأبيات التالية^(٧) :

١ - من أجل ذلك كانت العربُ الألى	يدعون هذا سؤددا محدودا
٢ - وأوباشها خُزِرٌ إلى العرب الألى	لكيما يكون الحرُّ من خول العبدِ
٣ - ان لستَ نِعَمَ الجارِ للسننِ الألى	إلا إذا ما كنتَ بئسَ الجارُ
٤ - فكانَ طسماً قبلُ كانوا جيرةً	بك والعماليقِ الألى وجديسا
٥ - اتغدو به في الحرب قبل اتغاره	وفي الخطبِ قد أعيا الألى مصمئله

وقد صرّح التبريزي بأنه يريد الأول ، فقلب^(٨) ، كما نقل عن أبي العلاء قوله : « وقد كثر في شعره الألى بمعنى الأول^(٩) .»

وأبو تمام ليس مبتدعا لهذا الاستعمال ، وإن أكثر منه ، فقد سبقه إلى ذلك عبيد بن الأبرص في قوله^(١٠) :

فَاتَبَعْنَا ذَاتَ أَوْلَانَا الْأَلَى الْـ مُوقِدى الحربِ ومُوفٍ بالحبالِ

(٦) السابق / ٤ : ٢٨ .

(٧) السابق / ١ : ٤٢٦ ، ٢ : ١٢١ ، ١٧٤ ، ٢٦٣ ، ٣ : ١٤٧ .

(٨) السابق / ١ : ٤٢٦ .

(٩) السابق / ٢ : ٢٦٣ .

(١٠) ديوان عبيد / ١٢٢ .



وقد ورد في (لسان العرب) : « وأما قول عبيد بن الأبرص [وذكر البيت السابق] فإنه أراد الأول ، فقلب ، وأراد : ومنهم موفٍ بالحبال ، أي : العهود . فأما ما أنشده ابن جني من قول الأسود بن يعفر :

*** فالحقت أخراهم طريق الأهم ***

فإنه أراد : أولاهم ، فحذف استخفافا ، كما تحذف الحركة لذلك في قوله :

*** وقد بداهنك من المئزر ***

ونحوه^(١١) .»

والقلب في الكلمات معدودٌ عند بعض العلماء من سنن العرب ، بيد أن بعض النحاة أرجع كثيرا من نماذج القلب إلى كونها لغات ، وأنكر بعضهم القلب مطلقا ، لكن جمهور العلماء على الاعتداد بوجود القلب في اللغة ، وإن اختلف الاعتراف به من مثال لآخر^(١٢) . قال أبو جعفر النحاس عند شرحه قول زهير :

لدي أسدٍ شاكٍ السلاحِ مقذِفٍ له لبِـدٌ أظفـاره لم تُقَلِّمِ

«شاكى السلاح ، بمعنى شايك ، ثم آخر الياء ، كما قال الله عز وجل : ﴿ عَلِيٌّ

شفا جُرْفٍ هارٍ فأنهار به^(١٣) ﴾ ، أي : هائر ، وهذا القلب الصحيح عند البصريين . وأما ما يسميه الكوفيون (القلب) نحو : جبذ وجذب ، فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنما هما لغتان ، وليس بمنزلة شاكٍ وشايك . ألا تراه قد آخر الياء في قوله : شاكى السلاح الخ^(١٤) .»

أبو تمام - إذن - سائرٌ في استعمالاته السابقة على مذهب في العربية مقبول ، وصيغه التي أوردها لها ما يسوّغها من آراء اللغويين وأقوال الفصحاء .

(١١) لسان العرب : (وأل) / ١٤ : ٢٤٢ .

(١٢) انظر : المزهر / ١ : ٤٧٦ - ٤٨١ .

(١٣) سورة التوبة : آية ١٠٩ .

(١٤) شرح القصائد التسع / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .



تنوين الممنوع من الصرف ، وعدم تنوين المصروف

ورد صرف الممنوع من الصرف في التراث العربي شعره ونثره ، وقد قصره بعض النحاة على لغة الشعر ، في حين « أجاز قومٌ صرف الجمع الذي لا ينظير له في الآحاد اختياراً ، وزعم قومٌ أن صرف مالا ينصرف لغةً (١) » .

وبعيداً عما ورد من كلمات مجرورة بالكسرة على الأصل في قوافي الأبيات مما يعني بالضرورة أنها عوملت معاملة المصروف ، مثل : شوساء - عذراء - صماء - شعواء - صنعاء . في القصيدة الأولى من الديوان فقط (٢) ، وغيرها كثير في قوافي قصائد أخرى ، نقدم إحصاء لما ورد في حشو الأبيات من كلمات مصروفة كان حقها المنع من الصرف :

* ١٢٢ كلمة من صيغ منتهى الجموع ، ليس فيها سوى لفظة واحدة بعد ألف تكسيروها ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وهي كلمة (أعاجيب) في قوله (٣) :

وحادثاتٍ أعاجيبٍ خَساً وزكاً ما الدهرُ في فعلها إلا أبو العجب
* ٥٥ كلمة من الأعلام .

* ١٨ كلمة من وزن (أفعل) وصفا .

* كلمة واحدة منتهية بألف التانيث الممدودة ، وهي كلمة (صحراء) في قوله (٤) :

ما إن سمعتُ ولا أراني سامعاً أبدا بصحراءٍ عليها بابُ

(١) الأشموني/ ٣ : ٢٧٥ .

(٢) راجع : الديوان/ ١ : ١٤ - ١٩ .

(٣) السابق/ ٤ : ٥٤٧ .

(٤) السابق/ ٤ : ٣١١ .



* كلمة واحدة فيها الوصفية مع العدل (وزن مَفْعَل) في قوله (٥) :

يَظَلُّ سِرَاةَ الْقَوْمِ مَثْنَى وَمَوْحَدًا نَشَاوَى بَعَيْنَيْهَا كَأَنَّهُمْ شَرِبُوا
فيكون مجموع ما ورد من هذا القسم في شعر أبي تمام مائتين وسبع كلمات ،
استأثرت صيغة منتهى الجموع بنحو أربع وستين في المائة من نسبة الورد ، وهو
ما يزكى قول من أجازوا صرف هذا النوع من الجموع اختيارا ، غير قاصرين ذلك
على ضرورة الشعر .

أما العكس وهو عدم تنوين المصروف في لغة الشعر فأجازه الكوفيون وبعض
البصريين ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز (٦) . « وعن أبي العباس أحمد
بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك ، وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا ، وفصل
بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين
، ومنعه مع غيرها ، ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم ، وحكى الفخر الرازي عن أكثر
الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ، ولم يفرق بين العلمية
وغیرها» (٧) .

وقد ورد المصروف غير منون في شعر أبي تمام ثمانى مرات في ست كلمات
بالتحديد هي : كلب : اسم قبيلة (وردت مرتين^(٨)) ، ودُلْف : علماً^(٩) ، وصلتان^(١٠) ،
وقُدْس (وردت مرتين^(١١)) ، وتسنيم^(١٢) ، وعُريان^(١٣) .

(٥) السابق / ١ : ١٨٨ .

(٦) راجع : الإنصاف / ٤٩٣ المسألة (٧٠) .

(٧) شرح التصريح / ٢ : ٢٢٨ .

(٨) ديوانه / ٤ : ٣٨٧ ، ٤٠٢ .

(٩) السابق / ٢ : ٣٧٤ .

(١٠) السابق / ٢ : ٤١٢ .

(١١) السابق / ٣ : ٢٠٤ ، ٤ : ١١٧ .

(١٢) السابق / ٤ : ٤٨٣ .

(١٣) السابق / ١ : ٤١٨ .



وكل من كلب ودُلف وُقُدس أعلامٌ لاشك في علميتها ، فَمَنَعُ تنوينها يُوجِّه على مذهب من يجيز ذلك في العلم بتوافر عنصر العلمية وحده .

وكلمة (تسنيم) التي وردت في قوله (١٤) :

فَأَجَاتْنَا كَدْرَاءُ لَمْ تُسَبِّ مِنْ تَسْنُ نِيمَ جَرِيالِهَا وَلَا سَلْسَبِيلِ

عاملها بعض العلماء معاملة العلم حينما تعرض لقوله تعالى : ﴿ وَمزاجه من تسنيم ﴾ عينا يشرب بها المُقربون (١٥) ، وبذا تكون أربع كلمات من ست مما استعمله أبو تمام ممنوعا من الصرف في شعره من الأعلام ، « وقد يكون من أسباب ذلك الخلط بين الأعلام المصروفة والممنوعة من الصرف ، وقد يؤكد هذا ما يراه بعض المستشرقين من أن الأسماء المصروفة كانت في مرحلة سابقة غير منونة ، والأسماء الممنوعة من الصرف كانت في مرحلة سابقة مسكنة الأواخر ، ثم حدث تطورٌ بأن نُوتت الأسماء التي لم تكن منونة ، وحُركت دون تنوين الأسماء التي كانت مسكنة ، وهو فرض لم تثبت صحته بعدُ ، ولكنه قابلٌ للتحقيق (١٦) .»

أما (صلتان) فصنفه على وزن (فَعْلان) (١٧) ، وليست من الممنوع من الصرف ، ولم يكن ممكنا أن تُصرف في قوله (١٨) :

صَلْتَانُ يَبْسُطُ إِنْ رَدَى أَوْ إِنْ عَدَا فِي الْأَرْضِ بَاعَا مِنْهُ لَيْسَ بِضَيْقِ

لأن (صلتانُ يَبْ) يقابل (مُتَفَاعِلن) في بحر (الكامل) ، وتنوين الكلمة يخل بموسيقاه ، إذ يترتب عليه زيادة ساكن .

(١٤) السابق / ٤ : ٤٨٣ .

(١٥) سورة المطففين : الآيتان ٢٧ ، ٢٨ . وانظر في القول بعلمية (تسنيم) : الكشف / ٤ : ٢٣٢ ، وإملاء ما من به الرحمن / ٢ : ١٥٢ .

(١٦) ظواهر نحوية / ٩٥ .

(١٧) الصلبتان من الخيل : النشيط الحديد الفؤاد . انظر الصحاح (صلت) / ١ : ٢٥٦ .

(١٨) ديوانه / ٢ : ٤١٢ .



تتبقى كلمة (عريان) في قوله (١٩) :

عُريانٌ لا يكبو دليلٌ من عمى فيه ولا يبقي عليه شهودا

والكلمة - في الأصل - مصروفة ؛ لأن ما كان على فُعْلان فمؤنثه فُعْلانة بالتاء (٢٠) ، وكل مزيد بالألف والنون ولا يكون مؤنثه على فَعَلَى فحكمه الصرف (٢١) ، « وترك صرف عريان للضرورة ؛ كأنهم شبهوه بالصفات على فُعْلان ، إذ كان في عدتها من الحروف والحركات ، وإنما يخالفها بالضممة (٢٢) » .

أما قول أبي تمام (٢٣) :

لقد أخذت من دار ماوية الحقبُ أنحل المغاني لليلى هي أم نهب؟

والذي حذف فيه التنوين من (نُحَلِّ) ، فهو حذف لالتقاء الساكنين ، كما حدث في قراءة قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بدون تنوين (أحد (٢٤) ، وقراءة قوله تعالى : ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾ بدون تنوين (عزيز (٢٥) ، وحدث الظاهرة في القراءات القرآنية مسوِّغٌ كافٍ للقول بأنها لا تقتصر على لغة الشعر ، مما دعا ابن جني أن يقول : « فأما حذف التنوين من عزيز فيمن جعل ابنا خبرا عنه فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياساً (٢٦) » ، وبعد أن أورد نماذج كثيرة لهذه الظاهرة قال : « وإنما جاز حذف التنوين من هذه الأسماء في هذه

(١٩) ديوانه / ١ : ٤١٨ .

(٢٠) الصحاح : (عرا) / ٦ : ٢٤٢٤ .

(٢١) راجع : الكتاب / ٣ : ٢٠٥ ، ٢١٦ .

(٢٢) ديوان أبي تمام / ١ : ٤١٨ .

(٢٣) السابق / ١ : ١٨٤ .

(٢٤) هي قراءة نصر بن عاصم وأبي عمرو ، ورويت عن عمر رضي الله عنه ، كما في المختصر / ١٨٢ ، وذلك في سورة الإخلاص : الآيتان الأولى والثانية .

(٢٥) سورة التوبة : آية ٢٠ ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة ، وأبي عمرو في رواية السبعة / ٣١٣ .

(٢٦) سر صناعة الإعراب / ٥٢٢ .



الأماكن ، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين ، لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قدمنا ذكره ، فكما يحذفن لالتقاء الساكنين في نحو : رمى القومُ ، وقاضى البلد ، ويدعو القومُ ، كذلك حُذِفَ التثوين لالتقاء الساكنين وهو مراد ، يدلُّك على إرادته أنهم لم يجزوا ما بعده بإضافته إليه (٢٧) .»



جموع التكسير

استعمل أبو تمام جموع التكسير - في الأعم الأغلب - على الأوجه التي استعملت بها في التراث العربي شعره ونثره ، وعلى ما تقضى به القواعد التي قال بها النحاة من قبله ومن بعده . بيد أن في شعره استعمالات خاصة نتعرض لها فيما يلي :

أ - جموع غير قياسية ، وغير مسموعة : ويتمثل ذلك في جمعه حائضا على حَيْض في قوله (١) :

لولا صبابة عرض وانتظار غدٍ والكظم حتم على الدهر مضترض
لما فككت رقاب الشعر عن فكري ولا رقابهم إلا وهم حَيْضُ

والأصل في (فاعل) صفة للمؤنث أن يُكسَّر على (فواعل) كحوائض ، أو (فَعَل) نحو : حَيْضُ (٢) ، أما (فَعَل) فيطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل كصبور وغفور ، وفي اسم رباعي بمدة قبل لام غيز معتلة مطلقا ، أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا ، نحو : أتان وأتن ، وحمار وحمُر ، وقضيب وقُضُب ، وكثيب وكُثِب . وشذ عن في جمع عنان للتضعيف (٣) .

وهذا الجمع الذي استعمله أبو تمام لم يرد في نص آخر على حد علمي ، ولعله جمع لبناء آخر خُصَّ به المذكر هو (حَيْوُض) ، وهو من الأبنية التي تُجمع هذا الجمع ، ولا يقلل ذلك من قيمة الإشارة التي أرادها أبو تمام من وصف حساده بما يخص النساء ، استهزاء بهم وحقًا من قدرهم ، فليس الوصف خصوصية البنية الصرفية ، ولكنه خصوصية المادة اللغوية .

(١) ديوانه / ٤ : ٤٦٦ .

(٢) الأصول / ٣ : ١٦ .

(٣) أوضح المسالك / ٤ : ٣١٢ ، ٣١٣ .



ب - جموع غير قياسية مسموعة : ويتمثل ذلك في ثلاثة جموع

أولها : جمع ندى على أندية في قوله (٤) :

إذا درجت فيه الصبا كففت لها وقام يباريها أبو الفضل جعفر
بسائب كان السائب من ثرنويه وأندية منها ندى النوء يعصر

والأصل في (أفعله) أن يكون جمعا « لاسم مذكر رباعي بمدة قبل الآخر ، نحو: طعام ، وحمار ، وغراب ، ورغيف ، وعمود . والتزم في فعال وفعال مضعفي اللام أو معتليها كبتات وزمام وقباء وإناء (٥) » ، أما الندى فيجمع على أنداء ، وجمعه على أندية شاذ ، وقد سمع في قول الشاعر (٦) :

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
والجمع الثاني : جمع حاجة على حوائج في قوله (٧) :

أتعتع في الحوائج إن خفافاً غدوت بها عليك وإن ثقالا
وقد وجهه الجوهري على أنهم « كأنهم جمعوا حائجة ، وكان الأصمعي ينكره ، ويقول : هو مؤلّد ، وإنما أنكره لخروجه عن القياس ، وإلا فهو كثير في كلام العرب (٨) » .

وليس هناك شك في صحة (حوائج) ، إذ وردت في قول الرسول ﷺ : « استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها » ، وقوله : « اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه » ، وحكي سيبويه : تتجز فلان حوائجه (٩) ، وورد استعمالها في قول الأعشى (١٠) .

(٤) ديوانه / ٢ : ٢١٥ .

(٥) أوضح المسالك / ٤ : ٣١٢ .

(٦) الصحاح : (ندا) / ٦ : ٢٥٠٧ .

(٧) ديوانه / ٣ : ١٤٩ ، ٤ : ٤٨٢ .

(٨) الصحاح : (حوج) / ١ : ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٩) الكتاب / ٤ : ٧٣ .

(١٠) ديوانه / ٣٨٩ .



الناس حول قبابه
أهل الحوائج والمسائل
وقول الفرزدق (١١) :

ولبي ببلاد الهند عند أميرها
حوائج جماتٍ وعندي ثوابها
وقول الشماخ (١٢) :

تقطع بيننا الحاجات إلا
حوائج يعتسفن مع الجرى
ولكن الجمع غير سائر على القياس . فقياس جمع حاجة : حاجٌ وحِجٌّ (١٣) ،
لكن المسموع أكثر استعمالاً وأقرب إلى أذن المتلقى من المقيس .

والجمع الثالث : أحاطٍ في جمع (حَطَّ) في قوله (١٤) :

بأحاطي الجدود . لا بل بوشك الـ
جَدَّ ، لا بل بسؤدد الأجداد
وقوله (١٥) :

فتى هز القنا فحوى سناءً
بها لا بالأحاطي والجدود
« الأحاطي : جمع حظ على غير قياس ، كأنهم جمعوا حظاً على أَحْظُ
وجمعوا أَحْظاً على أحاطٍ ، ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف ؛ لأنها أخف ،
وفروا مع ذلك من جمع بين ساكنين ، ولو قيل إن (أحاطٍ) مأخوذ من الحُظوة لكان
قولاً حسناً ؛ لأنه يجوز أن يقال : حِظوةٌ وأحْظٌ على القياس ، كما قالوا : نعمةٌ وأنعمُ
ثم تجمع أَحْظٌ على أحاطٍ ، قال :

وليس الغني والفقير من حيلة الفتى
ولكن أحاطٍ قسّمت وجدودُ
وأضاف الأحاطي إلى الجدود لاختلاف اللفظين (١٦) . »

(١١) ديوانه / ٧٩ .

(١٢) ديوانه / ٤٦٣ .

(١٣) راجع : الكامل / ١ : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١٤) ديوانه / ١ : ٣٧٠ .

(١٥) السابق / ٢ : ٣٦ .

(١٦) السابق / ١ : ٣٧٠ .



ج- جموع قياسية غير مسبوعة : ويتمثل ذلك في جمع صبيّ على (أصْبِيَّة) في قوله (١٧) :

حواقلَةٌ وأصْبِيَّةٌ ترامتُ بهم بيدُ الدَّخَالَةِ والسُّهُوبِ

قال ابن السراج : « لم يقولوا في صبيّ : أصْبِيَّة ، استغنوا بصبِيَّة (١٨) » .

وكذلك جمع زينب على (زيانب) في قوله :

وإن بكرتُ في ظُعنهم وحدوَجهم زيانب من أحبّابنا وعواتِكُ

والذي علق عليه التبريزي بقوله : « الزيانب : جمع زينب ، هكذا يوجب القياس . فأما الشعر القديم فقلما يوجد فيه الزيانب » (١٩) . وقد أورد الحيدرة اليمنى هذا الجمع ، بيد أنه لم يقدم عليه شاهدا (٢٠) .

د- استعمالات لجموع لها ما يسوغها من أقوال النحاة : ويتمثل ذلك في ثلاثة

جموع :

أولها : جمع (بُشْرَى) على (بُشْر) في قوله (٢١) .

لو تكشّفون نِقَابَهَا سَبَقَتْ منكم إلى بيئِنها البُشْرُ

والأصل في (فُعَل) أن يطرد في نوعين : فُعَلَةٌ بضم الفاء اسما ، نحو : غُرْفَةٌ وغُرْفٌ ، فإن كان صفة لم تُجمع هذا الجمع ، ومن ثم شذذوا جمع بُهْمَةٌ على : بُهْمٌ . وفُعَلَى أنثى أَفْعَلٌ نحو : كُبْرَى وكُبْرٌ ، فإن لم يكن أنثى أفعل لم يُجمع ، و (بُشْرَى) ليست أنثى (أفعل) . بيد أنه نقل عن الفراء أنه يقيس هذا الجمع في (فُعَلَى) مصدرا ، نحو : رُجَعَى (٢٢) ، وبهذا يكون جمع (بُشْرَى) على (بُشْر) مقيسا على مذهب الفراء .

(١٧) السابق/ ٤ : ٥٦٠ .

(١٨) الأصول/ ٢ : ٦ .

(١٩) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٤٥٧ .

(٢٠) كشف المشكل/ ١ : ٢٦٩ .

(٢١) ديوانه/ ٤ : ٢٥٤ .

(٢٢) راجع : الأشموني/ ٤ : ١٣٠ .



ثانيها : جمع (بَدْرَة) على (بُدور) في قوله (٢٣) :

أهينَ له ما في البدور وأُكْرِمَتْ • لديهم قوافيها كما يُكرم الوفدُ
و (فَعْلَة) - كما يقول ابن يعيش - : « إذا أردت الكثير كسَّرْتَه على (فِعَال) ،
وذلك : قَصْعَة وقِصَاع ، وجَفْنَة وجِفَان ، وصحفة وصحاف ، هذا هو الباب ، وقد
يجئ على (فُعُول) ، قالوا : بَدْرَة وبدور ، ومَأْنَة ومُؤُون ، والمَأْنَة : أسفل البطن ،
أدخلوا فُعولاً على فِعَال : لأنهما أختان ، كما دخلت عليها في جمع فَعْل ، نحو فَلَاس
وفلوس ، إلا أن فُعولاً في جمع فَعْلَة قليل ، وفي جمع فَعْل كثير (٢٤) . »

ثالثها : جمع (لُبِيس) على (لُبُس) في قوله (٢٥) :

خلائقُ فيه غضةٌ جُددُ • ليستُ بمنهوكَةٍ ولا لُبُسِ
« وفَعِيل إذا كان بمعنى مفعول فليس بابه أن يُجمع على فَعْل ، ولكنه قد يدخل
الباب على الباب ، كما قالوا : قتيل وقتلاء ، وأسير وأسراء ، وإنما القياس : قَتَلَى
وأَسْرَى (٢٦) . »

لكن فَعْل يطرد في فَعول بمعنى فاعل ، كصُبْر جمع صُبُور ، وفي اسم رباعي
بمدة قبل لامه غير معتلة مطلقاً ، أو غير مضاعفة إذا كانت المدة ألفاً (٢٧) .

أما فَعِيل بمعنى مفعول فبابه أن يُكسَّر على فَعَلَى كجرحَى وقتَلَى ، ولا يُجمع
جمع التصحيح (٢٨) . ولكن الرضى الاستراباذي يعلق على ذلك بقوله : « وليس يُجمع
كل فَعِيل بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يُجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً
للآفات والمكارة التي يُصاب بها الحي ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتي
أيضاً لغير (فَعِيل) المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى شئ

(٢٣) ديوانه / ٢ : ٩٥ .

(٢٤) شرح المفصل / ٥ : ٢١ .

(٢٥) ديوانه / ٢ : ٢٤٠ .

(٢٦) السابق : الصفحة والجزء أنفسهما .

(٢٧) انظر : شرح التصريح / ٢ : ٣٠٥ .

(٢٨) انظر : شرح المفصل / ٥ : ٥١ .



منه بغير هذا المعنى لم يُجمع هذا الجمع ، نحو : رجل حميد ، ومنه : سعيد في لغة من قال : سَعِدَ - بضم السين ، على بناء ما لم يُسَمَّ فاعله - ، وكذلك لا يقال (فَعَلَى) في جمع ما انتقل إلي الاسمىة من هذا الباب ، وهو ما دخله التاء ، كالذبيحة ، والأكلة ، والضحية ، والنطيحة ... الخ» (٢٩) .

ويهمنا من نص الرضى السابق استثناؤه ما انتقل إلي الاسمىة من هذا الباب ، وهو ما دخله التاء . ولا أرى أبا تمام إلا قد جمع (لبيسة) اسما ، فصارت بذلك مثل جمع صحيفة على صُحف ، ونجبية على نُجُب .

هـ - جموع يبدو أنها محرّفة : ويتمثل ذلك في قوله (٣٠) :

بَزَّالتَحِيَةَ مِنْ لَحْمِ فِلامِكُ مُتَوِّجٌ فِي عَمَامَاتٍ وَلَا عَمَمِ
« قيل : عمامات جماعات ، والمعروف في أسماء الجماعات : عماعم ، وأنشد يعقوب في ذلك :

سالتُ بنا من حَمِيرِ العمامِ

وقول هذا القائل : (العمامات : الجماعات) لا أعرفه ، فإن كان أبو تمام سمعه فهو صحيح ، وإلا فلعله تحريفٌ وقع في شعره ، ولو روى : زرافات لكان وجها ولكن تُتَبَّعُ الرواية (٣١) .»

ولم تورد كتب اللغة سوى (عماعم) بمعنى الجماعات (٣٢) .

و - استعمال خاص بلغة الشعر : ويتمثل ذلك في قوله (٣٣) :

فَأُبْتُ بِنُعْمَى مِنْهُ بِيضَاءَ لُدْنَةٍ كَثِيرَةَ قَرَحٍ فِي قُلُوبِ الحواسِدِ

(٢٩) شرح الشافية/ ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

(٣٠) ديوانه/ ٣ : ١٩٣ .

(٣١) السابق نفسه .

(٣٢) راجع مادة (عمم) في الصحاح/ ٥ : ١٩٩٣ ، واللسان/ ١٥ : ٣٢٣ .

(٣٣) ديوانه/ ٢ : ٦ .



فظاهر الاستعمال إرادة التذكير ، والحواسد جمع حاسدة ، وجمع حاسد : حُساد . ومن أجل ذلك اندفع التبريزي يسوغ له استعماله ، فجوز أن يكون المعنى : نساء الحساد ، ثم عاد إلى القول بأنه يمكن حمل المذكر على المؤنث في الشعر ، فيقال للعدال : عواذل ، وللعواد : عوائد ، ورأى أن الأجود أن يكون المقصود بالحواسد : جماعة حاسدة^(٣٤) .»

وجمع (فاعل) على (فواعل) في الشعر مما ورد قبل أبي تمام واستساغته النحاة ، قال المبرد : « فلما كان جمع فاعلة : فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع ، ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل ، فجمعه على فواعل ، ألا تراهم قالوا في جمع فارس : فوارس ، إذ كان مثل هذا مُطَّرَحاً فيه المؤنث ، وكذلك : هالك في الهواك ، لما أردت الجنس كله . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار»^(٣٥)

ويرى صديقنا الدكتور محمد حماسة « أن الفرزدق عمد في هذا المقام إلى هذه الصيغة عمداً ، فهو يصف الرجال عند رؤية يزيد بالذلة والانكسار ، وتتكيس الأبصار ، وتتكيس الأبصار مما كانت تفعله النساء المحتشمات عند رؤية الرجال ذوى المهابة والقدر ، فعمل الفرزدق كان يريد الإشارة إلى شئ من هذا عندما استخدم (نواكس) جمعاً لنواكس وصفاً للرجال في هذه الحالة ، وكأنه جعلهم نساء عن طريق استخدام الصيغة التي تستخدم لهن^(٣٦) .»

أفيكون أبو تمام قد عمد هو أيضاً لاستعمال (الحواسد) المخصصة للنساء إشارة منه إلى نقصان قدر هؤلاء الرجال الذين قرّح الحقد قلوبهم وأدّمي أنفسهم ،

(٣٤) السابق نفسه .

(٣٥) المقتضب/ ١ : ١٢٠ ، ١٢١ ، وانظر : الكتاب/ ٢ : ٢١٧ ، ٢ : ٦٣٣ ، والكامل/ ١ : ٢٧٢ ، ٢ :

٢٨٣ ، وشرح الشافية/ ٢ : ١٥٣ ، ١٥٤ ، والخزانة/ ١ : ٢٠٤ وما بعدها .

(٣٦) ظواهر نحوية/ ١٧ .



حتى إنهم لحقوا - بسبب هذه المنقصة - بطائفة النساء اللاتي لا يقدرن على
مجاراة الممدوح ، فلا يملكن إلا أن يحسدنه!!

رُبما !!

لكن الذي لامراء فيه أن أبا تمام استعمل الصيغة على ما استعملها عليه من
سبقة من الشعراء ، وأقره على استعمالها جلة النحاة مادام الاستعمال في إطار لغة
الشعر .

ز- استعمال الجمع استعمال المفرد : وقد تمثل ذلك في قوله (٣٧) :

فأقسم لو سألت دجاء عني لقد أنبأك عن وجدٍ عظيمٍ
فوحّد (الدجى) ، وهو جمع دُجَيَّة (٣٨) ، « ولكن المحدثين يستعملونها في
معنى الواحد ، وذلك جائزٌ يحمل على معنى الجنس ، كما قال :

* مثل الفراخ ننتفت حواصله *

فأما القياس فهو الجمع . فلو قال : (لقد أنبتك) لخرج إلى الوجه الذي
تستعمله العرب ، ويجوز أن يكون الطائي قاله كذلك . قال الراعي النميري :

فجاءت إلينا والدجى مُرَجِحِنَةٌ رَغُوثُ شتاءٍ قد تَقَوَّبَ عودها، (٣٩)

والحمل على المعنى مما أقرته اللغة ، واستعمله الشعراء كثيرا .

وبسبيل مما سبق استعماله الجمع مرادا به الواحد ، لكن الفرق بينهما واضح
فهو في (دجى) قد وحّد اللفظ وهو جمع ، ومن ثم أعاد الضمير عليه مفردا ، أما
استعماله الجمع مرادا به المفرد فاللفظ على أصل استعماله ، فيمكن أن يعود
الضمير عليه جمعا ، بيد أن المراد به مفرد ، ويتمثل ذلك في قوله (٤٠) .

(٣٧) ديوانه/ ٣ : ١٦١ .

(٣٨) راجع مادة (دجا) في الصحاح واللسان .

(٣٩) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٦١ .

(٤٠) السابق/ ١ : ٢٣٤ .



أبلغ محمدا الملقى كلاكه بأرض خُشٍّ أمام القوم قد بُجا

حيث جمع (كلكل) والمراد الواحد ، وقد نقل التبريزي تعليق أبي العلاء على هذا البيت بأن «التوحيد - لو أمكن - أحسن ، وإن احتمل ذلك ؛ لأن كل جزء من الكلل يجوز أن يُسمى كلكلا ، ولا يمتنع أن يريد : كلاكل أصحابه ؛ لأنهم يتشبهون به ، وربما عني بالكلال صدره وغيره من الثقل (٤١)» .

وكذلك الشأن في قوله (٤٢) :

كُتبت له ولأوليئه وراثته في اللوح حتى جفت الأقلامُ

وقد علق المرزوقي على ذلك بأنه جمع القلم على مواقعه « كما تجمع الشمس على مطالعها ، وإن شئت قلت : لنيابته في الجرى عن أقلام كثيرة (٤٣) » .

والحق أن نيابة الجمع عن المفرد مما أقرته اللغة ، واعتبر فيها من أنواع

المجاز ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ

فَاخْشَوْهُمْ ﴾ (٤٤) أريد بالناس رجلاً واحداً هو نعيم بن مسعود . وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ

نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعْدَبُ طَائِفَةً ﴾ (٤٥) ، قال قتادة : كان رجلاً من القوم لا يمالئهم على

أقوابيلهم في الرسول ﷺ ، ويسير مجانبا لهم ، فسماه الله طائفة وهو واحد . وفي

قوله عز من قائل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (٤٦) قيل

هو رجل واحد . وفي قوله سبحانه : ﴿ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٤٧) جمع والمراد واحد ،

دل عليه قوله بعد : ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ (٤٨) .

(٤١) السابق نفسه .

(٤٢) السابق / ٣ : ١٥٨ .

(٤٣) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / ٦ .

(٤٤) سورة آل عمران : آية ١٧٣ .

(٤٥) سورة التوبة : آية ٦٦ .

(٤٦) سورة الحجرات : آية ٤ .

(٤٧) سورة النمل : آية ٣٥ .

(٤٨) سورة النمل : آية ٢٧ . راجع في ذلك : تأويل مشكل القرآن / ٢٨٢ - ٢٨٤ .



يتبقى - فى نهاية الحديث عن جموع التكسير فى شعر أبى تمام - الإشارة إلى أنه لم يخطئ فى قوله (٤٩) :

فطحطحتُ سداً سداً يَأْجُوجُ دونه من الهمّ لم يُفْرغ على زُبْره قِطْرُ

فقد علق التبريزى على ذلك بقوله : « وجمع زُبْرَة على زُبْر ، وذلك جمعٌ غير معروف ، وإنما يقال : زُبْرَة وَزُبْر ، وكذلك جاء فى القرآن (٥٠) . »

والحق أن أبا تمام استخدم الجمع الذى أشار إليه التبريزى ، وهو (زُبْر) الذى ورد فى قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي زُبْرَ الْحَدِيدِ (٥١) ﴾ ، بيد أنه سَكَّن العين استجابة لموسيقى الشعر ، وتسكين عين (فُعَل) مما جوزه اللغويون ، ومن ثم تناولنا هذه اللفظة مع غيرها من قبل تحت عنوان (تسكين المتحرك) .

(٤٩) ديوانه/ ٤ : ٥٦٩ .

(٥٠) السابق نفسه .

(٥١) سورة الكهف : آية ٩٦ .



المشتقات

. كان استعمال أبي تمام للمشتقات في جملته محكوما - في الأعم الأغلب - بما تفرضه اللغة من سنن ، وما تقتضيه القواعد من أصول ، وهو في المرات القليلة التي حاد فيها عن مقتضيات القواعد كانت له مسوغاته من سابق استعمال ، أو انتماء للهجة من اللهجات ، أو حَمَل صيغة على صيغة ، وقلما وجد في شعره ما لم يُسبق باستعماله ، ومن نماذج ذلك :

أ - صياغة أفعال التفضيل من غير الثلاثي بلا واسطة : وذلك في قوله (١) :

صِيغَتْ لَهُ شِيْمَةٌ غَرَاءُ مِنْ ذَهَبٍ لَكُنْهَا أَهْلُكَ الْأَشْيَاءُ لِلذَّهَبِ
والقياس : أشد إهلاكا .

وقد ورد مثل هذا الصوغ - عند غير أبي تمام - في نماذج أخرى فسُرتُ على طرح الأحرف الزائدة ، يقول المبرد : « فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من : أعطى وأولى ، فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة ، والهمزة في أوله زائدة واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجوز أن يقال فيه : ما أفعلَه ، وذلك لأنك إن بنيتَه هذا البناء حذفْتَ من الأصل حرفاً ، وهذا مما لا يجوز : لأن معناه إنما كمل بحروفه : إذ كنّ كلهن أصولاً ، وإنما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدل عليه من فعل غيره (٢) .»

أما ابن مالك فيرى عدم الاقتصار على المسموع في صوغ فعل التعجب من وزن (أفعل) ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يُسمع على ما سُمع ، ما لم يمنع مانع آخر (٣) .

(١) ديوانه / ١ : ١٢٠ .

(٢) المقتضب / ٤ : ١٧٨ ، ١٨٠ .

(٣) شرح التسهيل / ٣ : ٤٦ .



لكننا - بالرجوع إلى مصادر اللغة - رأينا بني تميم تستعمل (هلك) بمعنى (أهلك) متعديا إلى المفعول ، يقول الجوهري : « وقال أبو عبيد : تميم تقول (هَلَكَهُ يَهْلِكُهُ هَلَكًا) بمعنى : أهلكه ، وأنشد للعجاج :

وَمَهْمَهُ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا

يريد : مهلك ، كما قال : ليلٌ غاضٍ ، أي مُغْضٍ (٤) »

وبناء على هذه اللغة فلصياغة أبي تمام ما يسوغها ، ولعله كان مولعا بلهجة تميم في بعض استعمالاتها ، إذ سيظهر لنا في معالجتنا لقضايا النحو أنه في جل شعره - أو قل : كله - لا ينصب الخبر بـ (ما) النافية سائرا في ذلك على ما ورد عن هذه القبيلة ، ولذلك تليل نذكره هناك ، إن شاء الله .

بـ - صياغة أفعال التفضيل من المبني للمجهول : وذلك في قوله (٥) :

فطلعةُ الشعرِ ألقى في عيونهم وفي صدورهم من طلعة الأسدِ

وقد علق التبريزي على هذا البيت قائلا : « وإنما يُبْنَى ذلك اللفظ من فعل الفاعل ، تقول : هذا ألقى من زيد لفلان ؛ لأنه يأخذه من : قلاه يقليه إذا أبغضه ، وكذلك تقول : ما أقالك للشر ، ومستحيل أن يُبْنَى هذا اللفظ من فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، لا يحسن أن يقال في قوله (ضُربَ زيدٌ) إذا أردت أن تتعجب من كثرة ما ضُرب : ما أضرَبَ فلانا ، وإذا تَوَمَّلَ هذا المعنى عُلِمَ أن الطائي لم يُرد إلا المفعول، إلا أنهم قد جاءوا بأشياء يتأول لها وجوه. ومن ذلك قولهم : ما أَلْوَمَهُ ، أي أَحَمَلَهُ للائمة وكذلك : أنت أَلْوَمُ من فلان ، أي أحقُّ باللائمة ، وهذا يُحْمَلُ على أنهم بنوه على مثل قولك : فلانٌ لائمٌ ، أي : ذلوم ، كما يقال : فلان تامرٌ ، أي ذوتمر ، ولا يمكن أن يحمل بيت الطائي على أن الشعر يقلبهم ، أي يبغضهم ؛ لأنه إذا بغضهم فهم له مبغضون (٦) » .

(٤) الصحاح : (هلك) / ٤ : ١٦١٦ ، وانظر نفس المادة في لسان العرب / ١٢ : ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٥) ديوانه / ٤ : ٣٣٨ .

(٦) السابق / ٤ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .



وقد وقف ابن مالك في جانب إجازة صوغ (أَفْعَل) من فعل المفعول ما لم يحدث لبس ، يقول : « وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل ، نحو : ما أَجَنَّهُ ، وما أَبَخَّتَهُ ، وما أَشَغَفَهُ ، وهذا الاستعمال في (أفعل) التفضيل أكثر منه في التعجب كأزْهَى من ديك ، وَأَشْغَلَ من ذات النحيين ، وَأَشْهَرَ من غيره ، وَأَعْدَرَ ، وَالْوَم ، وَأَعْرَفَ ، وَأَنْكَرَ ، وَأَخَوْفَ ، وَأَرْجَى ، من : شَهْر ، وَعُدِرَ ، وَلِيمَ ، وَعُورَ ، وَنُكِرَ ، وَخِيفَ ، وَرُجِيَ ، وعندني أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر^(٧) . »

فإذا أخذنا مبدأ أمن اللبس مسوغا لجواز صوغ (أَفْعَل) من فعل المبني للمفعول كما طرحه ابن مالك ، وجدنا أبا تمام بصياغته غير خارج عن هذا الضابط فليس في بيته التباسٌ بين فعل الفاعل وفعل المفعول ، فطلعة الشعر مقليةٌ في عيونهم وصدورهم لا قالية ، و (طلعة الأسد) وهو المفضلٌ عليه معضدٌ آخرٌ لإزالة الإلباس : لأنها مَخُوفَةٌ لا خائفةٌ ، ومن أجل هذا قال التبريزي في تعليقه على البيت : « وإذا تَوَمَّلَ هذا المعنى عَلِمَ أن الطائي لم يُرد إلا المفعول » !!

ج- إيراد صيغ غير مستعملة : وقد تمثل ذلك في نموذجين :

الأول : في قوله^(٨) :

من المعطيات الحسنَ والمؤتياته مُجَلَّبَبَةً أو فاضلا لم تُجَلَّبِبَ

حيث صاغ (فاضلا) من (فُضِّل) ، والمرأة الفُضِّلُ : التي في ثوب واحد ، فإن كان قال (فاضلا) وهو يقصد هذا فهي كلمة لا تُعرف في كلام المتقدمين - علي حد ما نقل التبريزي عن أبي العلاء - ، وإنما المعروف : تفضلت المرأة ، إذا كانت فُضُّلاً ، كما قال امرؤ القيس :

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومِ ثيابها لدى السُّتْرِ إلا لِبَسَةَ المتفضلِ

(٧) شرح التسهيل / ٣ : ٤٥ ، وانظر : التسهيل / ١٣١ ، وحاشية الصبان / ٣ : ٤٤ .

(٨) ديوانه / ١ : ١٥٦ .



ثم قال أبو العلاء : « ولو زُويت (ناصلاً) لكان المعنى صحيحاً واللفظ مستعملاً ، كأنها نصلت من اللباس ، أى : خرجت منه (٩) . »

والثاني : في قوله (١٠) :

فَمَرَّتَبَسَّمْ عَن جُمانِ نابتِ فَظَلَلتُ أرمقه بعين الباهتِ

فباهت : اسم فاعل من (بَهت) بالكسر ، إذا دُهشَ وتحير . وعلى الرغم من كون الفعل واردا بهذه الصيغة ، كما ورد على (بَهت) بضم الهاء ، فإن الأفصح منهما : (بُهت) ، كما ورد في قوله عز وجل ﴿ فَبُهتَ الَّذِي كَفَرَ (١١) ﴾ ، حيث قرأ الجمهور بالبناء للمجهول ، في حين قرأ اليماني ومجاهد : (فَبَهتَ) بفتح الهاء ، وقرأ (فَبُهتَ) - بفتح الباء وضم الهاء - أبو حيوة ، وذكره أبو معاذ (١٢) ، ومن ثم يقال : رجلٌ مَبْهُوتٌ ، من (بُهت) ، ولا يقال : باهت من (بَهت) ، ولا بَهيت من (بُهت) (١٣) .

وواضح مما سبق أن أبا تمام قاسن ما لم يسمع على ما سمع ، غير أنه إلى عدم الوجود ، فما دام الفعل وارداً على صيغة المبني للمعلوم ولو على قلة فصياغة اسم الفاعل منه - قياساً - جائزة ، فكأنه رجَّح القياس على السماع .

ء - استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها : كاستعماله اسم المفعول في موضع اسم الفاعل في قوله (١٤) :

صَلتَانُ أَعداؤُهُ حَيْثُ حَلُوا فِي حديثِ مِنْ عزمِهِ مستفاضِ

حيث استخدم (مستفاض) في موقع (مستفيض) ، وهو ما خطأه فيه الأمدى (١٥) .

(٩) السابق ، نفسه ، وانظر الصحاح (فضل) / ٥ : ١٧٩١ ، ١٧٩٢ .

(١٠) السابق / ٤ : ١٧٧ .

(١١) سورة البقرة : آية ٢٥٨ .

(١٢) راجع : المختصر / ١٦ .

(١٣) راجع : مادة (بهت) في الصحاح / ١ : ٢٤٤ ، واللسان / ٢ : ٣١٧ .

(١٤) ديوانه / ٢ : ٣١١ .

(١٥) الموازنة / ٧٣ .

بيد أن أبا العلاء وجد له في هذه الصيغة مخرجا إذ قال : « والقياس لا يمنع أن يقال : مستفاض ، وهو من فيض الماء ، فإذا قيل مستفيض فمعناه منتشر ، وإذا قيل مستفاض فمعناه منشور ، والفرضان متقاربان ، وقد يمكن أن يكون (استفاض الحديث) من : فوضت إليه الأمر ، وتكون الياء منقلبة عن الواو ، كما قيل : المستعين ، وهو من العون^(١٦) » ، في حين احتج له المرزوقي بأنه « يقال : استفاض الحديث واستفاض الناس في الحديث ، وأفاضوا فيه ، وحديث مستفيض ، ومستفاضٌ فيه ، ومُفاض . وإذا كان كذلك فمراد أبي تمام : في حديث من عزمه مستفاض فيه ، وهذا كما قال لبيد :

* الناطق المبروز والمختوم *

يريد : المبروز به : يقال : بُرز به ، وأبرزه أي : أظهره ، فحذف به^(١٧) .

وعلى الرغم من اقتناعنا بوجاهة تخريج المرزوقي نسجل ما ورد في مصادر اللغة من أن « بعضهم يقول : استفاضوه ، فهو مستفاض^(١٨) » وهو ما يمكن أن يكون تكاة لأبي تمام في استعماله .

أما ما قاله أبو العلاء من إمكان كون (استفاض الحديث) من : فَوَضَّتْ إليه الأمر ، وتكون الياء في المستفيض منقلبة عن الواو ، كما في المستعين من العون ، فلا أعرف له مصدرا يوازره ولا لغويا يناصره .

وكاستعماله (مُفَعِّل) بمعنى (مُسْتَفْعِل) في قوله^(١٩) .

قرومٌ للمجير بهم أسودٌ ثكالٌ للأسود ولاقروم

حيث استعمل المجير بمعنى المستجير .

ولم يشأ أبو العلاء أن يقبل هذه الصيغة إلا على أصل استعمالها ، فيكون المجير هو الذي يجير ، وله في ذلك مخرجان : مخرج معنوي ، وهو أن المجير من

(١٦) ديوانه / ٢ : ٣١١ .

(١٧) السابق / ٢ : ٣١١ ، ٣١٢ .

(١٨) راجع مادة (فيض) في الصحاح / ٣ : ١٠٩٩ . واللسان / ٩ : ٧٧ .

(١٩) ديوانه / ٣ : ١٦٣ .



أصحابهم أو ضيوفهم أو جيرانهم إذا أجار غيره أعزه بعز هؤلاء . ومخرج لفظي ، وهو جَعَلَ الباء في (بهم) بمعنى (مِنْ) ، ويكون العامل في (بهم) معنى اللام (٢٠) .

ولم يكن أبو العلاء بحاجة إلي كل هذا التعسف في التخريج ، إذ إن استعمال (استفعل) بمعنى (أفعل) واردٌ ، كما في قول الشاعر (٢١) :

وداع دعا يا مَنْ يجيب إلي الندى . فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ
فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعل أبا المغوار منك قريبُ

ف (فلم يستجبه) بمعنى (فلم يجبه) ، واسم الفاعل منه (مستجيب) بمعنى (مجيب) ، فلا ضير - إذن - من حدوث العكس في بيت أبي تمام .

وكاستعماله الفَعْلَاء في موضع الفُعْلَى في قوله (٢٢) :

على كل روادِ المِلاط تَهْدَمَتْ عريكته العُلياءُ وانضَمَّ حالِبُه

وقد رأى أبو العلاء أن (العلياء) جيء بها كالمستعارة ، «وليس هذا من مواضع (العُلياء) الممدودة ، ولكنه من مواضع (العُلياء) في وزن (الفُعْلَى) : لأنك لو قلت : تَهْدَمُ سنامُه لقلت الأعلى ، والفُعْلَى أنثى الأَفْعَل (٢٣) .»

فالعلياء - في مصادر اللغة - : كل مكان مشرف (٢٤) ، والعريكة : الطبيعة ، يقال : فلان ليّن العريكة ، إذا كان سلساً (٢٥) ، ولكنها في البيت - على ما ذكر التبريزي - معنىُّ بها السَّنام . وليس بلعلياء مذكراً حتى توصف به العريكة ، والموضع في النعت لصفة التفضيل . لكن أبا تمام استعمل (العلياء) في موضع (العُلياء) كأنه يوحي بثبات الارتفاع لعريكة المنعوت دون غيره ، حتى إذا حدث التهدم لمثل هذا المرتفع الثابت الارتفاع كان ذلك أدلَّ على ما رمى إليه الشاعر من شدة التهدُّم وقسوة الضمور .

(٢٠) السابق / ٣ : ١٦٤ .

(٢١) راجع : الأصمعيات / ٦٩ ، وشعراء النصرانية / ٧٤٧ ، ولسان العرب (جوب) / ١ : ٢٧٥ .

(٢٢) ديوانه / ١ : ٢٢٩ .

(٢٣) السابق / ١ : ٢٣٠ .

(٢٤) اللسان (علا) / ١٩ : ٣٢٣ .

(٢٥) الصجاح (عرك) / ٤ : ١٥٩٩ .



الأفعال وضمائمها

ربما كان هذا العنوان موحياً بانتمائه إلى موضوعات الفصل الثاني الذي يدرس قضايا السياق ؛ لأن الأفعال ترتبط بضمائمها في سياق ، وهو إحياء له ما يسوغه . بيد أن التعدي واللزوم - في كثير من صوره - مرتبطٌ بصيغة الفعل ، سواء أكان في سياق أم خارجه ، فضلاً عن أن أغلب القضايا التي ستعالج تحت هذا العنوان مما يخص الصيغة بعيداً عن سياقها ، ومن ثم أبعدنا لأنفسنا أن ندرس هذه القضايا في فصل (البنية).

وليس في استعمال أبي تمام للأفعال ما يمكن أن يسجل خصيصة من خصائصه ، إلا استعماله صيغاً قليلة الاستعمال وإن أجازها القياس ، أو تعدياً بعض الصيغ بحرف الجر ، أو إيراد صيغ بمدلول لم تُعرف به ، وهاك التفصيل :

أ - تعدٍ قليل في الاستعمال جائز في القياس :

من هذا الصنف فعلٌ لم أعثر عليه متعدياً بصيغته تلك فيما بين يدي من مصادر اللغة ، وذلك في قوله :

إذا ما غداً أغدى كريمة ماله هدياً وإن زفت للأُم خاطب
وقد علّق التبريزي على الفعل (أغدى) بقوله : « يُقال : غدا الشيء ، وأغداه غيره ، جائزٌ على القياس ، وهو مفقودٌ في المسموع^(١) . »

فأبو تمام طبّق على هذا الفعل ما هو معلومٌ في تصريف الأفعال من أن همزة التعديّة تنقل الفعل درجة ، فإن كان لازماً عدته إلى واحد ، والفعل (غدا) لازمٌ فعدهته الهمزة إلى مفعول ، لكنني لم أجد لتعديه أثراً في صحاح الجوهري ، ولا المحكم

(١) ديوانه / ١ : ٢١٢ .



لابن سيده ، ولا لسان العرب ، ولا القاموس المحيط ، ولسان العرب من بينها لا يكاد يترك شاردة ولا واردة في المواد اللغوية التي يعالجها .

أما بقية الأفعال التي استعملها أبو تمام متعدية ، والمشهور في استعمالها اللزوم ، فسبعة أفعال ، هي (أشرفَ) في قوله (٢) :

موكِّلا بيِّفَاع الأَرْضِ يُشْرِفُهُ من خفة الخوف لا من خفة الطُّرْبِ

وقد ورد في (لسان العرب) : « يقال أشرفتُ الشئَ : علوته ، وأشرفتُ عليه : اطلعت عليه (٣) . »

* و(أظلمَ) في قوله (٤) :

هما أظلما حالِيَّ ثمَّتَ أجليَا ظلامِيَهُمَا عن وجه أمردٍ أشيبِ

وقد علق عليه أبو العلاء بقوله : « جعل (أظلم) ههنا متعديا ، وذلك قليل في الاستعمال ، وهو في القياس جائزٌ ، وهو على قياس من قال : ظلمَ الليلُ في معنى أظلمَ ، فإن ادعى أن أظلم ههنا غير متعد ، وأن (حالِيَّ) منصوب كانتصاب الظرف ، فإن قوله : (أجليا ظلاميهما) يدفع ذلك ؛ لأنه عدى (أجليا) إلى الظلامين (٥) . »

وقد روى الجوهري عن الفراء : ظلمَ الليلُ بالكسر ، وأظلم ، بمعنى (٦) ، وهذا يعنى أنه بالإمكان أن يُعدى (ظلمَ) بالهمزة ، وهذا ما فعله أبو تمام ، ويكون السياق هو الحكم بين اللازم والمتعدى من صيغة (أفعل) .

* و(أقبلَ) في قوله (٧) :

أقبلتَه فخمَةٌ جأواءٍ لست ترى في نَظْمِ فُرسَانِهَا أمتاً ولا عوجا

(٢) السابق / ١ : ٧٤ .

(٣) اللسان (شرف) / ١١ : ٧٣ .

(٤) ديوانه / ١ : ١٥٧ .

(٥) السابق / ١ : ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٦) الصحاح (ظلم) / ٥ : ١٩٧٨ .

(٧) ديوانه / ١ : ٣٣٧ .



وقد ورد في (الصحاح) : وأقبلته الشئ ، أي : جعلته يلي قبالبته^(٨).

* و (أغاض) في قوله^(٩) :

يوم أفاض جوى أغاض تعزياً خاض الهوى بحرئى حجاه المزيد

وقد علق عليه أبو العلاء بقوله : « أغاض : قليلة في الاستعمال ، وإنما يقال : غاض الماء ، وغاضه غيره ، ويجوز أن يكون الطائي سمع (أغاض) في شعر قديم ، وإن لم يكن قد سمع فالقياس يطلقه^(١٠) . »

* و (نأى) في قوله^(١١) :

ما شاهد اللبس إلا كان متضحا ولا نأى الحق إلا كان ملبوسا

وقد ورد في اللغة : « نأيته ونأيتُ عنه ، بمعنى^(١٢) . »

* و (ترأى) في قوله^(١٣) :

مشت قلوب أناس في صدورهم لما ترأؤك تمشى نحوهم قدما

ولم يرد هذا الاستعمال في (الصحاح) ولا في (القاموس) . أما في لسان العرب فورد « في الحديث أن أبا البختری قال : ترأينا الهلال بذات عرق ، فسألنا ابن عباس فقال إن رسول الله ﷺ مدّه إلى رؤيته ، فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة . قال شمر : قوله (ترأينا الهلال) أي : تكلفنا النظر إليه ؛ هل نراه أم لا ؟ ، وقال ابن شميل : انطلق بنا حتى نهل الهلال ، أي ننظر ، أي نراه ، وقد ترأينا الهلال ، أي نظرناه ورأيتُهُ مرآة ورياء : قابلتُهُ فرأيتُهُ ، وكذلك : ترأيتُهُ ، قال أبو ذؤيب :

(٨) الصحاح (قبل) / ٥ : ١٧٩٧ .

(٩) ديوانه / ٢ : ٤٦ .

(١٠) السابق نفسه ، وانظر : الصحاح (غيض) / ٣ : ١٠٩٦ .

(١١) ديوانه / ٢ : ٢٥٧ .

(١٢) الصحاح (نأى) / ٦ : ٢٤٩٩ .

(١٣) ديوانه / ٣ : ١٧٠ .



أبي الله إلا أن يُقيدوك بعد ما تراءيتموني من قريب ومودق
.... وفي حديث النبي ﷺ : «إن أهل الجنة ليتراءون أهل عليين كما ترون
الكوكب الدرّي في كبد السماء . قال شمر : يتراءون أي : يتفاعلون ، أي : يرون ،
يدل على ذلك قوله : كما ترون(١٤) .»

والحق أن استعمال هذا الفعل بصيغته تلك متعديا قد ورد بكثرة نسبية في
الأحاديث النبوية الصحيحة ، ففي (ابن حنبل) وحده - على ما أحصيت - سبعة
مواطن ، هي(١٥) : فإذا دخلت البيت وتراءيت سوادا في زاوية البيت فاضربه -
فخرج جوارى نسائه يتراءينها - فخرج أهل المدينة حتى إن العواتق فوق البيوت
يتراءينه - وسألوه عن ليلة يتراءونها في رمضان - إن أهل الجنة ليتزاورون . قال
سريج : ليتراءون فيها كما تراءون الكوكب الدرّي - إن أهل الجنة ليتراءون في الجنة
كما تراءون ، أوترون الكوكب الدرّي - احتبس علينا رسول الله ﷺ ذات غداة عن
صلاة الصبح حتى كدنا نترأى قرن الشمس .

* والفعل السابع والأخير (اختدع) في قوله(١٦) :

هي اختدعتني والغمام ولم أكن بأول من أهدى التغافل للدجن
وفي (القاموس) : « خدعه كمنعه خدعا ، ويكسر : ضلّه وأراد به المكروه من
حيث لا يعلم كاختدعه(١٧) .»

ب - صيغ متعدية بحروف الجر :

وهي قضية - في ظاهرها - معاكسة للقضية السابقة . بيد أن بعض الأفعال
التي استعملها أبو تمام متعدية بحرف الجر قال بها اللغويون ؛ كاستعماله (وزع)
متعديا بالباء في قوله(١٨) :

(١٤) اللسان (رأى) ١٩ : ٧ ، ٨ ، ١٣ .

(١٥) مسند ابن حنبل / ٣ : ٦٥ ، ١٩٥ ، ٢٢٢ ، ٤٩٥ ، ٢ : ٢٣٥ ، ٣٣٩ ، ٥ : ٢٤٣ بترتيب ورود
النصوص .

(١٦) ديوانه / ٤ : ٥٤١ .

(١٧) القاموس (خدع) / ٣ : ١٦ .

(١٨) ديوانه / ٢ : ٣٣٥ .



لها أخواتٌ قبلها قد سمعتها وإن لم تَزَعْ بي مدةً فستسمعُ
والمشهور في (وزع) تعديه بنفسه^(١٩) ، لكن تعديه بالباء أيضاً واردٌ ، قال ابن
سيده : « وَزَعَهُ ، وبه ، يَزَعُ وَيَزَعُ ، وَزَعًا : كَفَّهُ^(٢٠) . »

وكاستعماله (سمع) متعدية باللام في قوله^(٢١) :

قفوا جددوا من عهدكم بالمعاهد وإن هي لم تسمع لنشيدان ناشد

وقد ورد هذا الاستعمال في أفصح الأساليب ، وهو القرآن الكريم ، قال
تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ^(٢٢) ﴾ ، وقوله
تعالى : ﴿ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنْهُمْ خَشْبُ مُسْنَدَةٍ^(٢٣) ﴾ ، وقرأ عاصم - في رواية
أبي بكر - ، وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا الْمَلَأَ الْأَعْلَى^(٢٤) ﴾ .
وفي الصحاح : « يقال : تَسَمَّعْتُ إِلَيْهِ ، وسمعتُ إليه ، وسمعتُ له ، كله
بمعنى^(٢٥) . »

وفي (المحكم) : « وسمع له : أطاع . وفي الخبر أن عبد الملك بن مروان
خطب يوماً فقال : وَلِيكُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَكَانَ فِظًا غَلِيظًا مُضِيًّا عَلَيْكُمْ ،
فسمعتم له^(٢٦) . »

ولعل هذا ما دفع الخطيب التبريزي إلى أن يقول : « الأجود أن تجعل (تسمع)

(١٩) انظر مادة (وزع) في الصحاح / ٣ : ١٢٩٧ ، والقاموس / ٣ : ٩٦ .

(٢٠) المحكم (وزع) / ٢ : ٢٢٢ ، وانظر : اللسان (وزع) / ١٠ : ٢٦٩ .

(٢١) ديوانه / ٢ : ٦٨ .

(٢٢) سورة فصلت : آية ٢٦ .

(٢٣) سورة المنافقون : آية ٤ .

(٢٤) سورة الصافات : آية ٨ ، وانظر : السبعة / ٥٤٧ .

(٢٥) الصحاح (سمع) / ٣ : ١٢٣٢ .

(٢٦) المحكم (سمع) / ١ : ٣٢٠ .



هنا غير متعدية علي ما هي في قولهم : سمع له وأطاع : لأنها إذا كانت متعدية فليس إدخال اللام بحسن (٢٧) .»

والحق أن لهذا الفعل في القرآن الكريم شكلا آخر يتعدى فيه بالباء ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ (٢٨) ﴾ ، ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمَلَأَةِ الْآخِرَةِ (٢٩) ﴾ ، ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ (٣٠) ﴾ ، ﴿ وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ (٣١) ﴾ ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على كون هذا الفعل - من بين أفعال اللغة - ذا طبيعة خاصة تؤهله لهذه التصرفات .

أما استعماله الفعل (قفا) متعديا بإلى في قوله (٣٢) :

وتقفؤ إلى الجدوى بجدوى ، وإنما يرووقك بيت الشعر حين يصرعُ

فلم أجد له في مصادر اللغة أثرا ، ويبدو أنه ضمنه معنى فعل آخر ، ولعل هذا ما دفع التبريزي إلى قوله : « كأنه قال : تسير إلى العطاء بالعطاء ، أي تتبع أحدهما صاحبه ، ولولا ذلك لاحتاج إلى مفعول (تقفؤ). يقول : العطاء إنما يعجبك إذا كان على أثره مثله ، كما أن البيت يرووقك أن يكون مصرعا فيجيئ أحد المصراعين بعد الآخر ، وعلى أثره (٣٣) .»

ولم يقتصر استعمال أبي تمام للفعل المتعدي بنفسه متعديا بحرف الجر على الفعل السابق الذي لم نعرفه لغيره ، بل تجاوز ذلك إلى الفعل (اعلم) في قوله (٣٤) :

واعلمُ بأنك إنما تلقىهمُ في بعض ما حفرُوا من الآبار

(٢٧) ديوان أبي تمام/ ٢ : ٦٨ .

(٢٨) سورة يوسف : آية ٢١ .

(٢٩) سورة ص : آية ٧ .

(٣٠) سورة المؤمنون : آية ٢٤ .

(٣١) سورة القصص : آية ٢٦ .

(٣٢) ديوانه/ ٢ : ٣٢٢ .

(٣٣) السابق نفسه .

(٣٤) السابق/ ٢ : ٢٠٦ .



- والفعل (أراد) في قوله (٣٥) :
- أراد بأن يحوي الرغيبات وادعُ
وقوله (٣٦) :
- أردت بحيث لا تعصى الليالى
والفعل (حاول) في قوله (٣٧) :
- فَلُبَّ الْحَزْمَ إِنْ حَاوَلْتَ يَوْمَا
والفعل (ذكر) في قوله (٣٨) :
- وما ذكر الدهرُ العبوسُ بأنه
والفعل (تبين) في قوله (٣٩) :
- تَبَيَّنَ فِي إِشْرَاقِهِ وَهُوَ نَائِمٌ
بأن الندى في روحه غير نائم
- ويلاحظ أن خمسة الأفعال قد تعدت إلى المفعول بالباء وحدها من بين
حروف الجر ، وقد تناول ابن هشام أمثال هذه المواضع على أنها من زيادة الباء في
المفعول لإفادة التوكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٤٠)
﴿ وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٤١) ، ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ (٤٢) ، ﴿ وَمَنْ يَرُدْ فِيهِ
بِالْحَادِ ﴾ (٤٣) ، وقول الراجز :

(٣٥) السابق / ٢ : ٢٩٧ .

(٣٦) السابق / ٢ : ٣٣٩ .

(٣٧) السابق / ٢ : ٣٣٧ .

(٣٨) السابق / ٢ : ٢٤٣ .

(٣٩) السابق / ٤ : ١٣٢ .

(٤٠) سورة البقرة : آية ١٩٥ .

(٤١) سورة مريم : آية ٢٥ .

(٤٢) سورة الحج : آية ١٥ .

(٤٣) سورة الحج : آية ٢٥ .



نحن بنوضبة أصحاب الفلج

نضربُ بالسيف ونرجو بالفرج

وقول الراعي :

هن الحرائرُ لارياتُ أخْمِرَةَ سود المحاجر لا يقرآن بالسُورِ

وإن خُرَّجت بعض هذه الشواهد على التضمين ، كأن يضمن (تلقوا) معنى (تفضوا) ، و (يُريد) معنى (يَهْمُ) ، و (يقرآن) معنى (يتبركن) الخ، أو على حذف المفعول : أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم(٤٤) .

وما ورد عن ابن هشام يعني - فيما يعنيه - أن أبا تمام لم يبتدع أسلوبا ، ولم يخرق قاعدة ، وإنما سلك طريقا مسلوكة ، وسار في مسار مطروق ، لكنه - على الرغم من ذلك - يمثل ظاهرة في شعره .

ج- أفعال وردت بغير مدلولها المعروف :

وردت في شعر أبي تمام أربعة أفعال خرجت عن مدلولها المتعارف عليه في أمثال هذه الصيغ الفعلية . وأول هذه الصيغ صيغة (فاعل) غير دالة على المشاركة في قوله(٤٥) :

قد كابرَ الأحداثَ حتى كذبتُ عنه ، ولكن القضاء يكابِرُهُ

« وأصل المكابرة أن تكون بين اثنين يفعل كل واحد منهما بالآخر كبيرا من الأمر ، كما أن المقاتلة أن يطلب كل واحد منهما قتل صاحبه ، والناس اليوم يستعملون المكابرة في إنكار الحق فيقولون : كابر فلانُ فلانا ، إذا كان له عليه مالٌ فجحده ، أو قال قولا فادعى المنكرُ غيره ، وأصله ما تقدم(٤٦) .»

ولم ترد صيغة هذا الفعل بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر اللغة ،

(٤٤) انظر : مغني اللبيب / ١ : ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤٥) ديوانه / ٢ : ٢١٢ .

(٤٦) السابق . نفسه .



ويبدو أنه استعمال ناتج عن تطور الدلالة لصيغة (فاعل) ، قياساً على أفعال أخرى جاءت فيها (فاعل) غير دالة علي المشاركة ، مثل قوله تعالى : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ (٤٧) ﴾ ، وقولنا : سامحك الله ، وما ورد في مسند ابن حنبل عن ابن عباس : « كان فلانٌ رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة ، قال : فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن ... (٤٨) » ، و « أن النبي ﷺ رأى الفضل بن عباس يلاحظ امرأةً يوم عرفة.... (٤٩) ».

وتطور الصيغ دلالياً أمرٌ تقره اللغة ، واستعمال الفعل (كابر) بمدلوله الذي استعمله به أبو تمام هو الذي يشيع الآن على السنة مثقفي زماننا .

الصيغة الثانية : صيغة (تَفَاعَلَ) في قوله (٥٠) :

لَمَّا لَقُوا تَوَاكَلُوا وَأَعْدَرُوا هَرِيأَ فَلَمْ يَنْفَعُهُمُ الْإِعْدَارُ

والأصل في التواكل اتكال كل طرف على الآخر ، يقال : « تواكل القوم ، أي اتكل بعضهم على بعض ، وفي حديث الفضل بن العباس وابن ربيعة : أتياه يسألانه السقاية فتواكلا الكلام ، أي اتكل كل واحد منهما على الآخر فيه (٥١) » .

أما الفيروز ابادي فيروى : « تواكله الناس : تركوه (٥٢) » ، وهو المعنى الذي استعمل أبو تمام الفعل به : أي لما لقوا تركوا وأعذروا هرباً . يؤيد هذا الفهم ما نقله التبريزي عن الصولي من أن المعنى « وكلك هذا إلى ذاك ، وذاك إلي هذا ، وفزعوا منك (٥٣) » .

الصيغة الثالثة : (اِفْتَعَلَ) دالة على المطاوعة في قوله :

لَمْ تَرَعْ لِي حُرْقاً بَقَلْبِي قَدْ مَضَتْ لَوْ لَمْ يَنْدُهَا الدَّمْعُ عَنْهَا لَا شَتْوَى

(٤٧) سورة التوبة : آية ٣٠ .

(٤٨) مسند ابن حنبل / ١ : ٢٢٩ .

(٤٩) السابق / ١ : ٣٥٦ .

(٥٠) ديوانه / ٢ : ١٧٠ .

(٥١) اللسان : (وكل) / ١٤ : ٢٦٢ .

(٥٢) القاموس (وكل) / ٤ : ٦٧ .

(٥٣) ديوان أبي تمام / ٢ : ١٧ .



وقد علق التبريزي بقوله : « لا شتوى هو افتعل ، وأفعال المطاوعة تجيء على انفعال بالنون في الأكثر ، يقال : شويت اللحم فانشوى ، وهذا إجماعٌ من أهل اللغة ، وذكر سيبويه : شويت اللحم فاشتوى^(٥٤) .»

وقال ابن منظور : « وشوى اللحم شيئاً ، فانشوى واشتوى ، قال الجوهري : ولا تقل : اشتوى ، وقال :

قد انشوى شواؤنا المرعبلُ

فاقترَبُوا إلى الغداءِ فكلُوا

قال ابن بري : وأجاز سيبويه أن يقال : شويت اللحم فانشوى واشتوى^(٥٥) .»

وأود - في البداية - أن أنفي ذكر سيبويه لهذه الصيغة بهذا المدلول الذي أورده التبريزي وابن بري وابن منظور ، فما ذكره سيبويه تحت عنوان (هذا باب موضع افتعلت) هو : « تقول : اشتوى القوم ، أى : اتخذوا شواءً ، وأما شويت فقولك : أنضجتُ وأما قولك : حبسته فبمنزلة قولك : ضبطته ، وأما احتبسته فقولك : اتخذته حبيسا ، كأنه مثل : شوى واشتوى^(٥٦) .»

اشتوى عند سيبويه - إذن - بمعنى : اتخذ شواءً ، وليست دالة على المطاوعة كما روى عنه .

وليس لأبي تمام - فيما أرى - مسوغٌ لهذا الاستعمال إلا استعمال الصيغة على أصل دلالتها ، يقول ابن الحاجب في معاني (افتعل) : «وافتعل للمطاوعة غالباً ، نحو : غممتُه فاغتمَّ ، وللاتخاذ نحو : اشتوى ، وللتفاعل نحو : اجتوروا ، وللتصرف نحو : اكتسب^(٥٧) .»

فإذا كان (افتعل) يأتي للمطاوعة ، غالباً - كما قال ابن الحاجب - وبقيّة الدلالات تأتي تبعاً ، فقد جاء أبو تمام - إذن - بالصيغة على أصل معناها .

(٥٤) السابق / ٤ : ١٤٩ .

(٥٥) اللسان (شوا) / ١٩ : ١٧٧ ، وانظر : القاموس (شوى) / ٤ : ٣٥٢ .

(٥٦) الكتاب / ٤ : ٧٣ ، ٧٤ .

(٥٧) شرح الشافية / ١ : ١٠٨ .



أما الصيغة الرابعة : والأخيرة فهي صيغة (استفعل) في قوله (٥٨) :

وإذا الثغور استنصرتهُ شبا القنا أرؤى الشبا من ثغرةٍ ووريد

فالأصل في (استنصر) : طلب النصر ، يقال : « استنصره على عدوه ، أي سأله أن ينصره عليه (٥٩) » ، ومعنى هذا - كما فهم التبريزي - أن يتعدى الفعل إلى المستنصر بنفسه وإلى المستنصر عليه بحرف الجر ، لكن أبا تمام قد عدَّى الفعل بنفسه إلى المفعول الثاني ، وأراد به - إلى جوار ذلك - سؤال الإنصار ، أي طلب الأمر بالنصر ، « يقال : استنصرتُ فلانا غلامه ، أي : سألته أن يُنصِرني إياه ، أي : يأمره بنصرتي ، وكذلك استنصرتُه ماله ، أي : سألته أن يمدني به ، ويكون السين فيه لسؤال الإنصار ، دون النصر والنصرة (٦٠) » .

وأرى في البيت الأخير غير ما رآه التبريزي ، فلم لا يكون الفعل على أصل استعماله من طلب النَّصْر؟ ، ويكون (شبا القنا) بدل اشتمال من الهاء في (استنصرته) على نيّة الضمير ، أو كون (ال) في (القنا) نائبة مناب الضمير ، أي : وإذا الثغور استنصرتُ شبا قناه أرؤى الشبا من ثغرةٍ ووريد ؟

أعتقد أن الفهم بهذا التخريج أقرب إلى منطق اللغة ، وأيسر في تقبل المعنى ، ولا يكون أبو تمام - بهذا الفهم - قد حملَ الصيغة معنى غير المعنى الذي عُرِفَتْ به بين اللغويين .

ء - صيغ غير مستعملة :

يستعمل أبو تمام - أحيانا - صيغا لأفعالٍ من مواد لغوية معروفة ومتناولة ، بيد أن الصيغ التي يأتي بها لا يكون لها رصيد استعمالٍ في كلام غيره . ومن ذلك قوله (٦١) :

لعمري لقد حررتَ يومَ لقيته لَوَ أَنَّ القِضَاءَ وحده لم يُبَرِّدِ

(٥٨) ديوانه / ٢ : ١٤٥ .

(٥٩) راجع مادة (نصر) في الصحاح / ٢ : ٨٢٩ ، واللسان / ٧ : ٦٦ ، والقاموس / ٢ : ١٤٨ .

(٦٠) ديوان أبي تمام / ٢ : ١٤٥ .

(٦١) السابق / ٢ : ٢٥ .



فاستعمال (حرّر) من الحرارة - بدليل المقابلة بالبرودة - مما لم أجد له إشارة فيما اطلعت عليه من مصادر اللغة.

وكذلك الأمر في قوله (٦٢) :

جَارِي إِلَيْهِ الْبَيْنُ وَصَلَ خَرِيدَةً مَا شَتَّ إِلَيْهِ الْمَطْلَ مَشَى الْأَكْبَدِ

• حيث استعمل صيغة (فاعل) من (مشى) .

ولأبى تمام من المقابلة المعنوية في البيت الأول ما يسمح بهذا الصوغ القياسي ، فصيغة (فَعَّلَ) واردةٌ ، لكن المراد منها لم يكن ليفهم إلا بإيراد (لم يبرد) في آخر البيت حتى يفهم أن (حررت) من الحرارة لا من التحرير . أما في البيت الثاني فالمقابلة لفظية ، فقد « جاء بماشَى ؛ لأنه ضدُّ جَارِي (٦٣) » .

هـ- مآخذ عليه يصححها اللغويون :

• أما المآخذ الأول ففي قوله (٦٤) :

لَهُ جَلالٌ إِذَا تَسَرَّرِيْلَهُ أَكْسِبُهُ الْبَاؤَ غَيْرَ مَكْتَسِبِهِ

• حيث رأي المرزوقي أن « أكسبه : لغة مسترذلة ، والفصحى هي : كسبه كذا (٦٥) » .

وقدسوت بعض المصادر بين اللغتين ، قال الفيروزابادي : « وكسبه : جمعه ، وفلانا مالا ، كأكسبه إياه ، فكسبه هو (٦٦) ، و « قال ابن المستوفى : وإذا جاز أكسبه بالألف فهو أحسن في السمع ، وإذا كان الشاعر يستعمل في شعره ما تدعوه الضرورة إليه مما ليس بمستعمل ، فأن يُستعمل ما ورد به النقل أولى (٦٧) » .

(٦٢) السابق / ٢ : ٤٤ .

(٦٣) السابق نفسه .

(٦٤) السابق / ١ : ٢٧٧ .

(٦٥) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / ٦٣ .

(٦٦) القاموس (كسب) / ١ : ١٢٨ .

(٦٧) ديوانه / ١ : ٢٧٧ (حاشية المحقق) .



وما أورده ابن المستوفى يمكن أن يكون مسوغاً له وجاهاً لاستعمال (أكسب) -على فرض استردائها - ، فالحسن في السمع وسلامة الموسيقى كلية مطلب أسمى يطمح إليه أي شاعر ، فضلاً عن شاعر كأبي تمام ، ناهيك إن كان هذا الحسن ناتجاً عن غير مجاوزة للصوغ ، وإنما جاء عن طريق استعمال ما أقره اللغويون .

والمأخذ الثاني في قوله (٦٨) :

أقرى السلام معرفاً ومحضباً من خالد المعروف والهيحاء

فمما رآه الزبيدي من لحن العامة قولهم : « أقر فلانا السلام ، والصواب : أقرأ عليه السلام فأما أقرئهُ السلام فمعناه : اجعله أن يقرأ السلام ، كما يقال : أقرأته السورة ، وقد غلط حبيب في قوله :

أقرى السلام معرفاً ومحضباً من خالد المعروف والهيحاء

والصواب ما أنشده أبو علي :

أقرأ علي الوشلِ السلامَ وقُلْ له : كلُّ المشاربِ مُذْ هجرتِ ذميمٍ (٦٩) ،

وليس الحق مع الزبيدي فيما أخذه على أبي تمام ، فقد أوردت اللغة : قرأ عليك السلام وأقرأك السلام بمعنى (٧٠) ، « وفي الحديث أن الربَّ عز وجل يقرئك السلام ، يقال : أقرئُ فلانا السلام ، وأقرأ عليه السلام ، كأنه يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده » (٧١) .

فأبو تمام - إذن - يستخدم في الفعل ما سبق إلى استخدامه ، وهو ما قبله اللغويون ، وورد به الحديث الشريف .

(٦٨) السابق / ١ : ٩ .

(٦٩) لحن العامة / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٧٠) راجع مادة (قرأ) في الصحاح / ١ : ٦٥ ، واللسان / ١ : ١٢٥ .

(٧١) النهاية في غريب الحديث والأثر : (قرأ) / ٤ : ٣١ .



الصوغ من أسماء الذات الجامدة

الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ، وبالتحديد : من أسماء الأجناس المعنوية ، وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة ؛ كاستحجر الطين : من الحجر ، واستنوقَ الجملُ : من الناقة ، وأورقت الأشجار : من الورق ، وفلّقتُ الطعامَ : من الفلفل ؛ « لأن اشتقاق العرب من الجواهر قليلٌ جد (١) » .

وقد صاغ أبو تمام من الجواهر عشرة أفعال وأربعة مشتقات ، وهو عدد ليس بهيّن إذا ما وُزن بقلة اشتقاق العرب من الجواهر .

فهو يبني الفعل من (القلنسوة) في قوله (٢) :

كانهم ، وقلنسي البيض فوقهم يوم الهياج ، بدور قلنست شهباً

وقوله (٣) :

مثلُ البدر تضيءُ إلا أنها قد قلنست من بيضها بنجوم

كما بينه من (فرعون) في قوله (٤) :

جليتَ والموتُ مُبدٍ حرّ صفحته وقد تضرعنَ في أوصاله الأجلُ

وعلق على ذلك أبو العلاء - فيما نقله التبريزي عنه - قائلاً : « وتضرعنَ كلمةٌ

ليست بالعربية المحضة ، وذلك أنهم لما كانوا يسمّون الجبابرة الفراعنة ، تشبهاً

بفرعون موسى ، حُمِلت الكلمة على ذلك ، فقيل تضرعنَ ، أي : صار كأنه من

الفراعنة ، واستعار الطائي ذلك للأصل (٥) . »

(١) المزهر/ ١ : ٣٥ ، وانظر : شذا العرف في فن الصرف / ٧٠ .

(٢) ديوانه / ١ : ٢٤١ .

(٣) السابق / ٣ : ٢٦٤ .

(٤) السابق / ٣ : ١٦ .

(٥) السابق نفسه .



وبني الفعل من (القرطاس) في قوله (٦) :

إذا أملُّ ساماه قرطسَ في المنى
مواهبَه حتى يوملُّ آملُهُ
وقوله (٧) :

قرطستُ عشرا في مودته
في مثلهما من سرعة الطلبِ
ومن (الأسد) في قوله (٨) :

تضائل الجودُ مُذْ مُدَّتْ إليه يدُ
من بعض أيدي الضنى واستأسدَ البخلُ
ومن (تهامة) و (العراق) في قوله (٩) :

لولا له لم تكن النبوة تَرْتَقِي
شرفَ الحجاز ولا الرسالة تُتْهِمُ
ولذلك أعرقت الخلافة بعد ما
عَمِرَتْ عصورا وهي علقُ مُشْنِمُ

« يقال (أعرق الرجل) إذا أتى العراق ، (وأشأم) إذا أتى الشام (١٠) .»

ومن (حضر موت) في قوله (١١) :

حضرمتُ دهري وأشكالي لكم ويكم
حتى بقيتُ كأني لستُ من أددِ
ومن (الخندق) في قوله (١٢) :

سِرْأين شئتُ من البلاد فإن لي
سُورا عليك من الرجال يُخْنَدَقُ
ومن (الكشخان) في قوله (١٣) :

(٦) السابق / ٣ : ٢٩ .

(٧) السابق / ٤ : ١٦٥ .

(٨) السابق / ٣ : ٥٣ .

(٩) السابق / ٣ : ١٩٥ .

(١٠) السابق / ٣ : ١٩٦ .

(١١) السابق / ٤ : ٣٣٧ .

(١٢) السابق / ٤ : ٤٠٠ .

(١٣) السابق / ٤ : ٤٠٥ .



لَمْ يُسَوِّدْ وَجْهَهُ الْوَصَالُ بَوْسَمِ الْـ حُبِّ حَتَّى تَكْشُخْنَ الْعُشَّاقُ

و « الكشخان : الدِّيوث ، وهو دخيل في كلام العرب ، ويقال للشاتم : لا تَكْشُخْ فلانا ، قال الليث : الكشخان ليس من كلام العرب ، فإن أُعرب قيل : كِشْخان ، على فَعْلَالٍ . قال الأزهري : إذا كان الكشخ صحيحا فهو حرف ثلاثي ، ويجوز أن يقال : فلانٌ كِشْخان ، على فَعْلان ، وإن جعلت النون أصلية فهو رباعي ، ولا يجوز أن يكون عربيا : لأنه يكون على مثال فَعْلَال ، وفَعْلَال لا يكون في غير المضاعف ، فهو بناء عقيم فافهمه ، والكشخنة مولدة وليست عربية(١٤) .»

وبني الفعل من (الفرزان) ، وهو أعجمي ، في قوله(١٥) :

أَفَعِشْتُ حَتَّى عِبْتَهُمْ قُلُوبِي مَتَى فُرَزْنَتْ ، سَرْعَةَ مَا أَرَى يَا بَيْدِقُ
وقد ورد في (القاموس) : « وَفِرْزَانُ الشَّطْرَنْجِ بِالْكَسْرِ : مُعَرَّبٌ فِرْزِينَ بِالْفَتْحِ(١٦) .»

كما بنى أبو تمام المشتقات من (الشأم) ، و (الكوفة) ، و (دمشق) ، و (بغداد) في قوله(١٧) :

وَلِذَاكَ أَعْرَقْتَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ مَا عَمِرْتَ عَصُورًا وَهِيَ عَلِقُ مُشْتَمٌ
وقوله(١٨) :

نَيْطَتْ قَلَائِدَ عَزْمِهِ بِمَحْبُرٍ مَتَكُوفٍ مُتَدَمَشِقٍ مَتَبَغْدِدٍ

وعلى الرغم مما قيل من ندرة الصوغ من أسماء الأجناس المحسوسة في العربية ، فإن الاجترار على هذا الصوغ والتكثير منه مهمة الأديب الطلعة الذي يسبق عصره في ارتياد المجاهيل لاستخراج صيغ غير مستعملة يجيد وضعها في موضعها المناسب من شعره أو نثره ، فتجري على الألسن ، وتستحسنها الطباع ،

(١٤) اللسان (كشخ) / ٤ : ١٨ .

(١٥) ديوانه / ٤ : ٣٩٩ .

(١٦) القاموس (فرز) / ٢ : ١٩٢ .

(١٧) ديوانه / ٣ : ١٩٥ .

(١٨) السابق / ٢ : ٥٥ .



وتصبح بعد ذلك من مفردات اللغة التي يستعملها غيره ، فهي وسيلة من وسائل إثراء اللغة يُحمد عليها الشاعر ، وحسبنا دليلا على صحة هذا المنحى الذي نحاه أبو تمام ما تبذله المجامع اللغوية في عصرنا من جهود لإقرار صيغ ليست مستعملة أو إطلاق القياس فيما ليس مقيسا ، تبعا لمقتضيات العصر ، ومجازاة لسنة التطور ، ومسايرة لما يجد من مخترعات. وأبو تمام لم يقتصر - فيما سبق - على الصوغ من الأسماء العربية ، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعرَّب والدخيل ، وذلك مما يعد في عصره اقتحاما جسورا ولفتة ذكية تسبق عصرها.



المصادر وتعدد المعنى الوظيفي

للمصادر في اللغة العربية وظائف تقوم بها ، كوظيفة المفعول المطلق مثلا ، كما أن لها صيغا محددة - غالبا - ينبغي أن تصاغ عليها . لكن ذلك لا ينفي قيام بعض الأسماء بوظيفة المصدر ، مثل : تُرْبًا وَجَنَدًا ، وما أشبههما - في رأي سيبويه^(١) - ، كما تقوم بعض الصفات بهذه الوظيفة ، كما في قولهم : عائذاً بك ، وهنيئاً ، وأقائماً وقد قعدوا^(٢) ، وفي كتاب الله عز وجل : ﴿ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾^(٣) ، أي : تكذيب^(٤) . وقد استعملت بعض أسماء المفعولين استعمال المصادر كما في قول الشاعر :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا حُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ
وقول الآخر :

وَقَدْ ذَقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَعَلِمَ بِيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ
ولم يخرج أبو تمام في استعماله للمصادر - بعامه - عن الإطار العام الذي تستعمل فيه ، حتى المواضع القليلة التي استغل فيها خصيصة (النقل) أو تعدد المعنى الوظيفي للبنية الصرفية كان محكوما فيها بالإطار نفسه الذي ورد عن العرب في أساليبهم .
ففي قوله^(٥) :

وَلَا تُمْكِنُ الْإِخْلَاقُ مِنْهَا فَإِنَّمَا يَلْدُ لِبِاسِ الْبُرْدِ وَهُوَ جَدِيدُ

(١) الكتاب / ١ : ٣١٤ .

(٢) همع الهوامع / ١ : ١٩٣ .

(٣) سورة الواقعة : آية ٢ .

(٤) الصاحبى / ٣٩٥ .

(٥) ديوانه / ١ : ٤٠٥ .



« استعمل (اللباس) في معنى المصدر ، والمعروف أن اللباس هو الملبوس ، يقال: عليه لباسٌ حسن. وقد يستعيرون الأسماء فيقيمونها مقام المصادر . ومن أعجب ما روى في ذلك بيتٌ أنشده الفراء :

فإن كان هذا المطلُ منك سجيةً فقد كنت في طُولي رجاءك أشعبا
أي : في إطالتي رجاءك^(٦) .
وفي قوله^(٧) :

يومَ الفراق لقد خلقت طويلاً لم تُبق لي جلدًا ولا معقولا
استعمل (معقولا) - وهي صفة مفعول - بمعنى المصدر ، وهو العقل ، أو المعقل على مذهب سيبويه الذي يقول : « وأما قوله : دَعَهُ إلى مَيْسُورِهِ ودَعَ مَعْسُورَهُ فإنما يجيء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلي أمرٍ يُوسر فيه أو يُعسر فيه ، وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه وله ما يضعه . وكذلك المعقول ، كأنه قال : عقل له شيء ، أي حُبس له لُبّه وشُدّد . قال : ويُستغنى بهذا عن المَفْعَل الذي يكون مصدرا ؛ لأن في هذا دليلا عليه^(٨) .»

بيد أن بعض مصادر اللغة تورد (معقولا) أحد مصدرَي الفعل (عقل) ، يقال : « عَقَلَ يعقل عَقْلاً ومعقولا أيضا ، وهو مصدر^(٩) » ، وبهذا لا يكون في استعمال أبي تمام نقلٌ من صيغة إلى صيغة أو تعدد للمعنى الوظيفي في هذه اللفظة .

أما في قول أبي تمام :

أحلهم الندى سِطَّةَ المعالي إذا نزل البخيلُ على التخوم
ف « السِّطَّة في الأصل : مصدر وَسَطَ يَسِطُ سِطَّةً ، مثل : وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً ، وجعلها هنا في معنى الوسط ، وقد يُفعل ذلك بالمصادر كثيراً^(١٠) .»

(٦) السابق نفسه ، وانظر : الصحاح (لبس) / ٣ : ٩٧٣ .

(٧) السابق / ٣ : ٦٦ .

(٨) الكتاب / ٤ : ٩٧ .

(٩) انظر مادة (عقل) في الصحاح / ٥ : ١٧٦٩ ، واللسان / ١٣ ، ٤٨٥ ، والقاموس / ٤ : ١٩ .

(١٠) ديوان أبي تمام / ٣ : ١٦٣ .



والملاحظ أن الجوهرى قد أورد للفعل (وسط) مصدرين هما : وَسَطَ ،
وَسِطَةً ، قال : « وَسَطَتِ الْقَوْمَ أَسِطُهُمْ وَسَطًا وَسِطَةً ، أي : توسطتهم (١١) » ، كما أنه
قال : « يقال جلسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ بِالتَّسْكِينِ : لأنه ظرف ، وجلسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ
بالتحريك ، لأنه اسم ، وكل موضع يصلح فيه (بين) فهو (وَسَطٌ) ، وإن لم يصلح فيه
(بين) فهو وَسَطٌ ، بالتحريك ، وربما يَسْكُنُ ، وليس بالوجه ، كقول الشاعر :

وقالوا : يالَ أَشْجَعِ يَوْمَ هَيْجٍ ووسَطُ الدارِ ضرباً واحتمايا « (١٢)

فلماذا لم يستعمل أبو تمام المصدر الثاني ، وهو (وَسَطٌ) ، وآثر (سِطَةً) ؟
ولماذا - إذا كان الوزن يتحمل - لم تكن (وَسَطٌ) - بالتسكين - هي المقضود بها
الظرفية ، فيكون البيت :

أحلَّهُمُ الندى وَسَطُ المعالي إذا نزل البخيلُ على التخوم

أي : أحلَّهُمُ الندى بين المعالي ؟

إن المقصود - علي ما يبدو - ليس (أحلَّهُمُ الندى بين المعالي) ، وإنما
(أحلَّهُمُ الندى في وَسَطِ المعالي) ، أي : في المكان المتوسط من أعلاها ، فالمراد
(وَسَطٌ) بالتحريك ، وهو الاسم ، فيكون أبو تمام قد استعمل المصدر استعمال
الاسم ، ومن ثم آثر (سِطَةً) على (وَسَطٌ) حتى لا يُفهم إرادة الظرفية ، وهو السبب
نفسه - على ما أرى - في تجنبه استعمال (وَسَطٌ) المحركة ، وتسكينها لضرورة
الشعر : دفعا للالتباس مع (وَسَطٌ) المسكّنة في أصل الاستعمال.

(١١) الصحاح (وسط) / ٣ : ١١٦٧ .

(١٢) السابق / ١١٦٨ .



الموصلات ، وأسماء الإشارة

ليس في استعمال أبي تمام للموصلات ما يمكن أن يُعدّ تفرداً ، سوى إيراد (اللتيا والتي) مقترنتين ثلاث مرات في مواضع متفرقة من شعره دون أن تكونا متلوتين بجملة الصلة.

الموضع الأول : في قوله (١) :

إذا ما امتطينا العيسَ نحوك لم نَخَفُ عثارا ولم نخش اللتيا ولا التي

والموضع الثاني : في قوله (٢) :

فانتاش مصر من اللتيا والتي بتجاوزٍ وتعطفٍ وتغمُّدٍ

والموضع الثالث والأخير : في قوله (٣) :

رامُوا اللتيا والتي فاعتاقهم سيفُ الإمام ودعوة المظلوم

وعلي الرغم من أن حذف جملة الصلة للعلم بها مجوّزٌ عند علماء اللغة (٤) ، فإن ادعاء العلم بجملة الصلة في المواطن الثلاثة من شعر أبي تمام ادعاءٌ ليس له ما يسنده من لفظ أو معنى ، ولذا نميل ميل القائلين بأن المراد باللتيا والتي في أمثال هذه المواضع : ما صغر من الأمور وما كبر . قال الخطيب التبريزي - في تعليقه على البيت الأول - : « أصل (التي) و (الذي) في كلامهم أن يكونا اسمين ناقصين لايتمان إلا بصلة ، وشذ قولهم في المثل : فعله بعد اللتيا والتي ، أي : بعد المشقة والجهد ،

(١) ديوانه / ١ : ٣١٢ .

(٢) السابق / ٢ : ٤٨ .

(٣) السابق / ٣ : ٢٦٥ .

(٤) شرح التسهيل / ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦ .



ولا يكادون يفردون (اللتيا) من (التي) . وقال بعضهم : يريدون باللتيا ما صغر من الأمور ، وبالتالي ما عظم منها ، وكأنهم يكونون بهذين الاسمين عن الداهية^(٥) .

أما في أسماء الإشارة فقد استعمل (أولاء) مقصورة في قوله^(٦) :

- فألأك أعمامي الذين تعمّموا
- أولأك زهر النجوم ، ليس كمن
بالمكرّمات ، وهذه آبائي
أمسى دعيّاً في الشعر والنسب

والقصر لغة التميميين ، أما المد ف لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن الكريم^(٧) .

وأعاد هاء التثنية مع الموصول بعد تقدمها على الناسخ في قوله^(٨) :

ها إن هذا موقفُ الجازع أقوي وسؤُرُ الزمن الضاجع

وهذا الاستعمال ورد ما يشبهه في كلام الله تعالى في قوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٩) التي وردت ثلاث مرات في القرآن الكريم ، وقال سيبويه : « وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة ، ولكنها تكون للتثنية بمنزلتها في (هذا) ، يدل ذلك قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ، فلو كانت (ها) ههنا هي التي تكون أولاً إذا قلت (هؤلاء) لم تُعدّ (ها) ههنا بعد أنتم^(١٠) . »

ومفهوم نص سيبويه أن (ها) الأولى ليست هي الثانية ، وإنما هي أخرى وردت للتثنية ، المهم أن الاستعمال واردٌ ، وإن قلَّ ، سواء أفسرناه على التكرار للتوكيد ، أم على عدم التكرار .

(٥) ديوان أبي تمام / ١ : ٣١٢ .

(٦) السابق / ٤ : ٢٩٨ ، ٣٠٧ على التوالي .

(٧) انظر : شرح التسهيل / ١ : ٢٤١ ، وشرح ابن عقيل / ٤٨ ، والأشمونى / ١ : ١٢٩ .

(٨) ديوانه / ٢ : ٣٥١ .

(٩) سورة آل عمران : آية ٦٦ ، وسورة النساء : آية ١٠٩ ، وسورة محمد : آية ٢٨ .

(١٠) الكتاب / ٢ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وانظر : شرح التسهيل / ١ : ٢٤٥ .



ب(هذه) لجمع تكسير العقلاء في قوله (١١) :

فألاك أعمامي الذين تعمموا بالمكرمات ، وهذه آبائي

والإشارة ب (هذا) لاسم الجمع في قوله (١٢) :

انضيتُ في هذا الأنام تجاربي وبلوتهم بمفحصاتِ مذاهبي

وفي (حاشية الصبان على الأشموني) أنه قد يُستعار لغير المفرد ما وُضع

للمفرد ، نحو قوله تعالى : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (١٣) ، أي : بين الفارض والبكر. كما أنه

أشير إلى المذكر لفظاً ب (هذا) في قول إبراهيم : ﴿هَذَا رَبِّي﴾ (١٤) - إشارة إلى

الشمس - ، وإن قيل إنه حكاية لقول إبراهيم ، وليس في لغته تفرقة بين مذكر

ومؤنث ؛ لأن الفرق بينهما خاص بالعرب (١٥) .

وقد عامل أبو تمام جمع التكسير للعقلاء (آباء) معاملة جمع غير العقلاء

الذي يشار إليه ب (هذه) ، وليس هناك مسوغٌ معنوي يمكن أن يُحمل عليه استعمال

هذا اللفظ ، فالموطن موطن فخر ، مما يدعو إلى تفخيم المشار إليه واستعمال

أنسب أسماء الإشارة له ، لكن أبا تمام - على ما يبدو - اضطر إلى استعمال هذه

اللفظة اضطراراً ، محكوماً - فقط - بإمكان استعمال بعض أسماء الإشارة في

موضع بعضها الآخر ، وكان بإمكانه أن يقول : وذلكم آبائي ، لكنه كان سيفتقد

التناسق اللفظي بين كاف الخطاب للمذكر في (أولئك) وكاف الخطاب للجمع في

(ذلكم) ، والمخاطب في الطرفين واحد ، فأثر صيغة خالية من كاف الخطاب

متسقة مع الوزن ، فكانت (هذه) !!.

(١١) ديوانه/ ٤ : ٢٩٨ .

(١٢) السابق/ ٤ : ٣١٧ .

(١٣) سورة البقرة : آية ٦٨ .

(١٤) سورة الأنعام : آية ٧٨ .

(١٥) حاشية الصبان/ ١ : ١٣٨ .

أما في البيت الثاني فالمشار إليه اسم جمع لا واحد له من لفظه ، فعامله من حيث الإشارة معاملة المفرد ، على ظاهر اللفظ ، معتمداً على أن اللبس مأمونٌ بعود الضمير عليه جمعاً في قوله : (وبلوتهم) ، وأمن اللبس مسوغٌ من مسوغات عدة تتيح الانحراف عن جادة الصيغة إذا ما دعا إلى ذلك داع معنوي أو بنيوي ، مادام الانحراف محكوماً بسوابق الاستعمال ، ومنهج اللفظة في تبني الأساليب ، قال ليبيد ابن ربيعة :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف ليبيد ؟
فأشار بـ (هذا) إلى (الناس) وهو اسم جمع^(٦) ، وهو عينه ما فعله أبو تمام .

(١٦) انظر : شرح التسهيل / ١ : ٢٤٩ ، والخزانة / ٢ : ٢٥١ .





الفصل الثاني

الظواهر السياقية





يتناول هذا الفصلُ تلك القضايا المتعلقة بالكلمة واردةً في سياق ، مرتبطة بعلاقة نحوية بما قبلها أو بما بعدها ، مما يفرض مواصفات معينة في هذه الكلمات من حيث العدد أو النوع ، ومن حيث العلامة الإعرابية ، ومن حيث الرتبة التي يُحتفظ بها في مواقع بعينها على حين تكون حرة في غيرها من المواقع النحوية ، ومن حيث التوارد أو التنافي مع أنماط معينة من الكلمات أو الجمل عن طريق علاقة الإسناد أو أية علاقة أخرى غيرها .

وستتم معالجة قضايا السياق من خلال العناوين المشهورة في كتب النحو للأبواب التي تُعالج تحتها ، فيتم في البداية تناول ما يخص العلامة الإعرابية ، فما يخص الجملة الاسمية منسوخة أو غير منسوخة ، يليها ما يخص الجملة الفعلية ، وفي النهاية تأتي الأبواب التي تتعلق بكلتا الجملتين ؛ كحروف الجر ، والإضافة ، والعطف ، والحكاية ، والحذف ، وغيرها من القضايا التي لا تعتري الكلمة إلا وهي منسوخة في إطار ، وموضوعة في جملة ، ومرتبطة بغيرها من الكلمات بعلاقة ما .



أطراح العلامة الإعرابية

لا ينكر نحويٌّ ورود بعض الكلمات المعتلة الآخر بالواو أو الياء - سواء أكانت أسماء أم أفعالاً - عاريةً من حركتها الإعرابية في حال النصب ، وهي الفتحة التي يُفترض ظهورها لخفتها ، في حين تقدر الضمة والكسرة للثقل .

لكنهم يختلفون في تلقيهم هذه الظاهرة ، فمنهم من يراها شذوذاً^(١) ، ومن بعدها من خواص لغة الشعر^(٢) ، وهناك فريق ثالث يرى جواز ذلك في النثر ؛ لأنه لغة ، بل قال « أبو حاتم السجستاني إنه لغة فصيحةٌ ، وخرّج عليه قراءة : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ بسكون الياء^(٣) » ، وقال الصبان : «الأصح جوازه في السعة ، بدليل قراءة جعفر الصادق : «من أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ» بسكون الياء^(٤) » ، ويُضاف إلى ما سبق قراءة الحسن : ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ بسكون الواو من (يعفو)^(٥) ، كما قرأ مجاهد : ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالٍ﴾ بالتثوين^(٦) وعليه جاء قولهم في المثل : أَعْطَى الْقَوْسَ بَارِيهَا ، بإسكان الياء^(٧) .

(١) انظر : شرح الشافية/ ٣ : ١٨٣ ، وشرح شواهدها/ ٤٠٥ .

(٢) انظر : الكتاب/ ٣ : ٣٠٦ ، والعروض للأخفش/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، والمقتضب/ ٤ : ٢١ ، ٢٢ ، وشرح القصائد التسع/ ٣٤٥ ، وشرح المفصل/ ١٠ : ١٠١ ، وخزانة الأدب/ ٨ : ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، وربط الشوارد/ ١٥٠ - ١٥٢ ، والأشمونى/ ١ : ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) همع الهوامع/ ١ : ٥٢ ، والآية هي رقم ٨٩ من سورة المائدة .

(٤) حاشية الصبان/ ١ : ١٠١ .

(٥) البحر/ ٢ : ٢٣٦ ، والمختصر/ ١٥ ، وشرح التسهيل/ ١ : ٥٧ ، وهي الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٦) سورة النساء : آية ٣٣ ، وانظر : المختصر/ ٢٥ .

(٧) بحر العوام/ ١٠٩ .



وبناء على ما ورد فى القراءات القرآنية والمثل لا تكون الظاهرة مقصورة على الشعر.

وعلى أي حال فقد حدثت هذه الظاهرة فى شعر أبى تمام اثنتين وثلاثين مرة، قُسمت بين الأسماء والأفعال بالتساوي ، فوردت فى الأسماء ست عشرة^(٨) ، وفى الأفعال مثلها ، وكانت الأفعال فى ثلاث حالات فقط مختومة بالواو^(٩) ، وفى باقىها مختومة بالياء^(١٠) ، وبدهي أن كل الأسماء كانت من المعتل بالياء .

أما اطراح الحركة فى آخر الصحيح الآخر فورد فى قول أبى تمام^(١١) :

ألا لا يمد الدهرُ كفاً بسىءٍ إلى مجتدى نصرٍ فتقطع من الزندِ
فالفعل (تقطع) واقع بعد فاء السببية فى جواب النهي ، مما يعنى وجوب نصبه.

وكذلك الأمر فى قوله^(١٢) :

تجرعُ أسىً قد أقصر الجرعُ الفردُ ودعُ حسنى عينٍ يحتلبُ ماءها الوجدُ

فالفعل (يحتلب) مجزوم ، ومقتضى الأسلوب أن يرفع ؛ لأن شرط الجزم فى جواب الأمر صحة وضع (إن تفعل) ، ويقول ابن مالك^(١٣) :

وبعد غير النفي جزماً اعتمدُ إن تسقط الفاء والجزاء قد قصدُ

وليس مراد أبى تمام (إن تدعُ حسنى عينٍ يحتلبُ) ، إنما هو على حد قوله

(٨) راجع ديوان أبى تمام : ١ : ٢٨٦ ، ٣٦٣ ، ٤٢٣ ، ٢ : ٢٨ ، ١١١ ، ١٦٥ ، ٤٠٥ ، ٣ : ١٠ ، ٢٨٥ ، ٤ : ٥٨٤ ، ١٨٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٩٣ ، ٥٣١ ، ٥٨٤ .

(٩) راجع الديوان / ٣ : ٣٢٨ ، ٤ : ٣٤٢ ، ٣٥١ .

(١٠) السابق / ١ : ١٢١ ، ٣٥٠ ، ٢ : ١٠٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣ : ٣١١ ، ٤ : ١٨ ، ٢٤٦ ، ٣١٠ ، ٣٣٢ ، ٥٢٦ ، ٦٠٢ ، ٥٧٠ .

(١١) السابق / ٢ : ٦٤ .

(١٢) السابق / ٢ : ٨٠ .

(١٣) الأشموني / ٣ : ٣٠٨ - ٣١١ .



تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتْنِي ﴾ (١٤) أو قوله تعالى: ﴿ ذَرَّهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (١٥) ، مما لم يُقصد به معنى الجزاء .

وقد رأى ابن مالك أن مثل هذه الظاهرة من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، قال : « وأما قول الشاعر :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعتُ إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

فهو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، كما قرأ أبو عمرو : ﴿ يَشْعُرْكُمْ ﴾ (١٦) و ﴿ يَنْصُرْكُمْ ﴾ (١٧) ، وكما قرأ بعض السلف : ﴿ رَسَلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ ﴾ (١٨) بسكون اللام (١٩) .

كما رأى أبو حيان أن مثل هذا السكون ليس للجزم ، بل لتوالي الحركات ، وإن كان ذلك من كلمتين (٢٠) ، في حين يرى آخرون أن هذا من إجراء المنفصل مجرى المتصل ، فهم يقولون في عَضُد : عَضُد بسكون الضاد ، فأجرى مجراه (رَبَّ غ) من قول امرئ القيس :

فاليومَ أشربُ غيرَ مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واصل

وهكذا يقولون في كَبِد : كَبِد بسكون الباء ، فأجرى مجراه (تَقَّ وَ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَّقٍ وَيَصْبِرٍ ﴾ (٢١) فيمن قرأ بسكون القاف (٢٢) .

ومعنى ما سبق أن اطراح حركة الإعراب ، فتحة كانت أو ضمة معتمداً على

(١٤) سورة مريم : آية ٥ ، ٦ .

(١٥) سورة الأنعام : آية ٩١ .

(١٦) سورة الأنعام : آية ١٠٩ ، راجع : السبعة / ٢٦٥ ، والإتحاف / ٢١٥ .

(١٧) سورة آل عمران : آية ١٦٠ . راجع : الإتحاف / ١٨١ .

(١٨) سورة الزخرف : آية ٨٠ . راجع : الإتحاف / ٣٨٧ .

(١٩) شرح التسهيل / ٤ : ٨٣ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش / ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ .

(٢٠) البحر / ٥ : ٣٤٣ .

(٢١) سورة يوسف : آية ٩٠ ، ولم تورد المصادر قراءة صريحة بإسكان القاف . راجع : البحر /

٣٤٣ : ٥ ، والإتحاف / ٢٦٧ .

(٢٢) راجع : الخصائص / ٢ : ٣٣٩ ، ٣ : ٩٥ ، ٩٦ ، وهمع الهوامع / ١ : ٥٤ ، والخزانة / ٤ : ٢٨٤ .



قرائن أخرى ، أهمها قرينة السياق التي تمنع اللبس ويؤمن معها إلغاء الإعراب ،
مراعاة للخفة ، وطلباً لسهولة النطق .

وقد ورد مثل هذا التخفيف في قول الراعي النميري :

تابى قضاة أن تعرف لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد
وقول لبيد :

ترأك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها
وقول الشاعر :

وناع يُخبرنا بمقتل سيد تقطع من وجد عليه الأنامل
بالإضافة إلى قراءة أبي عمرو : ﴿وما يُشعركم﴾ (٢٣) ، وقراءة الأعمش : ﴿وما
يعدهم الشيطان﴾ (٢٤) .

والنماذج السابقة تعني أن الظاهرة ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تحدث
في الشعر والنثر على حد سواء (٢٥) .

ويمكن أن يُعد من قبيل ما سبق أطراح الحركة المقتضاة بعد أن يُستبدل بها
حركة أخرى تتوب منابها ، وغالبا ما تكون حركة حرف الروي هي الدافع لمثل هذا
الاستبدال ، ففي قول أبي تمام :

جدير بأن يستحيي الله باديا به ، ثم يستحيي الندى ويراقبه

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله : « يستحيي الثانية رفعها لمكان القافية
، ولأنه لا يمكن فيها غير ذلك ، ولو جعلها في موضع نصب لكان قد أسكن الياء في
موضع التحريك ، وذلك رديء ، والكوفيون يرون أن الناصب إذا لم يصحب الفعل

(٢٣) سورة الأنعام : آية ١٠٩ .

(٢٤) سورة النساء : آية ١٢٠ . راجع : المختصر / ٢٩ .

(٢٥) راجع : بحر العوام / ١٣٨ ، ١٣٩ ، وشرح التبريزي / ٢ : ٦٤ .



فرفعه جائز ، ورفعه (يستحيي) أوكد لرفع (يراقبه) ؛ لأن المرفوع يكون تابعا لمثله (٢٢) .»

وقد عدّ التبريزي من قبيل ما سبق قول أبي تمام :

غريبة تُؤنِسُ الآدابُ وحشتها فما تحلُّ على قومٍ فترتحلُّ
إذ رأى أن الصواب نصب اللام (٢٧) .

وقال ابن المستوفى في التعقيب على قول التبريزي السابق : « فاضطر وعطف (ترتحل) على (تحل) ، فنفي الحلول والارتحال، فعطف مرفوعا على مرفوع، على حد قوله تعالى : ﴿ وَدُوا لَوْ تَدَهْنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (٢٨) ، أثبت النون لأنه عطفه على (تدهن) ولم يجعله جواب التمني ، ويجوز نفي الحلول وجعل (ترتحل) منقطعا عن الأول ، كأنه قال : ما تحل ... فهي ترتحل على كل حال (٢٩) .»

وإذا كانت التخريجات لهذا البيت متناسبة مع المعنى فليس هناك ما يُوجب إدخاله تحت أطراح حركة الإعراب عند أمن اللبس ؛ لأن العطف على المرفوع لا يخل بالمعنى ولا ينقص من مراد الشاعر. وإذا أمكن الحمل على الظاهر فلا داعي لتكلف التخريج واصطناع التأويل.

(٢٦) ديوان أبي تمام / ١ : ٢٣٤ .

(٢٧) ديوانه / ٣ : ٢٠ .

(٢٨) سورة القلم : آية ٩ .

(٢٩) حاشية المحقق / ٣ : ٢٠ .



اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ لفظ (كل)

تحققت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثلاث مرات ؛ في قوله (١) :

وكلُّ حُسْنٍ فَمِنْ عَيْنِكَ أَوْلُهُ مَذْخَطٌ هَارُوتُ فِي عَيْنِكَ عَسْكَرُهُ

وقوله (٢) :

كُلُّ مَا مَنْظَرٍ رَأَيْتَ مِنَ الْحُسْنِ نِ فَضِيهِ مِنْهُ جَمِيعٌ جَمِيعٌ

وقوله (٣) :

كُلُّ سَقَامٍ تَرَاهُ فِي أَحَدٍ فَذَاكَ فَرَعٌ وَالْأَصْلُ فِي بَدَنِي

والأصل أن اقتران خبر المبتدأ بالفاء في اللغة جوازا محكوم بكون المبتدأ اسما موصولا ، وصلته جملة فعلية ، تشبيها لخبر الموصول آتئذ بجواب الشرط ، فكأن الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وقد ورد ذلك في أفصح النصوص وهو القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانَ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٥) ، ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ (٦) ، ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا ﴾ (٧) . كما قرر ابن مالك جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ نكرة

(١) ديوانه/ ٤ : ٢٠٨ .

(٢) السابق/ ٤ : ٢٣٤ .

(٣) السابق/ ٤ : ٢٨١ .

(٤) سورة البقرة : آية ٢٧٤ .

(٥) سورة آل عمران : آية ١٦٦ .

(٦) سورة النساء : آية ٧٩ .

(٧) سورة النساء : آية ١٦ ، وانظر في ذلك : معاني الأخفش/ ٨٠ ، ٨١ ، ١٨٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ،

والأصول/ ٢ : ١٦٨ ، وإعراب القرآن للنحاس/ ١ : ٤٧٣ ، ومعاني الزجاج/ ١ : ٣٥٨ ، ٢ : ٨٠ ،

والمغنى/ ١ : ١٤١ .



عامّة موصوفة بجملة أو بشبه جملة^(٨) .

وفي البيتين الثاني والثالث- من أبيات أبي تمام - أُضيفت (كل) إلى نكرة موصوفة بفعل صالح للشرطية ، وهو من المواضع التي قررها ابن مالك لإجازة اقتران الخبر بالفاء ، قال : « ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مُشعرا بالمجازة : كلّ رجل عنده حزمٌ فسعيدٌ ، وكلّ عبدٍ لكريمٍ فما يضيعُ ، وكلّ نفسٍ تسعى لنجاتها فلن تخيبُ^(٩) .»

أما البيت الأول فليست (كل) فيه مضافة إلى موصوف ، لا بهذه الثلاثة ولا بغيرها ، ومن ثمّ لم يردّ له في كلام ابن مالك ذكرٌ ، والجامع بين القسمين - كما أرى - عموم النكرة ، ولا يختلف عن البيت الثاني الذي أُضيفت (كل) فيه لـ (منظر) ، ووصفت بـ (رأيتُ من الحسن) ، بل إن البيت الأول أبلغ في الدلالة ، لأنه ترك الحسن على إطلاقه غير مقيد بقيد ، فترك للذهن أن يجول فيه كل مجال ، بخلاف ما لو قُيد ، فإنه يدل حينئذ على محدودية الحسن وتقيدته بحدود معينة .

وبهذا لا يكون لقول التبريزي عن البيت الأول إن أبا تمام « أدخل الفاء في هذا الموضع لإقامة الوزن» وجهٌ ؛ لأن عموم النكرة المضافة لاسم جنس معنوي مسوغٌ كافٍ لاقتران الخبر بالفاء ، فضلا عن أن الأخبار في الأبيات الثلاثة جاءت جملا اسمية ، وهو عاملٌ آخر مساعد لقبول الفاء في مثل هذا الموضع .

(٨) شرح التسهيل / ١ : ٢٢٨ .

(٩) شرح التسهيل / ١ : ٢٢٠ .



النواسخ

تعددت الظواهر النحوية المتصلة بالنواسخ في شعر أبي تمام ، بيد أنها -غالبا - ظواهر قليلة الورد ، لكن قلة ورودها لا تنفي كونها جديرة بالإشارة إليها ، ومن هذه الظواهر :

أ- وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (ليس) :

• جاء الفعل الماضي خبرا لليس غير مقترن بـ (قد) في قول أبي تمام^(١) :

أو ليس عمرو بث في الناس الندى حتى اشتهينا أن نصيب بخيلا ؟

والأصل أن لا يقع الفعل الماضي خبرا لصار ولا لليس ، ولا لما لزم أوله (ما) في قول أكثر النحاة . أما بقية أفعال الباب فالصحيح جواز مجيء خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، « وعليه البصريون ؛ لكثرتهم في كلام العرب شعرا ونثرا كثرة توجب القياس . قال تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا (٢) ﴾ - ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ (٣) ﴾ - ﴿ أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ (٤) ﴾ ، وقال الشاعر :

* ثم أضحووا لعب الدهر بهم *

وقال :

* وقد كانوا فأمسى الحي ساروا *

وحكى الكسائي : أصبحت نظرتُ إلى ذات التناير ، يعني : ناقته ، وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدره ، وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها .. واشتراط (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال^(٥) ، فإن وردت كان وأصبح وأضحى

(١) ديوانه / ٣ : ٧١ .

(٢) سورة يوسف : آية ٢٦ .

(٣) سورة المائدة : آية ١١٦ .

(٤) سورة إبراهيم : آية ٤٤ .

(٥) همع الهوامع / ١ : ١١٣ ، وانظر : شرح الكافية / ١ : ٢٥١ ، ٢٥٢ .



وأمسى وظل بمعنى صار امتنع وقوع الماضي خبراً لها^(٦) . وقد عدّ بعض النحاة الإخبار عن (ليس) بالفعل الماضي من خواص لغة الشعر ، إذ ورد في قول الشاعر :
وقولا لها : ليس الضلالُ أجارنا ولكننا جُرنا لنلقاكمُ عمداً

فأخبر عن (ليس) بـ (أجارنا) وهو فعل ماضٍ ، ولا يجوز في النثر^(٧) .

بيد أن بعض النحاة أجاز ذلك في الشعر والنثر على حد سواء ، قال ابن مالك : « وربما خالفتهنَّ (ليس) فوليتها فعلٌ ماضٍ ؛ كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ : (أليس قد صليتَ معنا؟) ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيدٌ . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد تخالفهن ليس ، أى قد تخالف (ليس) صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعلٍ ماضٍ^(٨) .»

لكن الملحوظ أن الحديث والمثاليين مما دخلت فيه (ليس) على الفعل ، حتى إن النحويين قدروا لها اسماً هو ضمير الشأن ، وهذه التشكيكة اللغوية التي وردت في كلام ابن مالك مسوغٌ كافٍ لكونها شيئاً مخالفاً لما قيل إنه خاص بلغة الشعر ؛ ففي بيت أبي تمام والبيت المستشهد به في كلام الحيدرة اليماني كان اسم ليس ظاهراً وخبرها جملة فعلية ماضوية . أما دخول (ليس) على الفعل مباشرة وبقاؤها ناسخة فأمراً غير مسلم به في الدرس النحوي ، حتى إن سيبويه نفسه الذي أورد المثاليين النثريين اللذين نقلهما ابن مالك قال : « وقد زعم بعض العرب أن (ليس) تُجعل كـ (ما) ، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيدٌ ، قال حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالى معرْسهم وليس كلُّ النوى يلقي المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرمة :

(٦) السابق / ١١٤ .

(٧) كشف المشكل / ١ : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٩٣ .

(٨) شرح التسهيل / ١ : ٣٤٤ .



هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبدولُ
هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحدّ أن تحمله على أن في (ليس)
إضماراً ، وهذا مبتدأ ، كقوله : إنه أمةُ الله ذاهبةٌ ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال :
ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ^(٩) .

(ليس) فيما ذكره ابن مالك - إذن - يمكن أن تكون حرفاً لمباشرتها الفعل ،
ويكون المراد مما ذكر : أمّا قد صليت معنا ؟ - ما خلق الله أشعر منه - ما قالها
زيدٌ ، والجمل بهذا الفهم واضحة المعنى ، جيدة الأداء ، لا تحتاج إلى ذلك التقدير
الذي نُودِيَ به . يؤيدني فيما ذهبت إليه أن النحاة - حين اشترطوا لعمل أفعال
الاستمرار (زال - برح - فتى - انفك) أن تُسبق بنفي أو شبهه - ذكروا من شواهد
النفي قول الشاعر :

ليس ينفك ذا غني واعتزاز كل ذي عفة مُقلُّ قنوع
وعلق بعضهم على ذلك - في أحد توجيهيّه - بأن (ليس) مهمة غير
عاملة^(١٠) ومعنى ذلك أن دورها في الجملة ليس إلا الدلالة على النفي مثل (ما) ،
وهي كما ترى داخلة على فعل مضارع .

وقد وردت (ليس) داخلة على الفعل المضارع في شعر أبي تمام خمس عشرة
مرة ، هي^(١١) :

- ١ - وليس يعرفُ كنههُ الوصل صاحبهُ حتى يغادى بنأى أو بهجران
- ٢ - أيُّ القلوب عليكم ليس ينصدعُ ؟ وأيُّ نوم عليكم ليس يمتنعُ ؟
- ٣ - غدا ليس يدري كيف يصنعُ معدمٌ درى دمعهُ في خده كيف يصنعُ

(٩) الكتاب/ ١ : ١٤٧ .

(١٠) انظر : حاشية الصبان/ ١ : ٢٢٧ ، والعيني/ ١ : ٢٢٧ ، وحاشية يس على التصريح/ ١ : ١٨٥ .

(١١) ديوانه/ ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٨٩ ، ٩٤ ، ٢٦٥ ، ٧٨ ، ٢٢٤ ، ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٤٠٨ ، ٤٤٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٢ ،
بترتيب إيراد الأبيات فوق .



- ٤ - كيف سُؤيَ ولست ترحمني . ليس بهـذا تُجاوِزُ النعمُ
- ٥ - بحيث حل فقيد المجد مغتريا ومورثاً حسراتٍ ليس تُفتقدُ
- ٦ - نفسٌ يحـتـثـه نفسُ . ودموعٌ ليس تحـتـبسُ
- ٧ - لـجـاجـةٌ بي فيكم ليس يُشبهها إلا لـجـاجـتـكم في أنكم عربُ
- ٨ - كذبتُمُ ، ليس ينبو من له حسبُ ومن له أدبٌ عـمـن له أدبُ
- ٩ - ليس تُغني شيئاً ولو كنت قارو ن الغنى واشتريتَ ذرباً النورهُ
- ١٠ - صرّذُ ونكّذُ وزنّذُ أنت معدورُ أسدُ الشرى ليس تنميها الخنازيرُ
- ١١ - ليس يُغني إذا تتابع أمرُ اللـ ه نـتـفـاً ولا طـيـلاءُ رقـاقـ
- ١٢ - ليس يدري إلا اللطيف الخبيرُ أي شئ تطوى عليه الصدورُ ؟
- ١٣ - فإن ذمّت الأعداءُ سوء صباحها فليس يؤدي شكرها الذنبُ والنسرُ
- ١٤ - فكل هذا منحت الحادثات به إني امرؤٌ ليس ترضى الضيمُ لي الهممُ
- وليس هناك أي داعٍ لفظي أو معنوي لتقدير ضمير شأن في أمثال هذه الجمل حتى نحمل (ليس) من كونها قامت بوظيفة الحرف وبقيها على وظيفة الفعل الناسخ. إن المقصود في الجمل الخمس عشرة واضح : ما يعرفُ كنه الوصل صاحبه - لا ينصدع - لا يمتع - ما يدري - ما بهذا تجاورُ النعم - ما تُفتقدُ ... الخ.

إن (ليس) حين تدخل على الجملة الفعلية فيليها الفعلُ مباشرة - أو مقترنا بقد إن كان ماضياً - وهو ما نراه ضرورياً ، تؤدي في الجملة مؤدى حرف النفي ، وتجرد



حينئذ من كونها منتمية إلى الأفعال الناسخة ، ولسنا - بذلك - ممن يحمل الكلام فوق طاقته ، فعن ابن السراج أن بعض العرب يشبهها بـ (ما) ، فيقول : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، فيرفع الاسم والخبر ؛ لانتقاض الخبر بالأ^(١٢) ، بل إن الرضى - عند حديثه عن الرابط في جملة الحال - يقول : «وحكم الجملة المصدرية بليس - إن كانت فعلية - حكم الاسمية؛ في أن اجتماع الواو والضمير أو انفرد الواو أكثر من انفرد الضمير ، وذلك لأن (ليس) لمجرد النفي على الأصح ، ولا يدل على الزمان ، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسمية معها باقية على اسميتها^(١٣) .»

ولا يعني من النص السابق إلا قول الرضى « فهو كحرف نفي داخل على الاسمية » ، وهذا يعني أن بعض النحاة يرى في (ليس) صورة من الحرف حتى وهي داخلة على الجملة الاسمية ، فكيف وهي داخلة على الجملة الفعلية؟!»

نخلص من كل ما سبق إلى أن وقوع خبر (ليس) فعلا ماضيا أمرٌ مقصورٌ على لغة الشعر ، وهو ما فعله أبو تمام في البيت الذي بدأنا به النقاش. أما دخولها على الفعل مباشرة فليس على إضمار اسم هو ضمير الشأن ، وإنما على استعمال (ليس) استعمال الحرف ، وهو ما تومئ إليه معانى النصوص ، وما نادى به النحاة ، وما يريغ إليه الشعراء فى نصوصهم ، ويرمى إليه الناثرون فى نثرهم. بيد أننا مع الكوفيين فى اشتراط اقتران الماضى المباشر لليس بـ (قد) ظاهرة أو مقدره ، حتى تقربه من الحال ؛ لأن المشاهد من استقراء الأساليب أن دخولها مباشرة على الفعل مقصورٌ - فى الأساليب الفصيحة - على الفعل المضارع ، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى القول بأن (ليس) و (ما) مختصان بنفي الحال ، على حين رأى آخرون أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل ، وتوسط فريق ثالث فقال : إن أصلهما لنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه^(١٤) . والكلام

(١٢) الأصول / ١ : ٩٠ .

(١٣) شرح الكافية / ١ : ٢١٢ .

(١٤) همع الهوامع / ١ : ١١٥ .



السابق إن صدق عليهما ناسخين داخلين على المبتدأ والخبر فإنه لا يصدق عليهما داخلين على الفعل ، فما ضرب : لنفي الماضي ، وما يضرب : لنفي الحال ، وكذلك الأمر فيما لو قيل - كما ورد - : ليس خلق الله مثله ، وليس ينفك ذا غنى ... الخ .

ب - حذف خبر (ليس) ، وبقاء اسمها :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله (١٥) :

ما زال وسواسي لعقلي خادما حتى رجا مطرا ، وليس سحاباً

والمعنى : وليس سحاباً موجوداً ، أو ظاهراً .

ويرى ابن مالك أنها خصيصة من خصائص (ليس) ، فقد « اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا) ، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر ، كقول الشاعر :

الا يائيلُ ويحكِ نبئينا فأما الجود منك فليس جوداً

أراد : فليس منك جوداً ، أو : ليس عندك جوداً . ومثله قول الآخر :

يئسْتُمُ وخِلْتُمُ أنه ليس ناصراً فبُؤْتُمُ من نصرنا خيرَ مَعْقِلِ

وحكى سيبويه : ليس أحدٌ ، أي : ليس هنا أحدٌ (١٦) .

ونقل عن الفراء مثل ما قاله ابن مالك ، فقد جوز في (ليس) خاصة أن يقال : ليس أحدٌ ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكرة ، كقولك : ما من أحدٍ (١٧) .

ومهما يكن من أمر الخلاف بين النحاة فقد رأى فريقٌ منهم جواز حذف خبر كان وأخواتها في الضرورة الشعرية ، في حين رأى فريق آخر جواز الحذف اختياراً إذا وجدت قرينة على المحذوف ، فأبو تمام - على كل المذاهب في الحذف - لم يخرج عما قرره العلماء ، ولم يندِّ عن أساليب الفصحاء .

(١٥) ديوانه / ٤ : ٣١٢ .

(١٦) شرح التسهيل / ١ : ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، وانظر : الكتاب / ٢ : ٣٤٦ .

(١٧) همع الهوامع / ١ : ١١٦ .



ج- دخول (ليس) على مرفوعين :

دخلت (ليس) على مرفوعين في شعر أبي تمام مرقوادة في قوله (١٨) :

رفعَ الخلافةَ رايةً فتقاصرتُ عنها الرجاءُ وحازها داودُ
السيدُ العتكيُّ غيرَ مدافعٍ إذ ليس سؤددُ سيدٍ موجودُ

وقد ورد مثل هذا الأسلوب - قبل أبي تمام - في قول هشام أخي ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لوظفرتُ بها وليس منها شفاء الداء مبدولُ

كما ورد مع (كان) في قول من يُوثق بعربيته :

إذا متُّ كان الناسُ صنْفانَ : شامتُ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وقد وجه الجمهور أمثال هذه النماذج على أن الاسمين المرفوعين جملة اسمية في محل نصب وقعت خبرا للناسخ ، أما اسمه فضمير الشأن ، « ونقل عن الكسائي - في البيت الأخير - أن (كان) ملغاة ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة (١٩) ».

وبناء على ما رآه الكسائي وابن الطراوة في (كان) من إمكان كونها ملغاة في العمل مع كونها ركنا أساسيا في جملة الشرط ؛ لأنها جوابه ، نرى إمكان جعل (ليس) فيما دخلت عليه ملغاة لا عمل لها ، فكأنها قائمة بوظيفة (ما) التميمية التي تفيد النفي في الجملة دون أن تؤثر في الخبر إعرابا .

د - حذف (لا) من (زال) في غير القسم :

الفعل (زال) واحدٌ من أفعال أربعة هي (زال - برح - فتئ - انفك) يطلق عليها (أفعال الاستمرار) ، ويشترط في كونها ناسخة أن يسبقها نفي ، أو شبه نفي ، ولا يُحذف النافي معها - قياسا - إلا بعد القسم ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ (٢٠) ﴾ ، وقول الشاعرة :

(١٨) ديوانه / ٢ : ١٤٩ .

(١٩) همع الهوامع / ١ : ١١١ ، وانظر : الكتاب / ١ : ٧٠ ، ١٤٧ ، والمقتضب / ٤ : ٩٨ - ١٠١ .

(٢٠) سورة يوسف : آية ٨٥ .



حلفتُ يمينا بابن قحطان بالذي تكفل بالأرزاق في السهل والجبل
تزالُ حبالُ مُبرماتٍ أعدّها لها ما مشى منها على خفه الجملُ
أما الحذف في غير أسلوب القسم فقد شذذه النحاة ، كما في قول الشاعر :
وأبرحُ ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا
أى لا أبرح منتطقا مجيدا (٢١)

وقد ورد الفعل (زال) في شعر أبي تمام قائما بوظيفته غير مسبوق بنفي في بيتين فقط ، هما قوله :

لا زال جودك يخشى البخلُ صولتهُ وزال عودك تسقى روضه الدائمُ

وهو الذي علق عليه التبريزي بقوله : « إذا صحت هذه الرواية فقد حذف (لا) في قوله : (وزال عودك) ؛ لأنه أراد : ولا زال عودك ، وحذفها في هذا الموضع قليل ، وإنما كثر في القسم ، كما جاء في الآية : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، أي : لا تفتأ ، ومثله كثير ، فأما في بيت الطائي فحذفها مفقود ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس (٢٢) .»

وقد نقل المحقق عن (الصّولى) أن روايته : (وذاك عودك) ، وبها - إن صحت - لا يكون لكلام التبريزي محلّ .

بيد أن لنا على كلام التبريزي مأخذا على قوله : « أما في بيت الطائي فحذفها مفقود ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس » ، إذ نرى أن وجود (لا) قبل (زال) في الجملة المعطوف عليها في بداية البيت دليلٌ كافٍ لانتفاء اللبس الناتج عن حذفها في الجملة المعطوفة ، أما رواية الصولي في البيت السابق فقد تكون نوعا من التحريف الخطئ ، والفرق بين الكاف واللام - في الخط - جدّ يسير ، فضلا عن أنّ السياق يرجح كون عجز البيت يفيد الدعاء مثل صدره . أضف إلى ذلك أن أبا تمام حذف (لا) قبل (زال) في البيت الآخر ، وهو قوله (٢٣) :

(٢١) انظر : شرح ابن عقيل / ٩٩ ، وشرح التسهيل / ١ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢٢) ديوان أبي تمام / ٣ : ٢٤٧ .

(٢٣) السابق / ٣ : ٢٨٥ .



جادتكَ عنيَ عيونُ المزنِ والديمُ وزالَ عيشك موصولاً به النعمُ
ولم ترد في هذا البيت رواية أخرى ، والصدر جملة إنشائية قصد بها الدعاء ،
والتناسق بين المعطوف والمعطوف عليه يقتضى كون العجز أيضاً جملة دعائية ،
مما يرجح كون المراد : ولا زال عيشك ، مما يعني أن أبا تمام سوَّغ لنفسه الحذف
معتمداً على أمن اللبس الذي ضمَّنه السياق ، ولا يشك قارئ فطنٌ في كون
المقصود في كلا البيتين (ولا زال) ؛ فالمسرح اللغوي - والقصيدة في المدح -
والتواؤم بين المعطوف والمعطوف عليه ، من بين المؤشرات التي تُعين على فهم
المراد ، وتقف حائلاً دون الوقوع في اللبس .

هـ - حذف خبر (كان) في غير مواضع الحذف :

حدّد النحاة مواضع الحذف في جملة (كان) فيما يأتي :

* أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، ويكثر ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين ،
كما في : الناسُ مجزيونُ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ ، بنصب الأول على
الخبرية لكان والمحذوف هو الاسم ، أي : إن كان عملهم خيراً . ومثال (لو) قول
الرسول الله ﷺ « التمس ولو خاتماً من حديد » ، أي : ولو كان ما تلتمسه خاتماً من
حديد ، ويقل حذفها مع اسمها بدون (إن) و (ولو) الشرطيتين .

* أن تحذف مع معموليها بعد (إن) الشرطية في مثل : افعلْ هذا إمّالاً ، أي :
افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، وكذا في قول الراجز :

قالتُ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعدماً قالت : وإنْ
أي : وإن كان فقيراً معدماً (٢٤) .

لكن أبا تمام قال من قصيدة في المدح (٢٥) :

فمضى لَوَ أنْ النارَ دونك خاضها بالسيف إلا أن تكون النارُ
وكان مقتضى الظاهر أن تنصب (النار) على أن يكون اسم (تكون) ضميراً

(٢٤) انظر : شرح التصريح / ١ : ١٩٣ - ١٩٥ .

(٢٥) ديوانه / ٢ : ١٧٣ .



مستترا ، أي : إلا أن تكون هي النار . بيد أن القصيدة كلها مضمومة الروي ، فمطلعها (٢٦) :

لا أنت أنت ولا الديارُ ديارُ خَفَّ الهـوى وتوَلَّتِ الأوطارُ

ومن ثم مثل البيت مشكلة من مشكلات شعر أبي تمام ، فقد نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله : « رفع النار في آخر البيت ، وذلك جائز بلا اختلاف ، والنصب في هذا الموضع أحسن : لأنه يقتضى الضمير ، إذ كان المعني : إلا أن تكون النارُ التي تُخاض النارَ التي هي جهنم (٢٧) » .

أما المرزوقي فيقول : « النار : مرتفع بيكون وخبره مضمَر ، كأنه قال : إلا أن تكونها النارُ ، ويعني بها نار جهنم ، فيقول : مضى هذا الممدوح طالباً لك أيها المنهزم ، ولو اعترض دونك له النار لاقتحمها بنفسه ولم يحجم ، إلا أن تكون النارُ نارَ جهنم ، يُريد : إلا أن يُفضى طلبه لك به إلى إثم يستحق به من الله العقاب ، فإنه حينئذ يكف ولا يقدم ورعاً منه وحسن مراقبة (٢٨) » .

وهناك فرق واضح - في التقدير - بين أبي العلاء والمرزوقي ، فأبو العلاء يقدر الخبر ظاهراً : إلا أن تكون النارُ التي تُخاضُ النارَ التي هي جهنم، والمرزوقي يقدره ضميراً: إلا أن تكونها النار، وظاهر تقدير أبي العلاء أقربُ إلى منطق الفهم ، لكن فيه حذفاً فوق طاقة الجملة بلا دليل ، فصفةُ النار الواقعة اسماً موصولاً محذوفةٌ قبل حذف الخبر الموصوف هو أيضاً. أما تقدير المرزوقي فأقرب إلى منطق اللغة، لكن فيه قلباً للمعنى ، فالضمير المقدر خبراً يعود إلى النار المفترضة بين الممدوح ومَنوِيل ، والنار الواقعة اسماً هي - في الظاهر - نار جهنم، فكأن المراد : إلا أن تكون النارُ (نار جهنم) النارَ التي تقع - افتراضاً - بين الممدوح وعدوه ، وأسلوب القلب من الأساليب الواردة في اللغة ، مثل : خرق الثوبُ المسمارَ ، وأدخلت القلنسوةَ في رأسي ، ولذا نرى تخريج المرزوقي أقرب التخريجين للقبول .

(٢٦) السابق / ٢ : ١٦٦ .

(٢٧) السابق / ٢ : ١٧٣ .

(٢٨) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / ١١٨ .



وإن كنا نرى - في النهاية - ما رأيناه في البداية من أن ظاهر الجملة أن اسم (تكون) ضمير مستتر يعود على النار الأولى ، والنار الموجودة في قافية البيت هي الخبر ، و (ال) فيها للعهد الذهني ، أما رفع الخبر فأمرٌ فرضته حركة الروي في القصيدة ، وقد أطرحت العلامة الإعرابية المقتضاة في الخبر ؛ لأن اللبس مأمونٌ والفهم لن يسبق لغير المراد . ولن يكون أبو تمام في هذا السلوك اللغوي بدعاً ؛ فقد وردت في التراث العربي نماذج كثيرة من الشعر روعيت فيها حركة الروي وأُهملت فيها حركة الإعراب ، وإن عيبت - عند من يراعون حركة الإعراب - وسُميت باسم (الإقواء) . ولعل هذا هو السر الأساس في لجوء المعري والمرزوقي إلى إيجاد مخرج لأبي تمام يضمنان به الاحتفاظ لحركة حرف الروي بالأصالة .

و - مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة :

الأصل في جملة (كان) أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر ، ولا يُجيز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر أو في ضعيف الكلام (٢٩) .

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله (٣٠) :-

ولم أنسَ سَعْيَ الجودِ خلفِ سريره بأكسَفِ بالِ يستقيمُ ويظَلُعُ
وتكبيره خمسا عليه مُعَالِنَاً وإن كان تكبير المصلين أربعُ

فجعل (أربع) اسم (كان) وهو نكرة ، و (تكبير المصلين) خبرا ، وهو معرفة .

ولأبي تمام من سابق استعمال الفصحاء لهذا الأسلوب ما مهد له السبيل ، فقد قال معقر بن حمار البارقي (٣١) :

أتيناه للنعمة فكان ثوابه قلوصلٌ ووطباً حاذرٌ مندقان

(٢٩) انظر : الكتاب / ١ : ٤٨ ، والمقتضب / ٤ : ٩١ - ٩٤ ، والمقرب / ١٠٦ ، والمغنى / ٢ : ٨٤ ،

وهمع الهوامع / ١ : ١١٩ .

(٣٠) ديوانه / ٤ : ٩٥ .

(٣١) السابق / ٤ : ٩٦ .



ولم يشأ ابن مالك قصر هذه الظاهرة على لغة الشعر ، وإنما أجازها في الاختيار ، فقال : « ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه :

كَانَ سَلَاةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مَزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان) ، و (عسل) اسمها وهي نكرة ، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ ، فيجعل اسم (كان) ضمير (سلافة) ، و (مزاجها عسلٌ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان ، ومثله قول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا وَلايِكَ مَوْقِفًا مِنْكَ الْوَدَاعَا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً ، لا مضطراً ؛ لتمكنه من أن يقول : ولايك موقفي منك الوداعا ، أو : ولايك موقفنا الوداعا [كذا] . والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل [الصواب : حمل ، كما في همع الهوامع/ ١ : ١١٩] هذا الشبه في باب (إن) على أن جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، كقول الشاعر :

وَإِنْ حَرَامًا أَنْ أَسْبَ مَجَاشِعَا بِأَبَائِي الشُّمَّ الْكَرَامِ الْغَطَارِفِ ، (٣٢)

وقد ذهب الزجاج مثل هذا المذهب من قبل في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (٣٣) حيث قال : « ومن قرأ : ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ - بالتاء (٣٤) - جعل (آية) هي الاسم ، و (أن يعلمه) خبر تكن (٣٥) . »

(٣٢) شرح التسهيل / ١ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٣٣) سورة الشعراء : آية ١٩٧ .

(٣٤) هي قراءة ابن عامر ، كما في السبعة / ٤٧٣ .

(٣٥) معاني القرآن وإعرابه / ٤ : ١٠١ .



وقد ذهب ابن خالويه أيضا مذهب الزجاج في تخريج هذه القراءة ، وإن فضل قراءة الجمهور^(٣٦) ، في حين أجاز ذلك في العربية اتساعا على بُعد حين تعرض لقراءة قوله تعالى : ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدياً^(٣٧)﴾ بنصب (صلاتهم) ورفع (مكأً وتصدياً) في رواية عن عاصم^(٣٨) .

وقد اقترح ابن جني - مع تجويزه ذلك في الشعر - للقراءة السابقة واحدا من تخريجين : أولهما : أن تكون نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ، تقول : خرجت فإذا أسدٌ بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما ، فأنت في الموضوعين تريد واحدا من أفراد هذا الجنس ، فكذلك (مكأً وتصدياً) في هذه الآية مرادٌ بها الجنس فأفادت ما تفيده معرفته ، فكأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكأً والتصدياً.

وثاني التخريجين : أنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب ، فلما دخل النفي هذه القراءة قَوَّى جعل اسم كان نكرة وحسنه^(٣٩) .

ولو نظرنا في كل النماذج السابقة - بما فيها بيت أبي تمام - لوجدنا المجوز لوقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة كونها متخصصة نوعا من التخصيص ، بوقوعها في سياق النفي في النصين القرآنيين ، أو شبه النفي في : ولايك موقفٌ ... ، أو مجيئها اسم جنس ، كما في : غسلٌ وماءٌ ، وقلوصٌ ، أو تخصيصها بالإضافة المنوية كما في بيت أبي تمام ، إذ المراد - كما ينطق بذلك السياق - : وإن كان تكبير المصلين أربع تكبيرات ، فحذف المضاف إليه للعلم به ، فقد حدثت - فيها جميعا - الفائدة التي أرادها ابن مالك في قوله « والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول » .

(٣٦) الحجة / ٢٤٤ .

(٣٧) سورة الأنفال : آية ٣٥ .

(٣٨) الحجة / ١٤٧ ، والمختصر / ٤٩ .

(٣٩) المحتسب / ١ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .



ز - دخول الواو على خبر الناسخ :

تختص (ليس) بجواز اقتران خبرها بالواو إذا انتقض نفيه بـ (إلا) فصارت
الجملة موجبة ، كما في قول الشاعر :

ليس شئٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتباراً

وتشاركها في هذه الظاهرة (كان) إذا وقعت بعد نفي ، كما في قول الشاعر :

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة ، لكن الآجال تختلف

وقول الآخر :

إذا ما ستورُ البيت أرخين لم يكن سراجُ لنا إلا ووجهك أنو

وأنكر الجمهور ذلك ، وأولوا الأول والثاني على حذف الخبر للضرورة

الشعرية أو على زيادة الواو ، في حين جعلوا الخبر في الثالث شبه جملة هو (لنا) .

وقد ذهب الأخفش - على ما نقله عنه النحاة - وابن مالك ، إلى جواز دخول

الواو على خبر هذه النواسخ مطلقاً ، تشبيهاً لجملة الخبر بجملة الحال . قال ابن

مالك : « ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر :

فظلوا ومنهم سابقُ دمعته وأخر يثني دمعة العين بالمها

ومثله قول الآخر :

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظرُ الشَّرُّ،^(٤٠)

وقد أنكر الجمهور ذلك ، وجعلوا الواو واو الحال ، والأفعال تامة .

ولقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثمانى عشرة مرة ، كان الناس

في مرة (كان^(٤١)) ، وفي مرتين (أصبح^(٤٢)) ، وفي ست مرات (أضحى^(٤٣)) ، وفي

(٤٠) شرح التسهيل / ١ : ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وانظر : الأصول / ٢ : ١٨٧ ، والخصائص / ٢ : ٤٦٢ ، وهم الهوائع / ١ : ١١٦ .

(٤١) ديوان أبي تمام / ٢ : ٢٩ .

(٤٢) السابق / ٢ : ٢٩٢ ، ٢ : ٦٤ .

(٤٣) السابق / ٢ : ٣٣٨ ، ٤٠٣ ، ٣ : ٢٦ ، ٣٠٧ ، ٤ : ١٠١ ، ١٠٥ .



ثلاث (أمسى^(٤٤)) ، وفي مرة كل من (بات) ، و (صار) ، و (آض) التي بمعنى صار ،
و (غدا) التي بمعنى صار أيضا^(٤٥) ، وفي مرتين (مازال^(٤٦)) .

وإذا أمكن حمل جل النماذج السابقة على كون الجملة حالية والأفعال تامة
فإن ذلك غير وارد في (مازال) ، إذ يكاد إجماع النحاة ينعقد على لزومها النقص
وحاجتها للمنصوب كحاجتها للمرفوع ، فباستثناء ما قيل من أن أبا علي الفارسي
أجاز في (مازال) أن تأتي تامة - قياسا ، لاسماعا - يُجمع غيره من النحاة على
لزومها لنقص ، والتمام المروي عن أبي علي يشترط أن تكون (مازال) بمعنى (ما
انتقل^(٤٧)) .

وقد قال أبو تمام^(٤٨) :

ما زال وهو إذا الرجال تواضحوا عند المقدم حيث كان يقدم
وقال^(٤٩) :

ما زال ذاك الصبر وهو عليكم بالموت في ظل السيوف كفيل

ولا يمكن في البيتين - حتى علي رأي أبي علي - أن تكون (زال) بمعنى
(انتقل) ؛ إلا بتمحل وتكلف شديدَيْن ، فلم يبق إلا أن تكون الواو داخلة على الخبر ،
لكن ذلك لا يمنع من قول بعض النحاة بحذف الخبر حتى تستقيم له القاعدة ، قال
ابن مالك : « وأجاز أبو علي في الحلبيات وقوع (زال) تامة ، وقد يعضد رأيه في
ذلك بقول الراجز :

وفي حُمَيَا بَغِيَّةً تَفَجُّسُ
ولا يزال ، وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

(٤٤) السابق / ٢ : ٢٩ ، ١٥٤ .

(٤٥) السابق / ٤ : ٤١٠ ، ٨٦ ، ٢١٤ : ٢ ، ٤٦٦ بالترتيب .

(٤٦) السابق / ٣ : ٢١٥ ، ٤ : ١٠٥ .

(٤٧) انظر : شرح ابن عقيل / ١٠٤ ، والأشمونى / ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦ وشرح التصريح / ١ : ١٩١ .

(٤٨) ديوانه / ٣ : ٢١٥ .

(٤٩) السابق / ٤ : ١٠٥ .



فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، ولنا أن نقول : الخبر محذوف ،
والتقدير : ولا يزال متفجّسا وهو ألوى أليس ، والتفجّس : التكبر ، والأليس :
الشجاع^(٥٠) .»

وإذا كان الخبر وصفا للمبتدأ في المعنى - كما يقولون - والحال وصفٌ
لصاحبها كذلك ، فمعناه أن المشابهة بينهما واردةٌ ، ومن ثم يكون دخول الواو على
جملة خبر الناسخ مسوّغا ، لما بينه وبين جملة الحال من أوجه اتفاق ، خاصة إذا
وضعنا في الحسبان أن بعض الكوفيين يقولون إن خبر كان وأخواتها منصوبٌ على
الحالية^(٥١) .

ح - وقوع (ما دام) في بداية الجملة :

أوقع أبو تمام (ما دام) في صدر الجملة مرة واحدة في شعره ، وذلك حين
قال^(٥٢) :

ما دام هارونُ الخليفةَ فالهدى في غبطة موصولة بدوام

والأصل في هذا الفعل أن يكون مسبوqa بجملة كاملة ، سواء أورد تاماً ، كما
في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ ﴾^(٥٣) ، أم كان ناقصا ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا
دُمْتُ حَيًّا ﴾^(٥٤) ، وذلك لأن (ما) فيها مصدرية ظرفية ، والمصدر المؤول يقوم
بوظيفة ظرف الزمان ، والظرف لا بد له من متعلّق^(٥٥) .

والأسلوب الذي جاء به أبو تمام لا يُقبل - من وجهه نظرى - إلا على التقديم
والتأخير ، أى : فالهدى فى غبطة موصولة بدوام مادام هارون الخليفة ، وللشاعر

(٥٠) شرح التسهيل / ١ : ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٥١) همع الهوامع / ١ : ١١١ .

(٥٢) ديوانه / ٣ : ٢٠٤ .

(٥٣) سورة هود : آية ١٠٨ .

(٥٤) سورة مريم : آية ٣١ .

(٥٥) راجع : شرح المفصل / ٧ : ١١٤ .



من مقومات الفن الشعري مندوحة فيما يقدم ويؤخر مادام اللبس مأمونا والمعنى مفهوما ، لأن الخيار الآخر هو أن تكون (دام) تامة بمعنى (بقى) ، فتوقع في محظورين : أحدهما : السابق ، وهو حاجة الظرف لمتعلق مما يقتضى إعادة النظر فى ترتيب الجملة . والثاني : نصب الخليفة على الحالية ، وهو معرفة ينبغى تأويلها بنكرة ، وهو تكلف في التخريج قد يتناقض مع المدح الذي قصد إليه الشاعر ، وللتقديم هنا من الحفاوة بالممدوح وإعلاء قدره والاستبشار بدوامه ما يجعل المتعلق يتبادر إلى النفس قبل ذكره ويقر في الوجدان قبل نطقه .

ط - زيادة (إن) بعد (ما) الداخلة على (زال) :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله (٥٦) :

وما إن زال في جرْم بن عمرو كريمٌ من بنى عبد الكريم
يكاد نداه يتركه عديما إذا هطلت يدها على كريم

ولم أسمع بمثل هذا الموضع من قبل، ولا قرأته في مصدر من مصادر النحو. صحيح أن (إن) تزداد بعد (ما) النافية الداخلة على جملة فعلية كما فى قول النابغة:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي

أو اسمية ، كما فى قول فروة بن مسيك :

وما إن طبنا جُبُنْ ولكن منايانا ودولة أخيرنا

وقد تزداد بعد الموصولة الاسمية ، كما فى قول جابر بن رألان الطائى :

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

وبعد (ما) المصدرية ، كما فى قول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ على السنّ خيرا لا يزال يزيدُ

(٥٦) ديوانه / ٣ : ١٦١ .



وبعد (ألا) الاستفتاحية ، كقول الآخر :

ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا احاذر أن تنأى النوى بغضوبا

لكن ليس من بين هذه المواضع زيادة (إن) بين (ما) النافية و (زال)^(٥٧) .

وليس لمثل هذا الوارد تفسيرٌ - في نظري - إلا القياس ، فقد علم أبو تمام بزيادة (إن) بعد (ما) النافية : مطلق (ما) النافية ، فلم يأبه بالسمع : هل ورد أم لا؟ وزاد (إن) بعد (ما) النافية الداخلة على (زال) ، خاصة إذا أعانه السياق في أن يفهم الناس عنه مراده دون أن يكون في الجملة لبسٌ يؤخذ عليه أبو تمام .

ي - توسط الخبر بين الناسخ واسمه في غير مواضع التوسط :

الأصل في أخبار كان وأخواتها أنه يجوز توسطها بين الناسخ واسمه حيث يجوز تقدم الخبر على المبتدأ^(٥٨) . وإذا كان ممتعا أن يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأنه يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيدٌ قام ، بخلاف : زيدٌ قائمٌ أو : قام أبوه ، و : أخواك قاما ، في غير لغة هذيل وطيء وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب^(٥٩) ، فإن توسط خبر الناسخ في مثل هذا الموضع غير مقبول للسبب نفسه ، وهو التباس اسم الناسخ بفاعل الفعل .

لكن أبا تمام كسر هذه القاعدة بقوله^(٦٠) :

فلا برحتُ تسطو ربيعةً منكمُ بأرقم عطافٍ وراء الأرقامِ

والأصل : فلا برحتُ ربيعةً تسطو .

بيد أن مثل هذا الأسلوب يمكن أن يُقبل في إطار تمام الفعل (برح) ، وتكون جملة (تسطو ربيعة) في محل نصب على الحالية ، ويكون الأسلوب من باب التنازع ،

(٥٧) راجع : المغنى / ١ : ٢٣ ، ٢٤ ، وحاشية الأمير على المغني ، ووصف المباني / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٥٨) انظر : شرح التسهيل / ١ : ٢٤٨ ، وهمع الهوامع / ١ : ١١٧ .

(٥٩) انظر : شرح ابن عقيل / ٨٦ ، ٨٧ ، وأوضح المسالك / ١ : ٢٠٨ .

(٦٠) ديوانه / ٣ : ٢٦٠ .



إذ تتازع الفعلان (برج) و (تسطو) الفاعل (ربيعة) فتطلبُهُ كل منهما فاعلا له ، فإن جعلناه فاعل (برج) كان في (تسطو) فاعلٌ مضمّر هو الرابط بين جملة الحال وصاحبها المتأخر لفظا ، وإن جعلناه فاعل (تسطو) - على رأي - كان في (برج) ضميرٌ هو فاعله ، ويكون الرابط في جملة الحال ظاهراً ناب مناب الضمير ، على حد قول الشاعر في عائد الموصول :

سعادُ التي أضناك حبُّ سعادا وإعراضها عنك استمرّ وزادا

أما في باب كاد وأخواتها فقد أجاز بعض النحاة في أخباره أن تتوسط بين الناسخ واسمه على الإطلاق ، اقترن الخبر ب (أن) أم لم يقترن . قال ابن عصفور : «وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها ، فتقول : (عسى أن يقوم زيد) ، (يوشك أن يقوم عمرو) علي أن يكون (زيد) اسم (عسى) و (عمرو) اسم (يوشك) ، و(أن) والفعل في موضع الخبر (٦١) .»

ويجيز بعض النحاة في (عسى أن يقوم زيد) أن تكون (عسى) تامة ، وما بعدها فاعلها ، كما يجوز أن تكون ناقصة على تقديم الخبر (٦٢) ، وأجاز بعضهم تقديم الخبر إذا لم يقترن ب (أن) ، ممثلا بقولهم (طفق يصليان الزيدان) مما برز فيه ضمير الاسم في الخبر المتوسط ، إشارة إلى أنه قدّم من تأخير ، وقد نُسب إلى المبرد إجازة التوسط في مثل (عسى أن يقوم زيد) (٦٣) ، بيد أن نصه في ذلك لا يصرح بغير التمام حيث قال : « فأما قولهم : (عسى أن يقوم زيد) و (عسى أن يقوم أبواك) و (عسى أن تقوم جواريك) ، فقولك (أن يقوم) رفعٌ : لأنه فاعل (عسى) ففسي فعلٌ ، ومجازها ما ذكرت لك (٦٤) .»

(٦١) المقرب/ ١١٠ .

(٦٢) انظر : المفنى/ ٢ : ١٣٤ ، وشرح التصريح/ ١ : ٢٠٩ ، والأشموني/ ١ : ٢٦٦ .

(٦٣) انظر : شرح التسهيل/ ١ : ٣٩٥ ، وأوضح المسالك/ ١ : ٣٢٤ ، والهمع/ ١ : ١٣١ ،

والأشموني/ ١ : ٢٦٦ .

(٦٤) المقتضب/ ٣ : ٧٠ .



« وإذا كان » يتعين في أخبار هذا الباب أن يعود منها ضمير على الاسم^(٦٥) »
فقد دعا ذلك أبا علي الشلوبين إلى القول بتمام الفعل ، ووجوب أن يكون الاسم
الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد (أن) ، و (أن) ومدخولها : فاعل (عسى^(٦٦)) .

وقد أورد على من أجاز تقديم الخبر على الاسم « لزوم التباس اسم (عسى)
- المبتدأ في الأصل - بفاعل الفعل بعدها ، وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم
الخبر الفعلي الرفع لضمير المبتدأ خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل ، وقد يجاب
بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأنه لا يُخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية ،
وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقديم الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا كما ذكره الشارح
في شرحه على التوضيح ، أفاده سم . وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه
الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم ، كما في الأوضح^(٦٧) .

ويلاحظ على مجوزي توسط الخبر أن أمثلتهم كلها مصنوعة ليس عليها
شاهد من نثر أو شعر يمكن أن يعضد وجهة نظرهم ، وما ورد في النص القرآني
مما يمكن أن يدخل في هذا الإطار آيتان ، هما قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ
مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٦٨) ، وقوله عز من قائل : ﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا
رَشْدًا ﴾^(٦٩) ، فقد رأى أبو حيان أن عسى في الآية الأولى تامة وفاعلها « أن يبعثك
ربك » ولا يجوز كونها ناقصة، و (ربك) اسمها ، و (أن يبعثك) خبرها ؛ لأن (مقاما)
منصوب (يبعثك) ، فيترتب على ذلك الفصل بين الموصول وهو (أن) وبعض صلته
وهو (مقاما) ، وهذا غير جائز^(٧٠) . وقياسا على ما سبق تكون (عسى) في آية
الكهف أيضا ناقصة ؛ لأنه لو جعل (ربي) اسمها لكان فيه فصلٌ بين العامل
والمعمول بأجنبي ؛ لأن (لأقرب) متعلق بالفعل (يهديني^(٧١)) . .

(٦٥) همع الهوامع/ ١ : ١٣١ .

(٦٦) شرح ابن عقيل/ ١٢٤ ، والأشموني/ ١ : ٢٦٦ .

(٦٧) حاشية الصبان/ ١ : ٢٦٦ ، وانظر : أوضح المسالك/ ١ : ٣٢٤ .

(٦٨) سورة الإسراء : آية ٧٩ .

(٦٩) سورة الكهف : آية ٢٤ .

(٧٠) البحر/ ٦ : ٧٢ ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن : القسم الثالث/ ١ : ٤٤٩ .

(٧١) دراسات لأسلوب القرآن : القسم الثالث/ ١ : ٤٥٠ .



كما يلاحظ أيضا أن مناقشاتهم - في أغلبها - منصبة على (عسى) و(أوشك) من الأفعال التي يجوز فيها التمام والنقصان ، وأمثلتهم جميعها تدور في دائرة هذين الفعلين ، إلا ما ورد عن ابن مالك في (شرح التسهيل) من مثال مصنوع هو (طفق يصليان الزيدان) ، وهو مثال ناطق بكون (يصليان) خبرا مقدما لبروز الضمير فيه .

أما ما ورد في شعر أبي تمام مما يمكن أن يلتبس بهذه الظاهرة فأربعة أبيات كانت (كاد) فيها جميعا هي الناسخ المنوط به الدخول على الفعل ، وكان الفعل فيها جميعا - على فرض كونه خبرا مقدما لكاد - محتويا على ضمير مستتر يعود على الاسم المتأخر ، ويتضح ذلك من قوله (٧٢) :

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| ١ - كادتُ تحلُّ طلابهم من جماجمهم | لو لم يحلوا ببذل الحكم ما عقدوا |
| ٢ - طللٌ علقتُ عليه أسأله إلى | أن كاد يصبح ربعه لي مسجدا |
| ٣ - يكاد يجرى الجادي من ماء عط | ففيه ويجنى من متنه الورس |
| ٤ - تكاد تنتقل الأرواح لو تركت | من الجسم إليها حيث تنتقل |

ومع إيماني الجازم بسلامة تعبير أبي تمام في هذا الاستعمال لا أرى ما يراه النحاة من كون الفعل المتوسط بين (كاد) والاسم المرفوع متحملا لضمير الاسم وأنه خبر (كاد) مقدم ، وإنما أرى الاسم فاعلا للفعل التالي لكاد وما تصرف منها ، حتى لا انفصل باسم كاد في البيت الأول بين الفعل (تحل) ومتعلقه (من جماجمهم) ، وفي البيت الثاني بين (يصبح) وخبره (مسجدا) ، وفي الثالث بين (يجرى) ومتعلقه (من ماء عطفيه) ، وفي الرابع بين (تنتقل) ومتعلقه (من الجسم) . أما (كاد) وما تصرف منها في مثل هذا الأسلوب فتكون أداة لا تفيد في الجملة غير المقاربة المجردة، وليس لها دور في تغيير الإعراب ، أي أنها لا تكون حينئذ ذات اسم وخبر .

إن (كاد) في مثل هذا الأسلوب لفظ فرغ من وظيفته الأصلية ، وأصبحت تدل على مجرد معنى ، فالجملة بدونها مكتملة البناء مستوفاة الأركان ، ودور (كاد) فيها

(٧٢) ديوانه / ٢ : ٢٠٠ ، ١٠١ ، ٢٢٦ ، ٣ : ٨ بترتيب إيراد الأبيات .



إفادة معنى من معاني الجهة ، وهو المقاربة ، فهي مؤدية وظيفة الحرف لا وظيفة الفعل.

ك - دخول (أن) على خبر (كاد) :

لم يتفق النحاة على إجازة دخول (أن) على خبر (كاد) ، فقد عده بعضهم من خواص لغة الشعر^(٧٣) ، قال سيبويه : « ويُضطر الشاعر فيقول : كدتُ أن ، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره ، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت ؛ لأنه فعل مثله . و (كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في شعر ؛ لأنه مثل (كان) في قولك : كان فاعلا ويكون فاعلا . وكأن معنى (جعل يقول وأخذ يقول) : قد أثر أن يقول ، ونحوه . فمن ثم مُنع الأسماء ؛ لأن معناها معنى ما يُستعمل بـ (أن) ، فتركوا الفعل حين خزلوا (أن) ، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينقضوا هذا المعنى^(٧٤) . »

ويرى آخرون من النحاة أن دخول (أن) على خبر (كاد) قليل ، وأن تركها أولى ، ولم يقصروا ذلك على الشعر ، مستشهدين بما جاء في حديث عمر رضي الله عنه : « ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمسُ أن تغرب^(٧٥) . »

وأيا ما كان الرأي فقد دخلت (أن) على خبر (كاد) في شعر أبي تمام أربع مرات في قوله^(٧٦) «

ه كتابا : هذا حبيبٌ حبيبٍ
وجنتته من كثرة الوردِ
أقتل بين الورد والأس
من بُعد شقة موردي عن مصدري

١ - كاد أن يكتب الهوى بين عيني
٢ - فاحمر حتى كدت أن لا أرى
٣ - كدت وأخطأت بذكراك أن
٤ - قد كدت أن أنسى ظمأ جواني

(٧٣) الكتاب / ١ : ٣٠٧ ، ٣ : ١٥٩ ، ١٦٠ ، والمقتضب / ٣ : ٧٥ ، والأصول / ٢ : ٢٠٧ ، وكشف المشكل / ١ : ٢٢٧ ، والمقرب / ١٠٨ .

(٧٤) الكتاب / ٣ : ١٢ .

(٧٥) شرح التسهيل / ١ : ٣٩٠ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٣٠ .

(٧٦) ديوانه / ٤ : ١٧٢ ، ١٨٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ بترتيب إيراد الأبيات .



وقد روى التبريزي أن دخول (أن) على خبر (كاد) هو الأصل عند الفراء ، ولا نعلم لهذا الرأي مصدرا غير شرح التبريزي لديوان أبي تمام^(٧٧) .

وإذا كان لإدخال (أن) في خبر (كاد) مسوغٌ من لغة الشعر عند جمهور النحاة، ومن جوازه على قلة عند بعضهم ، فإن إدخال الباء على (أن) هذه بعد دخولها على الخبر مما لم أجد له ذكرا في مصادر النحو التي اطلعت عليها ، سوى قول السيوطي : « وندر دخول الباء في خبر (أوشك) ، قال :

* أعاذل تُوشكين بأن تريني*^(٧٨) «

وقد فعلها أبو تمام مع مضارع (أوشك) في قوله^(٧٩) :

واكبدي يوشك الرقيبُ بأن يمنعني أن أقول : واكبدي

وأما مع (كاد) فقد ورد دخول الباء خمس مرات في قوله^(٨٠) :

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| ١- ملاً الملا عصباً فكاد بأن يرى | لا خُلفَ فيه ، ولا له قُدامُ |
| ٢- فأغضبته أن قلتُ: يا أحسن الورى | وكاد بأن يُفضى إلى الشتم واللعن |
| ٣- فكاد بأن يرى للشرق شرقاً | وكاد بأن يرى للغرب غرباً |
| ٤- وكان أرقَّ وجهٍ ، ثم أضحى | يكاد بأن تُرصَّ به الحجارة |

وهو نوع من الزيادة غير معروف ، إلا أن يكون قياساً على ذلك النادر الوارد في (أوشك) بجامع المشابهة بين الفعلين في كون كل منهما يفيد المقاربة ، وانفرادهما عن بقية أفعال الباب بورود صيغة المضارع منهما في نصوص فصيحة^(٨١) ، وهو قياسٌ على شاهد نادر لم يُعزَّزْ بأخ ولا عُرف له قائل ولا حُدِّد له عصر .

(٧٧) السابق/ ٤ : ١٧٢ ، ٤٥٦ .

(٧٨) همع الهوامع/ ١ : ١٣٠ ، وانظر : الدرر اللوامع/ ٢ : ١٤٨ .

(٧٩) ديوانه/ ٤ : ١٨٨ .

(٨٠) السابق/ ٣ : ١٥٥ ، ٤ : ٢٧٩ ، ٣٠٣ ، ٣٦٧ .

(٨١) أوضح المسالك/ ١ : ٣١٨ .



ويرى التبريزي رأيا آخر هو أن « الشعراء يجترئون على إدخال الباء الخافضة إذا كان بعدها (أن) فيقولون : ظننت بأن أقوم ، وحسبتُ بأن أفعل ، قال الشاعر :

ظننتم بأن يخفى الذى قد صنعتُم وفيما نبئُ عنده الوحيُ واضعُه،(٨٢)
وقد فعل ذلك أبو تمام في قوله(٨٣) :

وتعلمُ بأنه مــــا لأنوا فك إن لم تُروها من خــــلاق

وزيادة الباء في الخبر مطلقا ضربان - كما حكى ابن هشام(٨٤) - : مقيسٌ : في الخبر غير الموجب ، ومسموعٌ يُتوقف فيه على السماع : في الخبر الموجب ، ونقل أن ذلك رأى الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ جزاء سيئةٍ بمثلها(٨٥) ﴾ ، وقول الحماسي :

* ومنعكها بشيءٍ مستطاعُ *

وما ورد في شعر أبي تمام من قبيل الخبر الموجب ، فلعله قياسٌ على هذه النماذج التي رويت عن الأخفش ومن تابعه ، لكن ذلك لا ينفي - على أى الأحوال - غرابة التركيب ونتوءه في شعر شاعر ذي قدر مثل أبي تمام .

ل - تجرد خبر (عسى) من (أن) ، واتصالها بضمير النصب :

حكم إدخال (أن) في خبر (عسى) عكس إدخالها في خبر (كاد) ؛ فالفريق الذى جوّز دخول (أن) في خبر (كاد) على قلة جوّز تجرد خبر (عسى) منها على قلة، والفريق الذى جعل دخول (أن) فى خبر (كاد) خاصا بالشعر جعل تجرد خبر (عسى) من (أن) مقصورا على لغة الشعر أيضا(٨٦) . قال سيبويه : « واعلم أن من

(٨٢) ديوان أبي تمام/ ٣ : ١٥٥ ، ٤ : ٢٠٣ وانظر : ٤ : ١٨٨ .

(٨٣) السابق/ ٢ : ٤٤٧ .

(٨٤) المغني/ ١ : ١٠٢ .

(٨٥) سورة يونس : آية ٢٧ .

(٨٦) راجع : المقرب/ ١٠٧ ، وكشف المشكل/ ١ : ٢٣٦ ، وشرح التسهيل/ ١ : ٢٩٠ ، وجمع

الهوامع/ ١ : ١٢٠ .



العرب من يقول : عسى يفعل ؛ يشبهها بـ (كاد يفعل) ، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبؤسا^(٨٧) ، وقال المبرد : « ولو احتاج شاعرٌ إلى الفعل فوضعه موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه^(٨٨) » .

وقد ورد خبر (عسى) مجردا من (أن) في قول أبي تمام^(٨٩) :

فَعَسَاهُ بَعْدَ التَّمَنُّعِ يَرِثِي لِعَبْدِهِ

بيد أن في البيت ظاهرة أخرى هي اتصال (عسى) بضمير النصب ، وقد جعله ابن مالك جائزا بإجماع ، وقد روى ابن مالك والرضيُّ عن الأخفش في مثل هذا أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع ، مع بقاء (عسى) على عملها^(٩٠) . أما سيبويه فيعد (عسى) في مثل هذا الأسلوب قائمة بوظيفة (لعل)^(٩١) ، وقد غلّطه المبرد في ذلك ؛ « لأن الأفعال لا تعمل في المضمّر إلا كما تعمل في المظهر » ، ورأى أن المنصوب مقدّم على المرفوع^(٩٢) .

وقول الأخفش - على حد تعبير ابن مالك - هو الصحيح ؛ لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له^(٩٣) .

م - دخول (أن) على خبر (لعل) :

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله^(٩٤) :

فَلَعَلَّ عَيْنِكَ أَنْ تُعِينَ بِمَائِهَا وَالدمْعُ مِنْهُ خَاذِلٌ وَمُؤَاسِي

وقد علّق عليه التبريزي بقوله : « عند النحويين أن (لعل) يجب ألا تدخل (أن) »

(٨٧) الكتاب / ٣ : ١٥٨ .

(٨٨) المقتضب / ٣ : ٦٩ .

(٨٩) ديوانه / ٤ : ١٨٣ .

(٩٠) راجع : شرح التسهيل / ١ : ٣٩٧ ، والخزانة / ٥ : ٣٥٠ .

(٩١) الكتاب / ٢ : ٣٧٥ .

(٩٢) المقتضب / ٣ : ٧١ ، ٧٢ .

(٩٣) شرح التسهيل / ١ : ٣٩٧ .

(٩٤) ديوانه / ٢ : ٢٤٢ .



في خبرها ، فيقال : لعلك تقوم ، ويكرهون : لعلك أن تقوم ؛ إلا في الشعر ، كما قال متمم :

لعلك يوماً أن تلمّ مليمَةً عليك من اللائي يدعئك أجدما

وإنما كرهوا مجئ (أن) في هذا الموضع ؛ لأنه مكانٌ يقع فيه اسم الفاعل والفاعل المضارع ، و (أن) وما بعدها في تأويل المصدر ، فكأنه قال : لعلك إمامٌ مليمة ، وجاز ذلك على حذف المضاف كأنه قال : لعلك صاحب إمام مليمة ، وكذلك جميع هذا الباب إنما يحمل على الحذف لدلالة المعنى على الغرض (٩٥) .»

وجعلُ اقتران خبر (لعل) بأن من لغة الشعر هو رأي سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والزمخشري (٩٦) ، وقال ابن يعيش : إن ذلك « إنما ساغ هنا ؛ لأنها بمعنى (عسى) إذ كان معناهما الطمع والإشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها (٩٧) » ، كما قال ابن هشام إن اقتران خبرها ب (أن) كثيرٌ ؛ حملاً على (عسى) (٩٨) .

أما ابن مالك فقال في (إن وأخواتها) : « وإذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً ب (أن) ؛ كقولك : إن الصلاح أن يُعصى الهوى ، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء ، وقد يُستباح في (لعل) حملاً على (عسى) ، ومنه قول النبي ﷺ : لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضربك آخرون (٩٩) .»

ومعنى كلام ابن مالك السابق أنه يجوز اقتران خبر (لعل) ب (أن) في الاختيار ، مستشهداً على ذلك بالحديث الشريف ، والحديث من الصحاح ، وقد

(٩٥) السابق / ٢ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٩٦) الكتاب / ٣ : ١٦٠ ، والمقتضب / ٣ : ٧٤ ، والأصول / ٢ : ٢٠٧ ، وشرح المفصل / ٨ : ٨٦ .

(٩٧) شرح المفصل / ٨ : ٨٧ .

(٩٨) المغني / ١ : ٢٢٣ .

(٩٩) شرح التسهيل / ٢ : ٤٧ .

تحققت من وجوده في (البخارى) بصيغتين كلتاهما يقترن فيها خبر لعلّ بـ (أن) ؛ الأولى : في (كتاب الجنائز) : « إنك لن تُخلف فتعمل عملا صالحا إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضرّك آخرون(١٠٠) » ، والثانية : في (كتاب الفرائض) : « لن تُخلف بعدي فتعمل عملا تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة ودرجة ، ولعل أن تخلف بعدي حتى ينتفع بك أقوام ويضرّك آخرون(١٠١) » .

وإذا كانت الظاهرة قد وردت في الحديث النبوي فمجيئها في الشعر - من وجهة نظرنا - ليس من خصائصه ، وإنما ينبغى قبول دخول (أنّ) في خبر (لعل) قبولا مطلقا ، مع الاعتراف بكون ذلك أقل من التجرد ورودا وأدنى منه فصاحة .

(١٠٠) فتح الباري / ٣ : ١٢٨ .

(١٠١) السابق / ١٢ : ١١ .



(ما) التميمية في شعر أبي تمام

وردت (ما) النافية داخله على الجملة الاسمية في شعر أبي تمام خمس عشرة مرة ، ظهرت في (شرح التبريزي) عاملة عمل (ليس) في ثلاث فقط ، ومهملة غير عاملة في اثنتي عشرة ، منها سبع مرات كان الخبر فيها كلمة القافية أو ما عطف عليه أو ما يشبه القافية كما في التصريح ، مما يعني تحديد الضبط من الشاعر نفسه دون تدخل من ناسخ أو شارح ، وذلك في قوله^(١) : يا هذه أقصرى ما هذه بشرٌ - وما كل خاتم مفضوضٌ - فما السلوُ محرّمٌ - ما عهدُها عندَ الديارِ ذميمٌ - ما ربُّه المكدي ولا المسهومٌ - فقلتُ : لا تُكثروا ما ذاك عائبُهُ - فما البينُ جازعٌ .

في حين ورد الخبر مضبوطا في خمس المرات بالرفع في غير القافية ، وهي قوله^(٢) :

وما يومُ زُرْنَ اللحدَ يومُكَ وَحَدَّهُ - فما أنتَ اللئيمُ - فما الضلوعُ ولا الأحشاءُ جاهلةٌ - وما الدمعُ ثانٍ عَزَمْتِي - وما الشكوى لِنَفْسِي عادةٌ .

أما المرات الثلاث التي ورد فيها الخبر منصوبا فمنها مرة ورد فيها الخبر مضبوطا بالرفع في طبعة أخرى غير نشرة التبريزي^(٣) ، فإذا أخذنا في الحسبان أن موسيقى الشعر في الموضوعين الباقيين لا تفرض النصب ، وإنما يستوى فيهما النصب والرفع ، وذلك في قوله^(٤) :

ما شعره كضئاً لشعري فليمتُ غيظا ولا الخلقى من اكفائي

(١) ديوانه / ٢ : ١٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣ : ٢١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٤ : ١٥٩ ، ٥٨٠ .

(٢) السابق / ٤ : ١٢٣ ، ٤٢٨ ، ٥٢٨ ، ٥٦٨ ، ٤٤٢ بترتيب الورد .

(٣) طبعة دار الكتب العلمية / ٥١٢ .

(٤) ديوانه / ٤ : ٢٩٨ .

وقوله (٥) :

فما الربيعُ على أنس البلاد به أشدَّ خضرةً عودٍ منه في القُحَم

ملنا إلى كون الضبط بالنصب في هذه المواضع ضبط الناسخ ، لا ضبط الشاعر ، وهذا يعني أن أبا تمام يميل إلى لغة بني تميم في إهمال (ما) وعدم قيامها بوظيفة النسخ في جملتها .

يؤازرنا فيما ذهبنا إليه أن أبا تمام مال إلى لهجة تميم في غير هذا الموضع؛ فقد سبق أن وجهنا استعمال (أهْلَك) أفعل تفضيل في شعر أبي تمام على أنه صيغ من (هلك) بمعنى (أهلك) في لهجة تميم ، كما أنه استعمل (أولاء) مقصورة ، والقصر لغة التميميين (٦) .

لكن يبقى السؤال الذي لا بد من إيراده : ما تفسير ورود ظواهر لغوية تنتمي لل لهجة تميم في شعر أبي تمام : حبيب بن أوس ، وهو من قبيلة طيء القحطانية الجنوبية؟

يقول القلقشندي عن (تميم) « قال في العبر : وكانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة ، وامتدت إلى العُدَيْب من أرض الكوفة ، ثم تفرقوا بعد ذلك في الحواضر ، ولم يبق منهم بادية ، وورث مساكنهم غزيرةً من طيء وخفاجة من بني عقيل بن كلب (٧) .»

ويقول عن (طيء) : « وكانت منازلهم باليمن ، فخرجوا منها على أثر خروج الأزد عند تفرقهم بسيل العرم ، فنزلوا بنجد والحجاز على القرب من بني أسد ، ثم غلبوا بني أسد على جبليّ أجأ وسلمى من بلاد نجد ، فنزلوهما فعرفا بجبليّ طيء إلى الآن ، ثم افترقوا في أول الإسلام زمن الفتوحات في الأقطار ، ولهم بطون كثيرة (٨) .»

(٥) السابق / ٣ : ١٨٧ .

(٦) راجع ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٩ من هذا الكتاب .

(٧) صبح الأعشى / ١ : ٣٤٧ .

(٨) السابق / ١ : ٢٢٠ .



ومعنى ما سبق واضحٌ كل الوضوح؛ فقد نزلت طيء في ديار بني تميم حينما اضطرتهم سيل العرم إلى النزوح من جنوب الجزيرة العربية، ومقتضى الاستيطان في بيئة من البيئات والاستمرار فيها زمنا يتيح التغلب على أهل المكان الأصليين وإرث مساكنهم أن يحدث هناك نوعٌ من التأثير والتأثر، وليس شرطاً أن يكون التأثير للغالب، وهذا معناه أن الذين ورثوا ديار تميم من قبيلة طيء قد تأثروا - إن واعي أو غير واعي - بلهجة تميم، فظهرت بعض ظواهرها اللهجية في كلامهم وأشعارهم.

لكن أبا تمام: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ولد سنة ١٨٨ هـ وتوفى سنة ٢٢١ هـ، وكان ميلاده في قرية جاسم (من قرى حوران بسورية)، على حين توفى في الموصل بالعراق^(٩).

وفي هذا الصدد تتحدث المصادر عن أن جيوش المسلمين التي قدمت لفتح الشام كانت نواة القبائل العربية التي استوطنتها، وكانت القبائل اليمنية تؤثر المضي إلى الشام موطن أسلافها، ومن هنا غلب العنصر اليمني على قبائل الشام، وكان جُلّ من قاتل مع معاوية يوم صفين من القبائل اليمنية^(١٠). وهذه الهجرات تعنى - فيما تعنيه - انتقال هذه القبائل بخصائصها اللهجية، سواء أكانت أصلية أم كانت مكتسبة. وفي الشام ولد أبو تمام من أسرة طائية، لا بد أنها تتحدر من أصل سكن من قبل ديار بني تميم واكتسب بعض خصائصهم اللهجية، فظهرت هذه الخصائص واضحة في خلفهم ومنهم أبو تمام الذي ظهرت في شعره بوضوح بعض مظاهر هذه اللهجة، وأوضحها (ما) التميمية التي أشرنا إليها آنفاً.

(٩) خزانة الأدب/ ١: ٣٥٦، ٣٥٧، والأعلام/ ٢: ١٦٥.

(١٠) هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية/ ٤٢.

المطابقة بين الفعل والفاعل

الأصل في الأسلوب العربي ألا تلحق الفعلُ العلامةُ الدالة على العدد إذا كان مرفوعه مشئى أو جمعا ، يقرر ذلك ابن مالك في قوله :

وجرد الفعل إذا ما أسندا ، لاثنين أو جمع ك (فاز الشهدا)

لكن مصادر النحو تقرر أن بعض القبائل العربية مثل : هذيل ، وطىء ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب ، تعامل الفعل معاملة الخبر ، فتلحق به العلامة الدالة على العدد تبعا لمرفوعه^(١). يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، شَبَّهوا هذا بالثناء التي يظهرونها في : قالتُ فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو الفرزدق :

ولكن ديافي أبوه وأمؤه
بحوران يعصرن السليطَ أقرئُهُ^(٢) ،

ولأن أبا تمام من طيء فقد ظهر هذا الاتجاه اللغوي واضحا في شعره حيث استعمل هذه اللفظة أربع عشرة مرة هي بترتيب ورودها في الديوان^(٣) :

١ - فلو أن سيرا رُمْنُهُ لاستطعنه

لصاحبننا شوقا إليك مغارئهُ

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش / ٤١٠ ، ومجاز القرآن / ١ : ١٧٤ ، والبحر / ٦ : ٢٩٧ ، وشرح ابن عقيل / ١٧١ ، وشرح التصريح / ١ : ٢٧٥ .

(٢) الكتاب / ٢ : ٤٠ ، وانظر : ١ : ٢٠ ، وديوان الفرزدق / ٤٤ .

(٣) ديوانه / ١ : ٢٣١ ، ٢ : ١٢٨ ، ١٣١ ، ٢١٤ ، ٢٨٨ ، ٣١٣ ، ٣ : ١٠ ، ٧٤ ، ١٧٨ ، ٤ : ٧٤ ، ٨٢ ، ٥٨٨ ، ٤٩٢ ، ٣٦٠ .



- ٢ - أغرت همومي فاستلبن فضولها
نومي ، ونمّن على فضول وسادي
- ٣ - وغداً تبين كيف غبّ مدائحي
إن ملنّ بي هممي إلى بغداد
- ٤ - شجى في الحشى ترداده ليس يفتر
به صمّن آمالي واني لمفطّر
- ٥ - لتكأء ذنني غمار من الأحـ
لداث لم أدري أيهن أخـوض ؟
- ٦ - بك عاد النضال دون المساعي
واهتدين النبال للأغراض
- ٧ - لولا قبولى نصح العزم مرتحلا
لراكضاني إليه الرحل والحمل
- ٨ - سهلنّ عليك المكرمات فوصفها
علينا - إذا ما استجمعت فيك - أسهل
- ٩ - ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا
هلكن إذن من جهلن البهائم
- ١٠ - لو صحه الدمع لي أو ناصح الكمد
لقلما صحباني الروح والجسد
- ١١ - واني لهم صبر عليه وقد مضى
إلى الموت حتى استشهدا هو الصبر
- ١٢ - يا عبرة الله التي من طرزها
نشأ فكانا القرد والخنزير
- ١٣ - شعبي وشعب عبيد الله ملتئم
وكيف يختلفان الساق والقدم



ولكنه قد شِبِنَ منه الوقائعُ

وقد كان استعمال أبى تمام لهذه اللفظة - على ما يبدو - نابعا عن تمثُّلٍ للهجة قبيلته (طىء) ، ففي البيت الأول « لو روي (لصاحبنا) لكان وجهها ، إلا أنه أنسَ بالنون ؛ لقوله في أول البيت "رُمنَهُ" ، واستطعنه(٤) » ، وهذا يعني « أنه كان يختار إظهار علامة الجمع في الفعل(٥) » ، ولم يكن أسلوب الشعر هو دافعه إليها .

« إن الألف والواو والنون فى ذلك المسموع أحرفٌ ، وإن طيئا وأزد شنوءة دلُّوا بها على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، كما دل الجميع من العرب بالتاء فى (قامت) على التأنيث ، بجامع الفرعية عن الغير ؛ فالمثنى والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر(٦) .»

(٤) السابق / ١ : ٢٣٢ .

(٥) السابق / ٢ : ٢١٤ .

(٦) شرح التصريح / ١ : ٢٧٦ .



تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل

الأصل أنه لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ، إلا في باب (ظَنَّ) وفي (فقد) و (عدم) ؛ قال السيوطي : « تختص الأفعال القلبية بجواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلا والآخر مفعولا ، نحو : ظننتني خارجا ، وأنت ظننتك خارجا ، وزيدٌ ظننه خارجا ، قال تعالى : ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ (١) ، وقال الشاعر : * وَخَلِّتِي لِي اسْمٌ * ، وقال : * وَكُنْتُ أَخَالِنِي * ، وقال : * قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ * ، وقال : * وَحَنَيْتَ وَمَا حَسِبْتَكُ أَنْ تَحِينَا * ، وقال : * وَخَالَهُ مُصَابَا * . وهل يجوز وضع (نفس) مكان الضمير الأول ، نحو : ظننت نفسي عالمة؟ خلاف ؛ قال ابن كيسان : نعم ، والأكثر : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال ، لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتكَ ، ولا زيدٌ ضربتهُ ، بالاتفاق (٢) .»

وفي ديوان أبي تمام ورد قوله (٣) :

أطفأت نارَ هواك من قلبي وحللتني من عروة الحب

فعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل في فعل غير قلبي ، ولا وجه لتخريجه إلا أنه يكون المراد : وحللت نفسي من عروة الحب ، فحذف المضاف ، وأحل المضاف إليه محله ، وذلك كما ذهب بعض النحاة في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٤) عند من يجعل (لهم) معطوفا على (لله) و (ما) معطوفة على (البنات) ، أي : ولأنفسهم ما يشتهون . قال الفراء : «ولو

(١) سورة العلق : آية ٧ .

(٢) همع الهوامع / ١ : ١٥٦ ، وانظر : كشف المشكل / ١ : ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(٣) ديوانه / ٤ : ٦٢ .

(٤) سورة النحل : آية ٥٧ .



www.alukah.net
كائنات نصبا على (ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون) لكان ذلك صواباً^(٥) ، وقال
الزمخشري : « ويجوز في (ما يشتهون) الرفع على الابتداء ، والنصب على أن يكون
معطوفاً على (البنات) ، أي : وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور^(٦) . »

ولا ينفي ذلك أن بعض النحاة رفض التخريج المذكور في الآية ، حتى قال
الزجاج : « ما : في موضع رفع لا غير ، المعنى : سبحانه ولهم الشيء الذي يشتهون
، كما قال : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾^(٧) فإن قال قائل : لم لا يكون المعنى :
ويجعلون لهم ما يشتهون ؟ قيل : العرب تستعمل في هذا الموضع : جعل لنفسه ما
يشتهى ، ولا يقولون : جعل زيدٌ له ما يشتهى ، وهو يعنى نفسه^(٨) ، وقال ابن هشام
: « بل إذا قدر (لهم) معطوفاً على (لله) ، و (ما) معطوفة على (البنات) ، وذلك
ممتنع في الظاهر ؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ، إلا في
باب (ظن) وفقد ، وعدم ، نحو : ﴿ فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٩) - فيمن ضم
الباء - ، ونحو : ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾^(١٠) ، ولا يجوز مثل : زيدٌ ضربهُ ، تريد ضرب
نفسه ، وإنما يصح في الآية العطفُ المذكور إذا قدر أن الأصل : ولأنفسهم ، ثم
حذف المضاف ، وذلك تكلف . ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوافي قدروا
العطف المذكور ، ولم يقدرُوا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به^(١١) . »

وإذا كان كتاب الله لا بد أن يُحمل على أفصح الوجوه في العربية ، وبخاصة
إذا لم يكن هناك مرجحٌ لأحد الوجهين على الآخر ، فإن تخريج قول أبي تمام على
هذا الوجه أمرٌ لا محيص عنه ؛ لأنه الوجه الأوضح لفهم الأسلوب . وقد يكون اتصال
الضميرين مقصوداً من الشاعر دلالةً على سرعة تعدي الفعل من الفاعل إلى
المفعول ، بحيث تنعدم المسافة بين التفكير في الحل ومباشرته كما إنعدمت
الفوارق اللفظية بين الفاعل والمفعول ، إلا من نون الوقاية التي لا يمكن النطق
بالجملة صوتياً إن لم تُوجد ، وهذا أدلُّ على الرغبة العارمة في الهروب من هذه
العلاقة ، والإصرار القادر على الفكاك من أسرها .

(٥) معاني القرآن / ٢ : ١٠٥ . (٦) الكشاف / ٢ : ٤١٤ . (٧) سورة الطور : آية ٢٩ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ٣ : ٢٠٦ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس / ٢ : ٣٩٨ .

(٩) سورة آل عمران : آية ١٨٨ . راجع : الإتحاف / ١٨٣ .

(١٠) سورة العلق : آية ٧ . (١١) المغني / ٢ : ٥٥ .



قلب التركيب عند أمن اللبس

قد تتوسع العربية في بعض الأساليب ، اعتمادا على فهم المعنى ، وركونا إلى كون اللبس بين الأساليب مأمونا ، لاتضاح العلاقات الحقيقية بين الكلمات ، وعدم غموض المراد الأصلي من التعبير ، ومن ثم قيل : أدخل فوه الحجر ، مرادا به : أدخل الحجر فاه ، كما قيل : أدخلت في رأسي القلنسوة ، اعتمادا على فهم المراد الحقيقي ، وهو : أدخلت في القلنسوة رأسي ، وكذا في قول الشاعر :

تري الثورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ
والمعنى : مدخل رأسه الظل (١) .

ومما أورده أبو تمام من هذا القبيل قوله (٢) .

جَرَحِيْ إلى جَرَحِيْ كأن جلودهم تُطَلِّي بها الشَّيْآنُ والعُلَامُ
أي : تُطَلِّي بالشَّيْآن والعُلَام .
وقوله (٣) :

وقد أخليتُ حَبْكَ من ضلوعي وكان مُوشِحاً قلبي وصدري
والمراد : أخليتُ ضلوعي من حبك .

والمعنى في كلا البيتين واضحٌ ومفهومٌ لا لبس فيه ، والمراد الحقيقي للشاعر ناصعٌ لا ظلال عليه ، بيد أن في القلب الذي استعمله الشاعر من البلاغة ما ليس

(١) الكتاب/ ١ : ١٨١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ديوانه/ ٣ : ١٥٧ .

(٣) السابق/ ٤ : ٣٨ .



في الأسلوب الأصلي ، فالشيان دم الأخوين - كما قرر التبريزي - والعلامة : الحناء ، فأصبحت الجلود من كثرة ما أتخذت بالجراحات وغطيت بالدماء صالحة لأن تكون طلاء للأشياء التي من طبيعتها أن تتخذ طلاء لغيرها ، وهذا أدل على كثرة الدماء ، وأبلغ في الإثارة ، وأوقع في إظهار صورة الذل التي صار إليها أعداء الممدوح ، ولم تكن كل هذه المعاني لتظهر بغير هذا القلب الذي اجترأ عليه أبو تمام .

وكذلك الأمر في البيت الثاني ، فهو لم يُخَلِّ ضلوعه من الحب كما هو مقرر معروف ، وإنما أخلى الحب من ضلوعه ، فكأن الحب يسربله ويغطي كل جزء فيه ، لا يترك له منفذا للهرب ولا ثغرة للفكاك ، فإذا استطاع التخلي عن هذا الحب والفكاك من أسر هذا الهوى الطاغى كان ذلك أدل على قوة إصراره ونفاذ عزمته ومضاء رجولته ، ويرشح إرادة ذلك قوله في الشطر الثاني :

وكان مَوْشِحاً قلبي وصدري

فالحب هو الموشح للقلب والصدر ، وهو المسربل لهما ، لا العكس كما هو معلوم ، ومن ثم أدت الصورة ما أريد لها أن تؤديه من إثارة ذهن القارئ أو السامع بما لا عهد له به ، فيتلقى مراد الشاعر بعد ذلك وكله وعي وإدراك ، ينفذ المعنى إلى كيانه نفاذاً ، متجاوزاً بذلك ظاهر السمع ، وغائصاً به في قرار القلب .

وقد سمع من كلام العرب : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، برفع أولهما ونصب ثانيهما ، « فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) ، وأهملوا الحركة ، إذ لا يصح أن يُسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار ، فعلم أيُّهما فاعل وأيُّهما مفعول^(٤) » ، وقد جعل ابن الطراوة ذلك قياساً مطرداً ، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : « فتلقي آدم من ربه كلمات » بنصب (آدم) ورفع (كلمات)^(٥) ، وإن كانت هذه القراءة قد وُجِهت توجيهها آخر : « والمعنى - والله أعلم - واحد ، لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته . وفي قراءتنا

(٤) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٢٣٤ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٧ ، وانظر : شرح التصريح / ١ : ٢٧٠ ، والسبعة / ١٥٤ .



﴿ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (٦) ، وفي حرف عبدالله ، لا ينال عهدي الظالمون (٧) .»

وقد جَوَّدَ الزجاج قراءة عبد الله بن مسعود السابقة ، وإن أوصى ألا يقرأ بها لمخالفتها خط المصحف ، فقال : « وقد قُرئت : ﴿ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ ، والمعنى في الرفع والنصب واحد ؛ لأن النِيلَ مشتملٌ على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه منفيٌّ عنهم . والقراءة الجيدة هي على نصب (الظالمين) ، لأن المصحف هكذا فيه ، وتلك القراءة جيدة بالغة ، إلا أنني لا أقرأ بها ، ولا ينبغي أن يقرأ بها لأنها خلاف المصحف (٨) .»

وليس التخريج السابق - في قراءتي ابن كثير وابن مسعود - بصالح - من وجهة نظرنا - في قراءة أبي الشعثاء : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّهُ ﴾ برفع (إبراهيم) ونصب (ربُّه) (٩) ، فلا يمكن أن يقال فيها : لأن من ابتلاك فقد ابتليته . ولكن الممكن أن يقال إن علاقة الإسناد قد اتضحت ، وفُهم المعنى ، فأمن اللبس ، فساغ القلب - على مذهب في العربية - كما رأى ابن الطراوة ، ولا بد أن يكون لهذه المخالفة - كما سبق أن بينا في بيتي أبي تمام - تأثيرٌ بلاغي . إذ هي كسرٌ للمألوف في اللغة ومعانيها المعجمية والعلاقات بين مفرداتها ، وفي هذا الخروج على المألوف - على أقل تقدير - إثارة للانتباه وحرصٌ على تركيز ذهن المتلقى كي يفهم المراد ويتلقى ما أريد له أن يتلقاه .

(٦) سورة البقرة : آية ١٢٤

(٧) معاني الفراء / ١ : ٢٨ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ١ : ٢٠٥ .

(٩) سورة البقرة : آية ١٢٤ ، وانظر : المختصر / ٩ .



حكاية المزد أو المركب

تحكى الكلمات والتراكيب فى اللغة العربية ، وقد تعرض النحاة لإعراب مثل هذه المحكيات - خاصة فى باب العلم المنقول من المركب الإسنادي - ، والأصل فى مثل هذه المنقولات أن تُحكى على ما كانت عليه قبل النقل ، خاصة إذا كانت جملة ، قال المبرد : « فمن الحكاية أن تُسمى رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه فى بعض ، نحو تسميتهم : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ . فما كان من ذلك فأعرابه فى كل موضع أن يسلم على حالة واحدة ؛ لأنه قد عمل بعضه فى بعض ، فتقول : رأيت تأبط شرا ، وجاءني تأبط شرا ، فمن ذلك قوله :

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ
وقوله أيضا :

إن لها مُرْكَنًا إِرْزِيًا
كأنه جبهة ذُرِّي حَبًّا

وقال الآخر :

وجدنا فى كتاب بني تميم أحقُّ الخيل بالركض المُعارُ
فلم يجز فى هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل ، ف (أحقُّ الخيل) رفعٌ بالابتداء ، و (المعارُ) خبره ، فهذا بمنزلة الفعل ، وعلى هذا يُنشد بيت
ذى الرمة .

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلتُ لصيّدح : انتجعي بلالا



لأن التأويل سمعت من يقول : الناسُ ينتجون غيثاً ، فحكى ما قال ذلك، فقال:
سمعت هذا الكلام^(١) .»

« وربما أضيف صدرُ ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً نحو : جاء برق
نعره. واحترز عن المضمّر نحو : برقتُ وخرجتُ مسمىً بهما ، فلا يجوز فيهما إلا
الحكاية ، وأجاز بعضهم إعرابه، فتقول : هذا قمتُ ، ورأيتُ قمتاً ومررتُ بقمت^(٢) .»

أما إن كان المحكيُّ كلمة - خاصة إذا كانت من المبنيات - فيجوز فيها تركها
علي حالها قبل النقل ، كما روى : (إن الله ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ) ، ومنهم من يقول :
عن قيلٍ وقالٍ ، لما جعله اسماً . قال ابن مقبل :

أصبح الدهرُ وقد ألوى بهم غير تقوَالك من قيلٍ وقالٍ
والقوافي مجرورة^(٣) .

وقد استغل أبو تمام كلتا الإمكانتين في شعره ، فمن التراكيب والمفردات التي
استعملها اسماً مظهراً علامة الإعراب في آخرها قوله^(٤) :

ما كنت أحسبُ أن الدهر يمهلني حتى أرى أحداً يهجوهُ لا أحدُ

وقد يرى بعض الناس أن (لا أحدُ) هنا من القسم الآخر الذي حُكي فيه
التركيب بلفظه الأصلي ، بيد أنا نرى أن أصلها (لا أحد) بنفى الجنس ، فأعربت
وظهرت على آخر التركيب علامة الفاعلية ، وهي الضمة ، وهذا أبلغ في الهجاء ،
وأنكى للمهجو من أن تكون (لا) لنفي الوحدة.

ومثلها قوله^(٥) :

(١) المقتضب/ ٤ : ٩ ، ١٠ ، وانظر : الكتاب/ ٣ : ٢٢٦ - ٢٣٠ ، وشرح ابن عقيل/ ٤٥ ، ويس على
التصريح/ ١ : ١١٧ .

(٢) حاشية الصبان/ ١ : ١٣٣ .

(٣) الكتاب/ ٣ : ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وانظر : شرح الكافية/ ٢ : ١٤٠ ، والخزانة/ ٧ : ٣١٩ .

(٤) ديوانه/ ٤ : ٣٤٠ .

(٥) السابق/ ٤ : ٣١١ .



هَبْ مَنْ لَهُ شَيْءٌ يَرِيدُ حِجَابَهُ مَا بَالُ لَا شَيْءٍ عَلَيْهِ حِجَابُ
حيث ظهرت علامة الجر في المضاف إليه : (لا شيء) الذي كان أصله : (لا شيء) .

ومن المفردات - وإن كانت مغنيّةً عن جُمَلها - قوله (٦) :

تَقُولُ إِنْ قَلْتُمْ : لَا لَا مَسْلَمَةَ لِأَمْرِكُمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قَلْتُمْ نَعْمَا
مَا زَالَ يَخْضَعُ مُذْ أَوْرَقْتَ لِي عِدَّةً فَكَيْفَ يَصْنَعُ لَوْ قَدْ أَثْمَرْتُ نَعَمْ

ف (نعم) في البيت الأول منصوبة مفعولاً به لقلتم ، وفي الثاني مرفوعة فاعلاً لأثمرت .

وكذلك الشأن في قوله (٧) :

أَعْبَدَ اللَّهُ دَعَا لَوْأً وَوَلِيَّتَا فَقَدْ أَصْبَحْتَ يَا مَسْكِينُ مَيْتَا

وقد شدد (لو) ؛ لأن « المسمى بحرفين يضعفُ ثانيهما ، أو يُرد ما حذف منه إن كان محذوفاً منه ، إن كان لنا نحو : لو وكَيّ ، فيرد آخرهما [كذا في النص ، ولعله : فَيُضَعَّفُ آخرهما] ، ونحو : قُلْ وَبِعِ وَخَفْ ، فيقال : قُلْ وَبِعِ وَخَفْ بالتضعيف أو : قُولِ وَبِيعِ وَخَافِ بالردِّ ، وإلا بأن كان حرفاً صحيحاً فلا يضعف ك (من) و(عن) ، بل يعربان كيد ودم (٨) .»

ومما استعمله أبو تمام اسماً محكياً على أصل النطق به قوله (٩) :

١ - وَمَا زَالَ مَنَشُورًا عَلَى نَوَالِهِ وَعِنْدِي حَتَّى قَدْ بَقِيَتْ بِلَا عِنْدِي
٢ - نَعَمْ الْفَتَى عَمْرُفِي كُلِّ نَائِبَةٍ تَعْرُو ، وَقَلَّتْ لَهُ نَعْمَ الْفَتَى عَمْرُ
٣ - كَانَ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا كَانَ فَتَنَتْنِي إِلَى قَوْلِهِ الْأَسْمَاعُ وَهِيَ رَوَاغِبُ

(٦) السابق / ٣ : ١٧٤ ، ٤ : ٤٩١ .

(٧) السابق / ٤ : ٣٢٥ .

(٨) همع الهوامع / ٢ : ١٥٤ .

(٩) ديوانه / ٢ : ٦٧ ، ١٨٨ ، ٤ : ٤١ ، ٧٧ ، ٣٥١ .



- ٤ - لهفي عليك وما لهفي بمجدية ما لم يزرِك بنفسى حرُّ ما أجد
٥ - أفىً تنظم قول الزور والفندِ وأنت أنزُرُ من لا شىء في العدد
ويمكن أن يعدَّ من كلا القبيلين (لا) في قوله (١٠) :

- ١ - فلا تجعل جوابك في يدي لا فاكُتب ما رجوتُ على الجليد
٢ - تقول إن قلتُم لا لا مسلمةً لأمركم ، ونعم إن قلتُم نعماً

ولا يمكن أن تنحاز (لا) فى هذين البيتين إلى قبيل دون الآخر ؛ لأنها تُعد حينئذ من قبيل الاسم المقصور ، فهل هى مما حُكى على أصل وضعه ؟ أو مما استعمل اسماً مُتناسياً فيه شكله الأصلي ؟ تساؤل غير ذي جدوى ما دامت الحركة مقدرة ، وما دام التعرض لها غير ذي تأثير .

فكل كلمة ذكرت وأريد بها لفظها ساغ فيها « أن تتصرف تصرف الأسماء ، وإن كان الذي أريد بها لا يتصرف ، وأن تُعرب ، فيقال حينئذ : ضربٌ فعلٌ ماضٍ ، وليتُ حرفٌ ينصب ويرفع ، بتأويل : هذا اللفظ كذا ، وأن يُحكى أصلها ، فيقال مثلاً ضربَ فعلٌ ماضٍ بفتح الباء ، وليتَ حرفٌ ينصب ويرفع : بفتح الآخر من كلمة (ليت) ، والأكثر الحكاية (١١) .»

والذى يصدق على الكلمات المفردة يصدق على المركبات ، فيجوز فيها تركها على حركتها قبل استعمالها كلمة مفردة ، ويجوز فيها تناسى الحركة الأصلية ومعاملتها على حسب ما يقتضيه موقعها النحوي الجديد الذى حلت فيه ، وهو ما فعله أبو تمام ؛ فاستخدم (لا شىء) في مرة ثابتة على ما كان لها من بناء قبل استعمالها اسماً ، وفى مرة أخرى تناسى هذا الأصل معاملاً إياها بحركة إعرابية اقتضاها موقعها النحوي ، وهى فى كلتا الحالتين كلمة واحدة مركبة استعملت استعمالاً جديداً على أنها وحدة معجمية ، كما يرى ستتكيفتش (١٢) .

(١٠) السابق/ ٢ : ١٣٤ ، ٢ : ١٧٤ .

(١١) بحر العوام/ ١٢٠ ، وانظر : شرح الكافية/ ٢ : ١٤٠ ، والمغنى/ ١ : ١٣٥ .

(١٢) العربية الفصحى الحديثة/ ١١٠ ، ١١١ .



والاعتداد بمثل هذه المركبات على أنها وحدة معجمية جديدة وأن (لا) نازلة منها منزلة بعض حروف الكلمة من بعض هو الذي أهّلها - كما يرى الأستاذ شوقي أمين^(١٣) - لقبول أداة التعريف فيما شاع على السنة مثقفي هذه الأيام من مثل اللامتناهي واللامعقول ، ولا ضير من أن يُسمى باسم (المركب المنفي) - كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمام حسان - فلا مشاحة في المصطلح^(١٤) .

أما الأستاذ الدكتور شوقي ضيف فيرى أن (لا) النافية غير عاملة ، وأن ما بعدها ينصب أو يرفع أو يجر على حسب موضعه من الجملة^(١٥) ، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد حسن الذي يعد (لا) مقحمة بين متضامين يتطلب كل منهما الآخر ، ومفهوم (الإقحام) يعني أنه يحفظ لها تفردا ، وبذا يعرب ما بعدها بحسب حاجة ما قبلها رفعا ونصبا وجرا ، ولكنه مع ذلك يرى أنها في مثل هذه الاستعمالات كلها كالجزء من الكل^(١٦) ، وهذا يتعارض مع القول بأنها مقحمة بين متضامين.

وإني لأميل - في النهاية - ميل ستكيفتش ، والأستاذ الدكتور تمام حسان ، والأستاذ شوقي أمين في الاعتداد بأمثال هذه التركيبات المنقولة على أنها تعامل -حين تنقل - كوحدة معجمية واحدة لا انفصام بين أجزائها ، ويجوز فيها أن تعامل إعرابيا بحسب حاجة موقعها النحوي ، وأن تترك على حركتها الأصلية وتقدر عليها الحركات بسبب الاحتفاظ بحركة الحكاية ، وهذا أفضل من القول بأن (لا) مقحمة وأن ما بعدها يأخذ حركته الإعرابية بحسب موقعه ؛ لأن من رأى ذلك من الباحثين رأى أن مثل قول أبي تمام :

وَأَنْتَ أَنْزَرُ مِنْ لَأِ شَيْءٍ فِي الْعَدَدِ

(١٣) السابق / ١٢٦ ، ومصادرهما .

(١٤) السابق . نفسه ومصادرهما .

(١٥) السابق / ١٢٥ ، ١٢٦ ، ومصادرهما .

(١٦) السابق / ١٢٤ ، ومصادرهما .



كلماتٌ لم تُستوعب تماماً ؛ لأنها تركت على بنائها الأصلي ، ولو استُوعبت
لكانت مجرورة منونة كما تقول : من شيءٍ^(١٧) ، وهذا نتيجة حتمية للقطع بإقحام
(لا) ، وافترض إعراب ما بعدها .

إن ما ذهب إليه النحاة من قديم صادق على هذه المركبات كل الصدق ، وما
انتهى إليه مجمع اللغة العربية من قرار ذي شقين لا يخرج عما رآه النحاة في
المحكيات ، فقد انتهى المجمع إلى إجازة مثل هذا الاستعمال على أحد
توجيهين^(١٨) :

أ - اعتبار (لا) النافية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما
قبلها .

ب - اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها ، ويعرب المركب بحسب موقعه في
الجملة .

ولا يخرج القرار في شقيه عما قرره النحاة في الحكاية ، إلا في اختصاصه
بتركيب معين مما شاع على الألسنة .

(١٧) النحت في اللغة العربية / ٤١ .

(١٨) العربية الفصحى الحديثة / ١٢٦ .



في حروف الجر

ما ورد من قضايا حروف الجر في شعر أبي تمام ظواهر- في الأعم الأغلب- غير فاشية ، وإنما ورد أغلبها مرة أو مرتين . وإليك ذلك .

أ - جر الكاف للضمير :

أجمع النحاة على أن الكاف من الحروف التي لا تجر إلا الظاهر ، وأن جرها للضمير ظاهرة خاصة بالشعر . قال سيبويه : « إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا في الكاف ، فيجرونها على القياس قال العجاج :

وَأُمٌّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقال العجاج :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَالًا

كَهْ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا

شبهوه بقوله : له ولهن . ولو اضطُرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كى . وكى خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة^(١) ، وجاء في (مجالس ثعلب) : « وما رأيتُ كإياك : لم يجئ إلا في الشعر وأنشد :

فَأَحْسِنُ وَأَجْمِلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يَأْسُرْ كإِيَاكَ آسِرُ ،^(٢)

(١) الكتاب/ ٢ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، وانظر : همع الهوامع/ ٢ : ٣٠ ، ٣١ ، والأشموني/ ٢ : ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) مجالس ثعلب/ ١٦١ ، وانظر الخزانة/ ١٠ : ١٩٤ ، ١٩٥ .



ويرى ابن مالك أن « دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ، وعلي (أنت) و (إياك) وأخواتهما أقل (٣) » .

ومعنى كلام ابن مالك إجازة دخولها على المضمرة في غير الشعر ، وهو مالا نعرفه لغيره .

وقد جرّت الكافُ الضميرَ المنفصل للمخاطب في قول أبي تمام (٤) :

وكنْتُ إذْ ن كَأَنْت ، فإِنْ مِثْلِي إِذَا مَا كَانَ مِثْلَكَ كَانَ كَلْبًا

وهو قياسٌ علي ما ورد عن النحاة مجوزًا للشعراء .

ب - زيادة (من) في الإيجاب :

يشترط جمهور النحاة لزيادة (من) ثلاثة شروط :

(١) أن يتقدمها نفي أو استفهام .

(٢) أن يكون مجرورها نكرة .

(٣) أن يكون مدخولها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ .

لكن أبا الحسن الأخفش أجاز زيادتها في الإيجاب وكون مجرورها معرفة ، قال في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا (٥) ﴾ : « صَيَّرَ (من) زائدة وأراد : قَصَصْنَا (٦) » ، وقال : « فَإِنْ قَلت : إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ : قَالَ : ﴿ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مَنْ سَيِّئَاتِكُمْ (٧) ﴾ ، فَهَذَا لَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ وَلَا نَفْيٍ ، وَتَقُولُ : زَيْدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا ، تَرِيدُ : هُوَ أَفْضَلُهَا ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ : قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَّ عَنِّي حَتَّى أَذْهَبَ ، يَرِيدُونَ : قَدْ كَانَ حَدِيثٌ (٨) » .

(٣) التسهيل / ١٤٧ .

(٤) ديوانه / ٤ : ٣٠٤ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٠١ .

(٦) معاني الأخفش / ٣٠٧ .

(٧) سورة البقرة : آية ٢٧١ .

والقراءة بالنون وجزم الراء من (نكفر) لنافع وحمزة والكسائي ، كما في : السبعة / ١٩١ .

(٨) معاني الأخفش / ٩٩ ، وانظر أيضا صفحات : ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ .

وعلى مذهب الأخفش هذا يُخْرَجُ قول أبي تمام^(٩) :

أشيبانُ عمَّتْ نارُها من مصيبةٍ فما يُشْتَكَى وجدٌ إلى غيرِ واحدٍ
وقوله^(١٠) :

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصم تصولُ بأسيافٍ قواضٍ قواضب
وهذا أولى من تخريج البيت على مذهب سيبويه - كما يقول أبو العلاء - علي
أن فيه حذف المفعول ، فكأنه قال : يمدون سواعد ، أو غيره^(١١) .

ج - استعمال حروف الجر أسماء :

استعمل أبو تمام (عن) اسما في قوله^(١٢) :

إلى خالدٍ راحتُ بنا أرحبيةً مرافقها من عن كراكرها نُكْبُ
أي : من جانب كراكرها .

كما استعمل الكاف اسما في قوله^(١٣) :

ولم أرَ كالمعروف تُدعى حقوقه مغارمٌ في الأقبام وهي مغانمُ
ولا كالعلا ما لم يُرَ الشعرُ بينها فكالأرضُ غُفلا ليس فيها معالم

ولا خلاف بين النحاة على جواز استعمال (عن) و (الكاف) اسمين في لغة
الشعر ، كما في قول العجاج :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهمُ

وقول قطري بن الفجاءة :

ولقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارةً وأممامي

(٩) ديوانه / ٤ : ٧١ .

(١٠) السابق / ١ : ٢١٣ .

(١١) السابق نفسه .

(١٢) السابق / ١ : ١٨٩ .

(١٣) السابق / ٣ : ١٧٩ .



لكن الخلاف في إجازة مجئ الكاف اسما في اختيار الكلام حيث أجاز ذلك بعض النحاة ، ويمكن للكاف أن تقع مفعولة كما في قول أبي تمام : ولم أر كالمعروف ، أو معطوفة كما في : ولا كالعُلا ؛ لأنها حينئذ بمعنى (مثل^(١٤)) .

د - إنابة حروف الجر عن بعضها :

يطرح النحاة لكل حرف من حروف الجر معاني متعددة ، من بينها أن يقوم الحرف بوظيفة حرف آخر ، حتى لتحسب أن قيام كل حرف بوظيفة غيره أمرٌ مباحٌ مادام اللبس مأمونا والمعنى مفهوما^(١٥) .

وكان أبو تمام على وعى باللغة وتصرفاتها ، ومن ثم ظهر هذا في بعض أبياته ففى قوله^(١٦) :

لم تطلع الشمسُ فيه يومِ ذاكِ على بانِ بأهلٍ ولم تغربْ على عَزْبِ

استعمل الباء بمعنى (على) ؛ لأن « أهل اللغة يختارون : بني فلانُ علي أهله ، ويكرهون : بني بها ، وأصل ذلك أنهم كانوا إذا أعرسوا بنوا القباب على العرائس ، والمتعارف في كلامهم : بني على المرأة قبة ، ولا يمنع القياس دخول الباء في هذا الموضع ، ويكون المعنى : بني بأهله ، أي : من أجلهم ، كما يقال للرجل : خذْ هذا بما فعلت في الدهر الأول ، أي : من أجله^(١٧) .»

ومثل هذا التخريج الذي ساقه أبو العلاء لا يُخرج الباء عن أن تكون بمعنى اللام ، أي : بني لأهله ، وهو نوعٌ من النيابة ، فلتكن النيابة - إذن - على أصل الاستعمال ، بأن تكون الباء بمعنى (على) ، كما وردت في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِقَنْطَارٍ^(١٨) ﴾ أي : على قنطار .

(١٤) راجع : المفني / ١ : ١٣١ ، ١٥٤ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٣١ ، ٣٦ ، والأشموني / ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(١٥) راجع : أوضح المسالك / ٣ : ٢١ - ٥٢ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٢٨ - ٣٥ ، والأشموني / ٢ : ٢١٠ - ٢٢٩ .

(١٦) ديوانه / ١ : ٦١ .

(١٧) السابق : نفسه .

(١٨) سورة آل عمران : آية ٧٥ .



وفي قوله (١٩) :

هيهات زُعزعت الأرضُ الوقورُ به عن غزو مُحْتَسِب لا غزو مُكْتَسِب

أدت (عن) وظيفه التعليل ، فهي بمعنى (من) أو اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿وما نحنُ بباركي آلهتنا عن قولك﴾ (٢٠) أي : لأجله ، « فلو قيل في الكلام : زُعزعت الأرضُ به من أجل الغزو ، أو للغزو ، أو بالغزو ، لا تحمل ذلك كله (٢١) . »

أما في قوله (٢٢) :

خُبِدِعْتُ لئن صدقتُ أنْ غُيَابَةً تَكْشَفُ إِلَّا عن وجوه الهياثم

فقد استعمل (عن) بمعنى الباء ، أي : تكشف بوجوه الهياثم .

وفي قوله (٢٣) :

نعمة الله فيك لا أسأل الله إلا إليها نَعَمِي سوى أن تدوما

استعمل (إلى) بمعنى (مع) ، كما في قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٢٤) أي : مع الله .

وقد أدخل أبو تمام (مُنْذُ) على (لذن) في قوله (٢٥) :

خُلِقْتُ ربيعةً مُنْذُ لذن خُلِقْتُ يداً جُشَمُ بن بكر كَفُها والمعصمُ

والأصل في (مُنْذُ) و (مُنْذُ) أن تدخل على وقت معين لا مبهم ، ماضٍ أو حاضر لا مستقبل (٢٦) ، فإن ورد بعدهما اسمٌ مرفوع فهما مبتدآن وما بعدهما خبر

(١٩) ديوانه / ١ : ٧١ .

(٢٠) سورة هود : آية ٥٣ .

(٢١) ديوانه / ١ : ٧١ .

(٢٢) السابق / ٤ : ١٣٤ .

(٢٣) السابق / ٣ : ٢٣٠ .

(٢٤) سورة الصف : آية ١٤ .

(٢٥) ديوانه / ٣ : ١٩٨ .

(٢٦) الأشموني / ٢ : ٢٠٧ .



وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ (كان) تامة . أما إن دخلتا على جملة اسمية أو فعلية فهما حينئذ ظرفان باتفاق، وإن دخلا على مفرد مجرور فهما حرفا جر (٢٧) .

ولا تفسير لقول أبي تمام إلا أنه استعمل (مُنْذ) في البيت استعمال (مِنْ) ،
و(من) من الأحرف التي تدخل على (لذن) باتفاق كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ
لُدُنَّا عَلَمًا (٢٨) ﴾ ، وإيراد (مذ) و (مُنْذ) بمعنى (مِنْ) مما قال به بعض النحاة ، قال
السيوطي عنهما : « وقيل : اسمان بمعنى (مِنْ) في ماضٍ ، و (في) في حاضر ،
و(مِنْ) و (إلى) في معدود (٢٩) » ، كما أن العكس ، وهو استعمال (مِنْ) بمعنى (مُنْذ) أو
(مُنْذ) قيل به أيضا ، قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ
أَوَّلِ يَوْمٍ (٣٠) ﴾ : « يُريد : منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ،
يريد : منذ ، و (من أول يوم) يريد به أول الأيام (٣١) » .

فلاستعمال أبي تمام - إذن - ما يسوّغه من آراء النحاة .

(٢٧) أوضح المسالك / ٣ : ٦٠ - ٦٤ .

(٢٨) سورة الكهف : آية ٦٥ .

(٢٨) همع الهوامع / ١ : ٢١٦ .

(٣٠) سورة التوبة : آية ١٠٨ .

(٣١) معاني الأخفش / ٣٣٧ .



الجر على المجاورة

ورد الجر على المجاورة في شعر أبي تمام مرتين في بيت واحد هو قوله^(١) :

له كل يوم شملٌ مجدٍ مؤلّفٍ وشملٌ ندى بين العفاة مُشْتَتٍ

فالنعت بـ (مؤلف) و (مشئت) إنما هو لـ (شمل) في الصدر والعجز ، وليساً
نعنا لـ (مجد) ولا (ندى) ، لكنه جرّ (مشئت) على المجاورة لـ (ندى) مدفوعاً إلى
ذلك بحكم حركة الروي التي وردت في القصيدة كلها كسرة . أما في الشطر الأول
فلا تفسير لجر (مؤلف) - وكان يمكنه بلا مخالفة أن يرفعه - إلا المواءمة بين
الشكل في الشطرين ، والاتّساق بين المذهب الإعرابي في المصراعين . وله من
سابق كلام العرب ومن معالجة إمام النحاة - وغيره - ما يسوّغ له هذا الاستعمال .
قال سيبويه : « وقد حملهم قربُ الجوار على أن جرّوا : هذا جُحِرُ ضَبٌّ خرب ،
ونحوه^(٢) » ، كما قال : « ومما جرى نعنا على غير وجه الكلام : هذا جُحِرُ ضَبٌّ
خرب ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب
نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجرّه وليس بنعت للضبّ ، ولكنه نعت
للذي أضيف إلى الضب ، فجرّوه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت
الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد^(٣) » .

وقد وردت هذه الظاهرة لدى شعراء كثيرين ، ففي قول الحطيئة :

فإياكم وحيّة بطنٍ وادٍ همّوزِ الناب ليس لكم بسِيٍّ

(١) ديوانه / ١ : ٣١١ .

(٢) الكتاب / ١ : ٦٧ .

(٣) السابق / ١ : ٤٣٦ .



جرت (هموز) وهي نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجُر لمجاورته لأحد
المجرورين ، وهو (بطن) أو (واد) .

وفي قول دريد بن الصمة :

فجئتُ إليه والرماح تنوشُهُ كوقع الصياصى في النسيح الممددِ
وكنتُ كذاتِ البورِيعتُ فأقبلتُ إلى جلدٍ من مسكٍ سقُبٍ مُقددِ
فدافعتُ عنه الخيلُ حتى تبددتُ وحتى علاني حالِكُ اللونِ أسودِ

و (أسود) نعت لحالك ، وجُر لمجاورته المجرور .

وفي قول الشاعر :

يا صاح بلُغْ ذوي الزوجات كلهُمُ أن ليس وصلٌ إذا انحلتُ عرى الذنبِ
جر (كلهم) وهو توكيد لـ (ذوي) المنصوب ؛ لمجاورته (الزوجات) المجرور .

وفي قول آخر :

كأنما ضربتُ قدامَ أعينها قطننا بمستحصد الأوتارِ محلوجِ
و (محلوج) نعت لـ (قطننا) ، لكنه جر بمجاورته المجرور .

وفي قول ذي الرمة :

تريك سنَّةً وجهٍ غيرِ مقرفةٍ ملساء ليس بها خالٌ ولا ندبُ
روي (غير) بالجر لمجاورته (وجه) مع أنه نعت (سنة) المنصوبة .

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام في بيته ليس بدعا من الشعراء ، ولا خارجا
عن سلوك أهل العربية^(٤) .

(٤) راجع الكتاب / ١ : ٤٢٧ ، وخزانة الأدب / ٥ : ٨٦-٩٨ عند حديثه عن الشاهد رقم ٣٤٩ .



الفصل بين المتلازمين

تقتضي لغةُ الشعر - أحيانا - أن يفصل بين المتلازمين بما لا يُخرج الجملة عن شكلها المرصّي، ولا يؤثر في دلالتها المرادة. وقد فصل أبو تمام بين المتلازمين في قضيتين اثنتين :

الأولى : الفصل بين (قد) والفاعل الذي تدخل عليه ، وقد تحقق ذلك في شعره أربع مرات في قوله (١) :

- | | |
|----------------------------|------------------------------------|
| بالصنّع في أصرم تغمدكم | ١- ألا اشكروا الله ذا الجلال فقد |
| في هضبة وهصرت الغصن للجاني | ٢- فقد - لعمرى - فتقت الماء من حجر |
| قاسيتُ من فارقنتني جهدا | ٣- قد - والذي عذب قلبي بكم - |
| لك - عوقبت بالأصم الجموح | ٤- ياحرونا في البخل قد - وأبي بخ |

وواضح من الأبيات أن الفصل قد تم بالقسم في ثلاثة الأبيات الأخيرة ، وبغيره في البيت الأول.

أما الفصل بالقسم فقد أجازته النحاة في الشعر والنثر على حد سواء ، قال ابن هشام : « وهى معه [يعني : قد مع الفعل] كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء ، اللهم إلا بالقسم ، كقوله :

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| وما قائل المعروف فينا يُعنفُ | أخالدُ قد - والله - أوطأت عشوة |
|------------------------------|--------------------------------|
- وقول آخر :

- | | |
|------------------------|----------------------------|
| بوشك فراقهم صردُ يصيحُ | فقد - والله - بين لي عنائي |
|------------------------|----------------------------|

(١) ديوانه / ٣ : ٢٧٠ ، ٣٣٦ ، ٤ ، ١٨٢ ، ٢٣٤ .



وسُمع : قد لعمري بتُّ ساهرا ، وقد والله أحسنت (٢) .»

أما في البيت الأول فقد فصل أبو تمام بغير القسم ، لكنه فصل مسوِّغ - في رأيي - ، لأنه فصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه (قد) ، فالمعمول مقدّم من تأخير ، إذ ترتيب الجملة : فقد تغمدمكم بالصنع في أصرم ، فكأن الشاعر لم يفصل في الحقيقة بين (قد) ومدخولها .

أما في قوله (٣) :

مُسْتَصْحِباً نِيَّةً قَدْ طَالَ مَا ضَمَنْتَ لَكَ الْخَطُوبَ فَأَوْفَتْ بِالَّذِي تَعْدُ

فلم يفصل فيه بين (قد) ومدخولها ؛ لأن مدخول (قد) هو الفعل (طال) ، و (ما) بعدها مصدرية ، أي : قد طال ضمانها لك الخطوب ، وهذا هو السر في كتابة (طال) مفصولة عن (ما) ؛ لأنها لو كتبت (طالما) لما كان موضعاً لدخول (قد) عليه ؛ لأنها تدخل على الفعل المتصرف الخبري المثبت ، و (طالما) بصيغته تلك يدخل في إطار الفعل الجامد بعد أن كُفَّ ب (ما) .

الثانية : الفصل بين (كم) وتمييزها ، وقد حدث ذلك في شعر أبي تمام سبع مرات في ستة أبيات هي (٤) :

١ - لو يعلم العافون كم لك في الندى	من لذّة وقريحة لم تُحمد
٢ - فكم للعوالي فيكم من منادم	وللموت صرفاً من حليف معاقد
٣ - وكم تحت أزواق الصبابة من فتى	من القوم حُرِّد معهُ للهوى عبد
٤ - وكم لك عندي من يدٍ مستهله	عليّ ، ولا كضران عندي ولا جحد
٥ - كم للأمير محمد من شاكر	في العالمين وكم له من حامد
٦ - كم قد دعت لك بالإخلاص من مرة	فيهم وفدّاك بالأعباء من رجل

(٢) المغنى : ١ : ١٤٨ وانظر : شرح التسهيل / ٤ : ١٨٢ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٧٣ .

(٣) ديوانه / ٢ : ١٢ .

(٤) السابق / ٢ : ٥٢ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٩٣ ، ١٥١ ، ٩٦ : ٣ .

وحديث النحاة في هذه القضية منصباً على الفصل بين (كم) وتمييزها ،
الذي يحتم النصب ، حملاً على (كم) الاستفهامية ، في حين يُعدُّ الجر مختصاً
بالشعر ، قال سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ ،
فتقول : كم فيها رجلٍ ، كما قال الأعشى :

إلا عـــــــلالاة أو بدا هة قــــارح نهــــد الجــــزارة

فإن قال قائل : أضمِر (مِنْ) بعد (فيها) قيل له : ليس في كل موضع يُضمِر
الجار ، ومع ذلك إن وقوعها بعد (كم) أكثر . وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها
وبين الاسم حاجزٌ ، على قول الشاعر :

كم بجودٍ مُقرفٍ نال العُلا وكريمٍ بخله قد وضَعَه

الجر والنصب والرفع على ما فسرناه ، كما قال :

كم فيهمُ ملكٍ أغرٍ وسوقةٍ حَكَمَ بأردية المكارم يحْتَبِي
وقال :

كم في بني سعد بن بكرٍ سيِّدٍ ضَخَمِ الدسيعة ماجدٍ نفاعٍ (٥) ،

ويقول ابن مالك : « وإذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة ، أو ظرف وجار
ومجرور معا ، وجب نصبه مطلقا ، حملاً على الاستفهامية ولو كان الفاصل
ظرفاً أو جاراً ومجروراً لجاز النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ، وربما
نصب مميز (كم) الخبرية متصلاً بها ، وزعم بعضهم أنه لغة تميم (٦) . »

ولعل إيراد سيبويه في نصه السابق ما قيل عن إضمار (مِنْ) بعد (فيها) ،
واعتراضه بأنه ليس في كل موضع يُضمِر الجار ، يكون مدخلاً مناسباً للدخول إلى
ما ورد في شعر أبي تمام : فقد فصل بين (كم) وتمييزها بالجار والمجرور في أربع

(٥) الكتاب / ٢ : ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر : المقتضب / ٢ : ٦١ ، ٦٢ .

(٦) شرح التسهيل / ٢ : ٤٢٠ ، ٤٢١ ، وانظر : الإنصاف / ٣٠٢ وما بعدها : مسألة ٤١ ،
والأشموني / ٤ : ٨١ ، ٨٢ ، وشرح التصريح / ٢ : ٢٧٩ ، والنحو الوافي / ٤ : ٥٧٥ .



مرات من السبع ، وبالظرف في مرة ، وبالجار والمجرور مع الظرف في مرة ، وبالجملة في المرة الأخيرة ، لكنها جميعا تشترك في شيء واحد هو كون تمييز (كم) مجرورا بمنّ ظاهرة ، وهذا - في حد ذاته - مسوغٌ كافٍ لما حدث من فصل ؛ لأن وجود (منّ) جارة للتمييز لا يكون حينئذ من ذلك الجر الخاص بالشعر الذي ورد في كلام النحاة ، فضلا عن أنه يَمْنَعُ في البيت الأخير - مثلا - أن يُنظر إلي (مَرّة) على أنها فاعل الفعل (دعت) على ظاهر اللفظ ، إذ الأصل : كم مِنْ مَرّةٍ قد دعت لك بالإخلاص ، ولعل ورود (منّ) ظاهرة في أمثال هذه الأساليب هو الذي دعا عالما مثل الفراء إلى أن يقول إن جر تمييز (كم) الخبرية بعدها بـ (منّ) مقدرة ، على الرغم من اعتراض ابن مالك على ذلك بأنه « لا سبيل إلى ذلك ، كما لا سبيل إليه فيما حُمِلت عليه ؛ ولأن الجر بعدها لو كان بـ (منّ) مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل ، لأن معنى (من) مُرادٌ ، وابستعمالها سائغٌ مع الاتصال . فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم . وفي كون الواقع بخلاف ذلك دليلٌ على أن الجر بالإضافة ، لا بـ (من) مقدرة(٧) .»

حجة ابن مالك - إذن - في رد رأي الفراء أن (منّ) لو كانت مقدرة قبل تمييز (كم) المجاور لها لكانت مقدرة أيضا معه منفصلا عنها ، فيكون الجر آتئذ على الأصل ، ولا يكون خاصا بلغة الشعر ، وهي حجة - في ظاهرها - قد تكون مقبولة ، ولسنا بصدد بيان مسوغات قبولها ؛ لأن شاعرنا قد أراحنا من هذا بأن أظهر (من) قبل تمييز (كم) المفصول منها ، وبذا كان الجر بأداة ظاهرة ، مما لا يُعدُّ خصوصية للغة الشعر بهذا المفهوم ، ولكنه أمرٌ جائزٌ في الشعر والنثر على حد سواء .

(٧) شرح التسهيل / ٢ : ٤٢٠ .



في عطف النسق

ظهرت في شعر أبي تمام استخدامات في عطف النسق ، كلها مما تناوله النحاة من قبله ومن بعده بالدرس ، وأغلبها مما ورد في شعر الشعراء قبله ، وهذه القضايا هي :

أ - تقديم المعطوف على المعطوف عليه : وذلك في قوله (١) :

لو أن دجلة لم تُحَوِّجْ وصاحبها أرض العراقيين لم تُحْفَرْ بها القلبُ

حيث « قدم المعطوف على المعطوف عليه في قوله : (وصاحبها) ، والتقدير:

لم تحوج أرض العراقيين وصاحبها ، ومثله :

* عليك ورحمة الله السلام *

ويجوز أن يكون أراد : لو أن دجلة وصاحبها ، ففصل بين المعطوف وما

عُطف عليه بـ (لم تُحَوِّجْ) ، ويعني بصاحبها : الفرات (٢) .»

وتقدم المعطوف على المعطوف عليه في لغة الشعر ، وبخاصة إذا كان حرف

العطف هو الواو ، مما أورده كثير من النحاة ؛ كالأخفش ، وابن السراج ، وابن جني ،

وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري (٣) ، ومع قصر هذه

الظاهرة على الواو من بين حروف العطف يرى ابن عصفور أن ذلك مشروط بالأ

يكون المعطوف مخفوضا ، وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرا ، أو

(١) ديوانه / ١ : ٢٦٠ .

(٢) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / ٨٢ .

(٣) راجع : الأصول / ٢ : ٧٦ ، ٢٢٦ ، والخصائص / ٢ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، والمقرب / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،

وشرح التسهيل / ٣ : ٢٨٢ ، والمفنى / ٢ : ٢٢ ، وشرح التصريح / ١ : ٢٤٤ ، ٢ : ١٣٧ .



إلى أن يلي عاملاً غير متصرف ، وبابه - مع كل هذه الشروط - الشعر ، نحو قوله (٤) :

لَعَنَ الْإِلَهَ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ

وينقل السيوطي أن الكوفيين يجيزون هذه الظاهرة في الاختيار ، يستوى في ذلك أن يكون العاطف الواو أو الفاء أو ثم أو (أو) أو (لا) كقوله :

أَطْلَالَ دَارَ الْبَنْيَاعِ فَحُمَّتْ سَأَلَتْ فَلَمَّا اسْتَعْجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتْ

أي : سألت فحمت ، وقوله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا الْمَمْتُ بَرَحَلِي أَوْ خِيَالْتُهَا الْكُذُوبُ

أي : الكذوب أو خيالتها .

ومع هذا يشترط الكوفيون - إلى جانب الشروط التي ذكرت عن ابن عصفور- ألا يكون العامل مما لا يستغنى بواحد مثل : اختصم زيد وعمرو . فإن فقد شرطاً من هذه الشروط لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ، ولا في الضرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمرو زيد قائمان ؛ لوقوع العاطف صدرا ، ولا : إن وعمراً زيدا قائمان ؛ لمباشرة العاطف عاملاً غير متصرف ، ولا : مررت وعمرو بزید ؛ لكون التابع مجروراً ، ولا : اختصم وعمرو زيد ؛ لكون العامل مما لا يستغنى بواحد ، وخالف ثعلب في الأخير فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحدة (٥) .

ويرى الحيدرة اليمنى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في النظم والنثر إذا كان معتمداً ، فقد قدم في الشاهد (الرحمة) مع (عليك) معتمداً على (السلام) المتأخر اعتماد الخبر على مبتدئه (٦) .

(٤) المقرب/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وانظر : الأصول/ ٢ : ٧٧ ، ٢٢٦ .

(٥) همع الهوامع/ ٢ : ١٤٠ ، ١٤١ ، بتصرف .

(٦) كشف المشكل/ ١ : ٦٤١ ، ٦٤٢ .



وعلى الرغم من قبول الظاهرة في حد ذاتها على أنها من لغة الشعر ؛ أو على أنها جائزة في الاختيار ، فقد خرّج النحاة أشهر شواهدا ، وهو :

ألا يا نخلة من ذات عِرْقٍ عليك ورحمة الله السلام

على أنه ليس من هذا الباب ؛ لأن (ورحمة الله) عطف على الضمير المستكن في (عليك) الراجع إلى (السلام) ؛ لأنه في التقدير : السلام حصل عليك ، فحذف حصل ونقل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه . فإذا ما اعتُرض على مثل هذا التخريج بأنه تخلص من ضرورة إلى ضرورة أخرى ؛ لأنه سيكون من عطف الظاهر على الضمير المستتر المرفوع دون فاصل ، قيل : إن ذلك أسهل ؛ لوروده في النثر مثل : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، حتى قيل إنه قياس (٧) .

وعلى أي المذاهب فما ورد في بيت أبي تمام تتحقق فيه كل الاحتياطات اللازمة لتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، حتى عند من أفرطوا في شروط الإجازة .

ب - العطف على الضمير المستتر دون فاصل :

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المتصل في اختيار الكلام مستدلين بقوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۗ ﴾ (٨) ، حيث عطف (هو) على الضمير المستتر في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمدٌ بالأفق وهو مطلع الشمس .

أما البصريون فقبّحوا ذلك ، وقصروه على لغة الشعر ، إلا أن يكون هناك فاصلٌ ما ؛ كالضمير المؤكد في قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ۗ ﴾ (٩) ، وك (لا) النافية في قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ۗ ﴾ (١٠) .

(٧) راجع : الخصائص / ٢ : ٢٨٦ ، والخزانة / ١ : ٣٩٩ ، ٢ : ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٨) سورة النجم : الآيتان ٦ ، ٧ .

(٩) سورة المائدة : آية ٢٤ .

(١٠) سورة الأنعام : آية ١٤٨ ، وانظر : الكتاب / ١ : ٢٧٨ ، ٢ : ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، والكامل / ١ : ١٨٨ ،

١٨٩ ، والأصول / ٢ : ٧٨ ، ٧٩ ، والإنصاف مسألة ٦٦ ، والهمع / ٢ : ١٢٨ ، ١٢٩ .



ويرى ابن مالك في مثل هذه الظاهرة أن الجيد الكثير « أن يؤكد قبل العاطف بضمير منفصل ، كقوله : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (١١) ، أو بتوكيد إحاطي كقول الشاعر :

دُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ
برؤيتنا وكنا الظافـرينا

أو يُفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (١٢) ، ويتناول غير المفعول التمييز ، كقول الشاعر :

مِلَيْتَ رَعْباً وَقَوْمٌ كُنْتَ رَاجِيهِمْ
لما دهمتك من قوم بأساد
والنداء كقوله :

لقد نلت عبد الله وابنك غايةً
من المجد من يظفر بها فاق سؤددا

ويقوم مقام فصل الضمير بين العاطف الفصل بـ (لا) بين العاطف والمعطوف، كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (١٣) ، ولا يمتنع العطف دون فصل ، كقول بعض العرب : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فعطف (العدم) - دون فصل ولا ضرورة - على ضمير الرفع المستتر في (سواء) ، ومنه قول جرير :

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه
مما لم يكن وأباً له لينا لا

وهذا فعل مختار غير مضطر ؛ لتمكن قائله من نصب (أب) على أن يكون مفعولا معه . ومثله قول ابن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرُ تَهَادَى
كنعاج الملا تَعَسَّفُنْ رَمَلا

فرفع زهراً عطفا على الضمير المستكن في أقبلتُ ، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه . وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر رضي الله عنه : وكنتُ وجارٌ لي من الأنصار ، وقول علي رضي الله عنه : كنتُ أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنتُ وأبو بكر وعمر ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر . أخرجهما البخاري في صحيحه (١٤) .

(١١) سورة الأنبياء : آية ٥٤ .

(١٢) سورة الرعد : آية ٢٣ .

(١٣) سورة الأنعام : آية ١٤٨ .

(١٤) شرح التسهيل / ٣ : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وانظر : الخصائص / ٢ : ٢٨٦ .



وفي مذهب ابن مالك السابق - الذي يوافق فيه الكوفيين - من السماح في تلقي المسموع والقياس عليه ما يجعله جديرا بالقبول . وبذا يكون قول أبي تمام (١٥):

١ - لكن قراكم صَفْحَهُ مَنْ لم يزلْ وأبوه فيكم رحمةً وغيثاً
٢ - يمدون بالبِيضِ القواطع أيدياً وهن سواءٌ والسيوفُ القواطعُ

مما ورد في الشعر والنثر على حد سواء ، حيث عطف (أبوه) في البيت الأول على الضمير المستتر في (لم يزل) دون وجود فاصل ، وعطف (السيوفُ القواطع) على الضمير المستتر في (سواء) بمعنى (مستويات) دون وجود فاصل أيضاً .

ج- العطف على معمولي عاملين :

ذهب بعض العلماء إلى منع العطف على معمولي عاملين ، وجعلوه خطأ في القياس ، غير مسموع عن العرب ، ومن ثم لجأوا إلى تخطئة ما ورد من أساليب فصيحة تدل بظاهرها على مثل ذلك ، أو تأويلها على وجه لا تدخل به في هذه الظاهرة . قال المبرد تعليقا على قول النابغة الجعدي :

فليس بمـعروفٍ لنا أن نردّها صحاحا ولا مستنكرًا أن تُعقراً
« وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباء وليس ، فكأنك قلت : زيدٌ في الدارِ والحجرِ عمرو ، فتعطف على (في) والمبتدأ . وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ، وقد قرأ بعض القراء : ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرضَ بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون﴾ فعطف على (إن) وعلي (في) ، وهذا عندنا غير جائز (١٦) .»

(١٥) ديوانه / ١ : ٣٢١ ، ٤ : ٥٨٩ .

(١٦) المقتضب / ٤ : ١٩٥ .

ونص الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة الجاثية : ﴿ إن في السموات والأرض آياتٍ للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون ﴾ حيث اتفق القراء على نصب (آيات) الأولى، أما الثانية والثالثة فقرأهما بالنصب حمزة والكسائي ويعقوب ، على حين قرأهما الباكون بالرفع . راجع : السبعة / ٩٥٤ ، والإتحاف / ٢٨٩ .



وعن القراءة السابقة قال ابن السراج : « فأما من ظن أن من جر (آيات) في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك : إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين ، فإعادة (علامة) تأكيد . وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام ، كما تُعاد (إن) إذا طال الكلام .. فالعطف على عاملين خطأً في القياس غير مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك ، ولو كان للذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن في الدار زيدا والمسجد عمراً ، وعمرو غير زيد ، لكان ذلك له شاهداً ، على أنه إن حكى مثله جاك ولم يُوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه(١٧) .»

أما الكسائي والفراء والأخفش والزجاج وأبو جعفر النحاس فذهبوا إلى إجازة ذلك إذا كان أحد العاملين جاراً ، قال الفراء : « تُقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب ، يرد على قوله ﴿إن في السموات والأرض آيات﴾ ، ويقوى الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله : (لآيات) ، وفي قراءة أبي : (لآيات لآيات لآيات) ثلاثهن(١٨) .»

وقد ذهب الأعمى الشنتمري مذهب المجيزين إذا تعادلت الجملتان ترتيباً وولّى المخفوض العاطف ، فقال : « إن العرب تجيز : في الدار زيدٌ والحجره عمروٌ وإن في الدار زيداً والحجره عمراً وليس بقائم زيدٌ ولا خارج عمروٌ ، والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت : في الدار زيدٌ والحجره عمروٌ ، جرى آخر الكلام وأوله على سواء ؛ من تقديم الخبرين على المخبر عنهما ، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ، والاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور ، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها . فإذا قلت : زيدٌ في الدار والحجره عمروٌ ، لم يجز ؛ لأن خبر الأول وقع

(١٧) الأصول/ ٢ : ٧٤ ، ٧٥ ، وانظر : الحجة لابن خالويه/ ٢٩٨ .

(١٨) معاني الفراء/ ٣ : ٤٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس/ ٤ : ١٤٠ ، ١٤١ ، ومعاني القرآن

وإعرابه للزجاج/ ٤ : ٤٣٠ ، ٤٣١ ، والمفني/ ٢ : ١٠١ .



مؤخرا ، فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرا طلبا للاستواء ، وأنت إذا أخرته فقلت : زيدٌ في الدار وعمروُ الحجرة ، بطل ؛ لحذف حرف الجر مع التفريق بين المجرور وحرف العطف ، وكل ما لم يجز حذفه مع التأخر لم يجز مع التقدم (١٩) .

وقد استدل الأعلام بآيات سورة الجاثية لإبطال مذهب المانعين موصيا بعدم الالتفات إلى تأويلاتهم فيها (٢٠) ، ومضيفا إلى ذلك استشهاده بقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (٢١) ، والتقدير : للذين أحسنوا الحسنى ، وللذين أساءوا جزاءٌ بالسيئة ، فحذف من الثاني حرف الجر لذكره في الأول ، والآية بهذا التقدير - في نظر الأعلام الشنتمري - نص في القضية ، وشاهد قاطع على جواز العطف على معمولي عاملين (٢٢) .

ولم ترد هذه الظاهرة لدى أبي تمام إلا في بيت واحد هو قوله (٢٣) :

فِيهَا لِأَعْنَاقِ اللَّئَامِ جَوَامِعُ تَبْقَى وَأَعْنَاقِ الْكِرَامِ قَلَائِدُ
أي : ولأعناق الكرام قلائد .

وقد تحقق في بيت أبي تمام ما شرطه الأعلام من تعادل الجملتين ترتيبا ، وورود المخفوض بعد العاطف ، مما يسوغ حذف حرف الجر ، وقبول العطف على معمولي عاملين .

وإذا كانت علة المانعين الأساسية هي ضعف حرف العطف ، ومن ثم لا يجوز أن يكون بمنزلة عاملين (٢٤) ، فإن السماع الصحيح وظاهر النصوص شاهد المجيزين ، وهذا يعني جواز الظاهرة في الشعر والنثر على حد سواء .

(١٩) تحصيل عين الذهب / ١ : ٣٢ .

(٢٠) انظر في هذه التأويلات : البحر / ٥ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، والمغني / ٢ : ١٠١ .

(٢١) سورة يونس : الآيتان ٢٦ ، ٢٧ .

(٢٢) انظر : تحصيل عين الذهب / ١ : ٢ ، ٣٣ .

(٢٣) ديوانه / ٤ : ٣٤٨ .

(٢٤) شرح الكافية / ١ : ٣٢٤ .



د - العطف بالواو مقرونة بـ (لا) بعد نفي مفهوم من السياق

تختص الواو من بين أحرف العطف بأنها تقترن بـ (لا) « إن سبقت بنفي ولم تُقصد المعية نحو : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ ﴾ (٢٥) ، والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها ، فلا يجوز نحو : قام زيدٌ ولا عمروٌ ، وإنما جاز : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٢٦) ؛ لأن في (غير) معنى النفي . وإنما جاز :

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه من حنفيه ظلم دُعجٌ ولا حيلُ

لأن المعنى : لا فتى أحرزه ، مثل : ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢٧) . ولا يجوز : ما اختصم زيدٌ ولا عمروٌ ؛ لأنه للمعية لا غير . وأما ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (٢٨) فـ (لا) الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس (٢٩) .

وقد ورد في شعر أبي تمام قوله :

لو طأوعتك الخيلُ لم تَقْضُ بها . والقفلُ فيه شِبَاً ولا مسمارُ

وهو الذي علق عليه التبريزي بقوله : « الشِّبَا : حَدُّ الحديد الذي به يتعلق القفل ، والواو في قوله (والقفل) واو الحال ، قال أبو عبد الله : إنما جاز أن يقول : (والقفلُ فيه شبا ولا مسمارُ) فعطف بالنفي على ما قبله ، وإن كان النفي غير ظاهر في المعطوف عليه لفظاً ؛ لأنه منفي في المعنى ، إذ تقديره : لو فعلت الخيلُ كلَّ ما أردت لرجعتَ ولا شِبَاً في القفل ولا مسمار ، أي : لفتحته ، والقفل هو بلد (٣٠) .»

(٢٥) سورة سبأ : آية ٣٧ .

(٢٦) سورة الفاتحة : آية ٧ .

(٢٧) سورة الأحقاف : آية ٣٥ .

(٢٨) سورة فاطر : آيات ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

(٢٩) المغني / ٢ : ٣١ ، وانظر : شرح التسهيل / ٣ : ٣٥١ ، وهمع الهوامع / ٢ : ١٢٩ .

(٣٠) ديوان أبي تمام / ٢ : ١٦٩ .



ومعنى التفسير السابق للبيت أن النفي السابق على الفعل (تقفل) قد أثر في الجملة الحالية معنوياً ، ويساعد مسرح المدح على هذا الفهم ؛ لأن العودة بالقفل متعلقاً بحديدة ليس مدحاً ، ومقتضى المدح ألا يكون في القفل شبا ، فأمنَ بذلك اللبسُ ، وبه جاز لأبي تمام أن يعطف بالواو مقرونة بـ (لا) .

هـ- العطف بالفاء في موقع تختص به الواو :

تختص الواو بعطف مالا يُستغنى عنه نحو : اختصم زيدٌ وعمروُ ، وهذان زيدٌ وعمروُ ، والمال بين زيدٍ وعمرو (٣١) ، « ولهذا كان الأصمعي يقول : الصواب (بين الدخول وحومل) لا : فحومل ، وأجيب بأن التقدير : بين نواحي الدخول ، فهو كقولك : جلستُ بين الزيدين فالعمرين ، أو بأن الدخول مشتمل على أماكن (٣٢) » ، وأجاز الكسائي العطف في مثل (بين الدخول فحومل) بالفاء وثُمَّ (٣٣) ، في حين قال الجرمي إن الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار ، بدليل قوله : بين الدخول فحومل ، وقولهم : مُطرنا إلي مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر فيهما في وقت واحد (٣٤) .

وبما رُوى عن الكسائي والجرمي لا يكون أبو تمام مخطئاً في قوله (٣٥) :

أرأيتَ أي سـوالفٍ وخـدودٍ عنتَ لنا بين اللوى فـزرودٍ

لأن اللوى وزرود موضعان ، كما في الصحاح (٣٦) .

(٣١) انظر : شرح التسهيل / ٣ : ٣٥ ، وهمع الهوامع / ٢ : ١٢٩ .

(٣٢) المغني / ٢ : ٢٢ ، وانظر : شرح القصائد التسع / ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣٣) انظر : همع الهوامع / ٢ : ١٢٩ .

(٣٤) انظر : المغني / ١ : ١٣٩ .

(٣٥) ديوانه / ١ : ٢٨٨ .

(٣٦) انظر : الصحاح : (زرود) / ٢ : ٤٨٠ ، (لوي) / ٦ : ٢٤٨٦ .



إضافة العلم

أضف أبو تمام العلم في شعره اثنتي عشرة مرة في ستة أبيات هي (١) :

- ١ - مَنْ ذَا كَعْبَاسِهِ إِذَا اصْطَكَّتْ أَلْ
أحسابُ أم مَنْ كعبد مُطَلِّبِهِ؟
- ٢ - وظل بالظفر الأفشين مرتديا
وبات بابكها بالذل ملتحفا
- ٣ - فاسأل سليماننا تفديه أنفسنا
يا مَنْ سليمانهُ يرعى سليماني
- ٤ - لقد فجعت عتابه وزهيره
وتغلبه أخرى الليالي ووائله
- ٥ - إذا غاظَ وصفُ الناسِ بالحسنِ أهله
فلمِ لم يُخبرقُ ثوبه يوسفُ الحسنِ
- ٦ - ما استجمعتُ فرقُ الحسنِ التي افترتُ
عن يوسفِ الحسنِ حتى استجمعتُ فيه

وهذا العدد من إضافة الأعلام ليس بقليل ، إذ إن هذه القضية تُثار في كتب النحو في ظل شاهد أساس تتبعه شواهد أخرى لم تُشتهر شهرته . أما الشاهد الأشهر فهو قول الشاعر :

- علا زيدنا يوم النقا رأسَ زيدكم
وأقلُّ منه شهرةٌ قولُ الآخر :
- بأبيضَ ماضى الشفرتين يمان
فإن قريشَ الحقَّ لا تتبَعُ الهوى
- ولن يقبلوا في الله لومة لائم

(١) ديوانه / ١ : ٢٧٩ ، ٢ : ٣٧٤ ، ٣ : ٣٣٦ ، ٤ : ١٠٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ .



وقول غسان بن ذهيل السليطي :

لعمري لئن كانت بجيلة زانها جرير لقد أخزى كليباً جريرها

وقول الأسد الرهيص :

أنا الأسد الرهيص قتلت عمرا وعنصرة الفوارس قد قتلت

وقول الحطيئة :

إليك سعيد الخير جبت مهامها يقابلني آل بها وتنوف

وقول رؤبة :

يا قاسم الخيرات وابن الأخير ومثله :

يا زيد زيد الأعمال الذبل

وكذا قولهم : زيد الخيل ؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة^(٢) .

فجملة ما ورد في الشواهد على الظاهرة من أعلام في أكثر الكتب استشهاداً عليها أقل مما ورد منها في شعر أبي تمام وحده .

وليست الظاهرة في حد ذاتها مستتكرة عند علماء اللغة ، وإنما ينصب الخلاف بينهم على تعليل حدوث الظاهرة ؛ فيرى بعضهم أن إضافة العلم تكون بعد تنكيره ، بأن يجعل واحداً من جملة مَنْ سُمِّيَ بذلك اللفظ ، وبذا يحدث اشتراك لفظي ، فتجوز حينئذ إضافته للتعيين^(٣) ، في حين يرى آخرون أن هذا النوع من الإضافة من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، أي : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة^(٤) .

وتخريج الفريق الثاني للأسلوب يعني عدم قبوله إضافة العلم ، مع ما في التخريج من الافتعال والتكلف والحذف والتقدير ، ولذا علق الصبان على كلام

(٢) انظر : شرح التسهيل / ٣ : ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) راجع : المقتضب / ٢ : ١٦٢ ، وشرح الكافية / ١ : ٢٧٤ ، ونهاية الراغب / ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) شرح التسهيل / ٣ : ٢٣١ ، ٢٣٢ ، والأشموني / ٢ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .



الأشمونى بقوله : « المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملبسه بعد تكبير العلم ، وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر ، كما أفاده الدماميني (٥) . »

وإذا كان بالإمكان - كما يقول بعض النحاة - أن يُنكر العلم على التحقيق مثل: رأيتُ زيدا من الزيدين ، وما من زيدٍ كزيد بن ثابت ، أو تقديرا كقول أبي سفيان : لا قریش بعد اليوم ، وقول بعض العرب : لا بَصْرَةَ لكم (٦) ، فإن افتراض تكبيره عند إضافته هو الوجه المقبول من وجهى التخريج ؛ لخلوه من المبالغة في التقدير ومن كثرة الحذف الذي يُرهق الأسلوب ويُثقل كاهله .

(٥) حاشية الصبان/ ٢ : ٢٤٢ .

(٦) شرح التسهيل/ ١ : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، وهمع الهوامع/ ١ : ٧٣ .



(بَيْنَ) فِي شَعْرَابِي تَمَام

كلمة (بين) في اللغة بمعنى (وَسَط) ، تقول : جلستُ بين القوم ، أي : وَسَطَهُمْ ، وهو ظرف . فإن عُوْمِلَ معاملة الاسم أعرب ، كما في قراءة قوله تعالى : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) برفع النون . وتقول : هو بيني وبينه ، ولا يُعطف عليه إلا بالواو ؛ لأنه لا يكون إلا بين اثنين^(٢) .

ولقد استعمله أبو تمام اسما في قوله^(٣) :

فإليكم بني الضغائنِ عن سا كن بين السماكِ والعيوقِ

على رواية جر (بين) . أما على رواية النصب فلها مخرجان : أن يكون (بين السماك والعيوق) نعنا لمنعوت محذوف ، أي : عن ساكن مكان بين السماك والعيوق ، وهذا ما قيل في تخريج قراءة : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بنصب (بين) ، أي : ما بينكم ، أو : لقد تقطع الشرك بينكم ، فأضمر الذكر لما جرى من ذكر الشركاء^(٤) .

كما أضاف أبو تمام (بين) إلى طرف واحد مستغنيا عن الطرف الآخر في قوله^(٥) .

ومشَّهدِ بين حكمِ الذلِّ منقطعُ صاليه ، أو بحبالِ الموت متصلُ

(١) سورة الأنعام : آية ٩٤ ، وقد قرأ (بينكم) بالرفع ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر ، وحمزة ، وقرأها بالنصب نافع ، والكسائي ، وعاصم في رواية حفص ، راجع : السبعة / ٢٦٣ .

(٢) انظر مادة (بين) في الصحاح / ٥ : ٢٠٨٤ ، واللسان / ١٦ : ٢٠٩ ، ٢١١ .

(٣) ديوانه / ٢ : ٤٤٤ .

(٤) اللسان (بين) / ١٦ : ٢٠٩ .

(٥) ديوانه / ٣ : ١٦ .



وهو من الأبيات التي عابها عليه الأمدى حيث قال : « وقوله (بين حكم الذل) لو كان حكم الذل أشياء متفرقة لصحت فيها (بين) ، غير أن حكم الذل والذل بمنزلة واحدة ، وكذلك حكم العز والعز ، فكما لا يقال : (بين العز) لا يقال : (بين حكم العز) حتى يقال هذا ؛ لأن (بين) إنما هي وسط بين شيئين . فإن قال : إن حكم الذل مشتمل على مشهد الحرب وَمَنْ يَصْلَاهَا ، فكأنه ذهب بقوله (بين) إلى معنى (وسط) ؛ لأنك تقول : البئر وَسَطُ الدار ، ولا تقول : البئر بين الدار ، وتقول : المال بيننا نصفين ، ولا تقول : المال وَسَطْنَا ، والمعنى الذي بني أبو تمام البيت عليه سياقة لفظه أن يقول : ومشهد بين حكم الذل وحكم العز ، أى : ومشهد بين الذل والعز ، مُحَجَّمٌ من يصلاه - وهو الذليل - أو مُقَدِّمٌ - وهو العزيز - جليته وكشفته ، يعني الممدوح ، فحذف أحد القسمين الذى لا يصلح (بين) إلا به مع القسم الآخر (٦) .»

ولأبى تمام مسوغٌ من دلالة لفظة (الذل) التى تدل على القليل والكثير ؛ لأنها اسم معنى ، فكأن (بين) مضافةٌ إلى جمع في الحقيقة . أما إذا رُئى أن (بين) مضافة إلى طرف دون الآخر فالسياق كفيل بإزالة اللبس وفهم المعنى ، فليس فى مقابل الذل إلا العز ، ومن ثم يكون الحذف فى موضعه المناسب غير منكور ولا مستهجن .

أما تكرار (بين) بين ظاهرين فقد ورد فى شعر أبى تمام سبع مرات وهي (٧) .

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| ١ - فاسأل العيسَ ما لديها وألفُ | بين أشخاصها وبين السُّهوبِ |
| ٢ - وأنك أحكمتَ الذي بين فكرتي | وبين القوافي من ذمام ومن عَقْدِ |
| ٣ - شنعاءُ بين المركبِ الهملاجِ قد | كمنتُ وبين الطيلسانِ المطبقِ |
| ٤ - فهم هاريون بين حريق السد | يف صلتاً وبين نار الحريقِ |
| ٥ - أي شئٍ إلا الأمانىُ بين الـ | كُفْر - لو فكروا - وبين الفسوقِ |

(٦) الموازنة/ ٢١١ ، ٢١٢ .

(٧) ديوانه/ ١ : ١٢٦ ، ٢ : ١١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، ٤ : ٢٥٩ .



- ٦ - لو تَطَلَّعْتَ فِي ودادي إذن فا جَاكَ بَيْنَ الحشا وبين التراقي
٧ - عادك الزور ليلة الرمل من رم لة بَيْنَ الحَمْى وبين المطال

وإذا كان بالإمكان تخريج البيتين الأول والسادس على أن مدخولاً (بين) مجموعان أو في حكم المجموعين ، فإن هذا غير ممكن في بقية الأبيات إلا بتكلف شديد وتأويل أشد .

وقد نعى الحريري في (درة الغواص) على من يوردون في كلامهم هذه الصورة من استعمالات (بين) قائلاً : « والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو ، كما قال سبحانه : ﴿ مِنْ بَيْنِ فِرثٍ وَدَمٍ ﴾^(٨) ، والعلة فيه أن لفظه (بين) تقتضى الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثني أو مجموع ، كقولك : المال بينهما ، والدار بين الإخوة ، فأما قوله تعالى : ﴿ مَذْبذِبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٩) فإن لفظه (ذلك) تؤدي عن شيئين وتتوب مناب لفظين . ألا ترى أنك تقول : ظننت ذلك ، فتقيم لفظه (ذلك) مقام مفعولٍ (ظننت) . وكأن تقدير الكلام في الآية : مذذبين بين الفريقين ، وقد كشف سبحانه هذا التأويل بقوله : ﴿ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ . ونظيره لفظه (أحد) في قوله : ﴿ لَا نَفْرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(١٠) ، وذلك أن لفظه (أحد) تستغرق الجنس الواقع علي المثني والجمع ، وليست بمعنى (واحد) ، يعضد ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(١١) ، وكذلك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ ، فقد اشتمل هذا النفي على استغراق الجنس من المذكر والمؤنث والمثني والجمع^(١٢) .»

ولقد رد ابن بري على الحريري قوله ، جازماً بأن إعادة (بين) في مثل هذه الأساليب جائزة علي سبيل التوكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(١٣) إذ لم

(٨) سورة النحل : آية ٦٦ .

(٩) سورة النساء : آية ١٤٣ .

(١٠) سورة البقرة : آية ٢٨٥ .

(١١) سورة الأحزاب : آية ٣٢ .

(١٢) درة الغواص / ٦٠ ، ٦١ .

(١٣) سورة الفاتحة : آية ٧ .



يكتف بذكر (غير) ، وأنشد أبياتا كثيرة تدل على صحة ذلك التركيب ، منها قول حميد الأرقط :

ما بين لقمته الأولى إذا انحدرتُ وبين أخرى تليها قيدُ أظفور

وقول عبد الله بن الزبير الأسدي :

جمع ابن مروان الأغرُ محمدُ بين ابن أشرهم وبين المصعب

وقول الفرزدق :

فما بين من لم يعط سمعا وطاعةً وبين تميم غيرُ حَز الحلاقم

مقررا أنه لو فسد المعنى بإعادة (بين) في قولك : المال بين زيد وعمرو لفسد المعنى في قولك : المال بيني وبين عمرو ؛ لأنه لا فرق بين الاسم المضمَر والمظهر في ذلك^(١٤) .

وكأن الذي يكرر (بين) بين ظاهرين يقيس المظهر على المضمَر ، وهو قياس غير مكتمل ؛ لأن المضمَر في كثير من الأبواب له سماتٌ لا يتحقق مثلها للمظهر . بيد أن استعمال شعراء من عصر الاحتجاج ، وعدم فساد المعنى مع التكرار ، وإمكان التخريج على الزيادة للتوكيد ، مسوغاتٌ كافية لأبي تمام كي يُورد مثل هذا النمط من التركيب في شعره .

(١٤) حواشي ابن بري على الدرّة / ١٢ ب ، ١١٣ .



(قَطُّ) في غير النفي ومع المستقبل

أورد أبو تمام لفظة (قط) في ثلاثة أبيات من شعره ، هي (١) :

- ١ - لو بَيَّنْتُ قَطُّ أمراً قبل موقعه لم تُخْفِ ما حلَّ بالأوثان والصلبِ
 - ٢ - لو فَسَّرْتُ قَطُّ من شكله فَرَّ إِذْ نَ بَعْضُكَ من بعضِ
 - ٣ - فَنَفَسِكَ قَطُّ أَصْلِحْهَا ودعني من قـــــــــــــــــــــــديم أبِ
- وفي هذه الأبيات الثلاثة استعملت (قَطُّ) غير مسبوقه بنفي ، كما استعملت في البيت الثالث لما يُستقبل من الزمان .

أما استعمالها مسبوقه بنفي فَسِمَةٌ لها عند ابن هشام والسيوطي ، فلا تُستعمل - عندهما - في الإيجاب (٢) ، إلا أن في قولهما هذا نظرا ، فقد جاء في الحديث الشريف : « عن أبي موسى قال : خُسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ فزعا يخشى أن تكون الساعة ، فأتى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأيتُهُ قَطُّ يضعه ، وقال : هذه الآيات التي يرسلُ الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوفُ الله به عباده ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره (٣) » ، كما ورد في (صحيح مسلم) : « ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قَطُّ (٤) » ، وفي (الفائق) : « عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه : خرجتُ معه في بعض الغزوات ، فبينما أنا على جملي أسير ، وكان جملي فيه قطاف ، فلحق بي فضرب عجز الجميل بسوط ،

(١) ديوانه / ١ : ٤٠٥٠ : ٢٨٣ ، ٥٩٣ .

(٢) المغني / ١ : ١٥١ ، وهمع الهوامع / ١ : ٢١٤ .

(٣) فتح الباري / ٢ : ٤٣٧ ، ٤٢٨ (باب صلاة الكسوف في المسجد) .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي / ٧ : ٧٠ (الزكاة) .



فانطلق أوسع جمل ركبته قَطُّ ، يواحق ناقتة مواهقة^(٥) ، وأثبتته ابن مالك في الشواهد لغة^(٦) .

وأما استعمالها لما يستقبل من الزمان فقد عابه الحريري قائلاً : « ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم : لا أكلمه قَطُّ ، وهو من أفحش الخطأ ؛ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه ، وذلك أن العرب تستعمل لفظة (قط) فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظة (أبدا) فيما يستقبل ، فيقولون : ما كلمته قَطُّ ، ولا أكلمه أبدا^(٧) » ، بيد أن ابن بري في حواشيه على الدرّة قال إن هذا ليس من أوهام العوام فضلا عن الخواص^(٨) .

وبسبيل مما سبق استعمال أبي تمام لكلمات يُقتضى وقوعها بعد النفي فيما ظاهره غير ذلك ، كما في قوله^(٩) :

إن الهموم الطارقاتك موهناً منعت جفونك أن تذوق حثا
وحتا يعني نوما قليلا ، ولا يستعمل إلا في النفي .

ولأبي تمام من معنى الفعل (منع) مسوغ لفهم النفي دون وجود أدواته ، فمعنى منعت جفونك أن تذوق : لم تُذِقِ جفونك .

وفي قوله :

فتى لا يري بدأ من البأس والندى ولا شئ إلا منه غيرهما بدأ

استعمل (بدأ) في الإثبات ، والأصل فيها أن تستعمل في النفي^(١٠) بيد أنه - في البيت - تابع لنفي ، فسوّغ ذلك استعمال (بدأ) .

(٥) الفائق/ ٢ : ١٧٦ (القاف مع الطاء) .

(٦) شواهد التوضيح / ١٨٦ .

(٧) درة الفواص / ١٣ ، ١٤ .

(٨) حواشي ابن بري على الدرّة/ ٤ ب .

(٩) ديوانه / ١ : ٣١٧ .

(١٠) السابق/ ٢ : ٩١ .



وفى قوله (١١) :

إن الأُمير بَلَاكٌ في أحواله فَرَاكٌ أَهْزَعُهُ غُدَاةُ نَضَالِهِ
استعمل (الأهزع) ، وهو آخرسهم في الكنانة ، معرفة بالإضافة في أسلوب
الإثبات ، وأكثر استعماله في النفي مع التوكيد ، يقال : ما بالكنانة أهزُعُ ، بيد أن
النمر بن تولب جاء به غير منفي فقال (١٢) :

فَأَخْرَجَ مِنْ نَبْلِهِ أَهْزَعًا فَشَكَ نَوَاهِقَهُ وَالْقَمَمَا
فأبو تمام مسبق باستعمال الكلمة في غير النفي ، لكنه متفردٌ باستعمالها
معرفة بالإضافة ، وقد رأى ابن منظور أن للشاعر « أن يأتي به في غير النفي
للضرورة ، فإن النمر بن تولب أتى به مع غير الجحد . قال ابن بري : وقد جاء به
أيضا لغير النمر ، قال رِيَّانُ بْنُ حُوَيْصٍ :

كَبُرَتْ وَرَقُّ الْعِظْمِ مِنِّي كَأَنَّمَا رَمَى الدَّهْرُ مِنِّي كُلَّ عِرْقٍ بِأَهْزَعَا
وربما قيل : رميت بأهزع . قال العجاج :

لَاتِكَ كَالرَّامِي بِغَيْرِ أَهْزَعَا

يعني : كمن ليس في كنانته أهزع ولا غيره (١٣) .»

(١١) السابق / ٣ : ٥٩ .

(١٢) السابق : نفسه .

(١٣) اللسان (هزج) / ١٠ : ٢٥٠ ، وانظر : الصحاح (هزج) / ٣ : ١٣٠٧ .



في أسلوب التحذير

جاء أسلوب التحذير في بيتين من شعر أبي تمام ، يحمل كل بيت منهما ظاهرة من الظواهر التي أثارت نقاشاً بين النحاة .

أما البيت الأول فقولُه (١) :

انظُرْ وإياك الهوى لا تُمكننُ سلطانه من مقلةٍ شوساءِ

وفيه ظاهرة حذف الواو ، وكان القياس أن يقول : إياك والهوى .

ويرى سيبويه - بعد أن روى عن ابن إسحاق إجازة هذه الظاهرة في الشعر

في قول الشاعر :

إياك إياك المراءَ فإنه إلى الشرِّ دَعَاءٌ وللشرِّ جالبُ

أنه أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر هو الناصب للمراء ، كأنه قال : اتَّقِ المراءَ(٢).

أما المبرد فرأى جواز ذلك في الشعر تشبيهاً للمنصوب الصريح بالمصدر

المؤول في قولك : إياك أن تقرب كذا ، بيد أنه قال بعد ذلك ما قاله سيبويه من أنه

أضمر بعد « إياك فعلاً آخر عى كلامين ، لأنه لما قال (إياك) أعلمه أنه يزجره ،

فأضمر فعلاً ، يريد : اتَّقِ المراءَ يا فتى (٣) ، ويرى ابن يعيش أن المراد : والمراءَ ،

بحرف العطف ، أو من المراء ، بحذف حرف الجر (٤) ، في حين يرى ابن هشام

أنك « تقول : إياك من الأسد ، والأصل : باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد

(١) ديوانه / ١ : ١٤ .

(٢) الكتاب / ١ : ٢٧٩ .

(٣) المقتضب / ٣ : ٢١٣ .

(٤) شرح المفصل / ٢ : ٢٥ .



وفاعله والمضاف. وقيل : التقدير : أحذرك من الأسد ، فنحو (إياك الأسد) ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأي ابن الناظم ، ولا خلاف على جواز (إياك أن تفعل) لصلاحيته لتقدير من^(٥) .

ومعنى ما سبق كله أن الظاهرة في حد ذاتها واردة ، سواء أُعدت من لغة الشعر ، أم وردت على تقدير : أحذرك من الأسد ، أم كانت من الشاذ كما ورد في الخزانة^(٦) .

وفي بيت أبي تمام مَخْرَجٌ روى عن أبي العلاء هو كون (الهوى) مؤديا معنى (أن تهوى) ، فهو مصدرٌ صريحٌ قيس على المصدر المؤول ، فصح حذف الواو مع (الهوى) كما يصح مع (أن تهوي)^(٧) .

وأما البيت الثاني فهو قول أبي تمام^(٨) :

وخلّى مساعيه بينكم
فإيأي فيها وسعي البطاء

فجعل (إيا) في باب التحذير لمتكلم ، وهي ظاهرة شذوها النحاة أيضا ، على الرغم من ورودها في النثر في قول عمر رضي الله عنه : « لَتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيأَى وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدَكُمْ الْأَرْنَبَ » ، « وأصله : إيأي باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثاني المحذّر^(٩) . »

وليس الخطاب لنفسه - كما يقول ابن يعيش - ، ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلا يقول له ، إيأي باعد عن الشر ، ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيجئ بالواو

(٥) أوضح المسالك / ٤ : ٧٦ ، وانظر : الأشموني / ٣ : ١٩١ ، وشرح التصريح / ٢ : ١٩٣ .

(٦) الخزانة / ٣ : ٦٣ .

(٧) ديوانه / ١ : ١٥ .

(٨) السابق / ٤ : ٢٥ .

(٩) أوضح المسالك / ٤ : ٧٧ ، وانظر : الأشموني / ٣ : ١٩١ ، وشرح التصريح / ٢ : ١٩٤ .



ليجمع بينهما في عمل الفعل إذ كان الفعل عاملاً في الأول . وروى عن الزجاج أن معناه : إياي وإياكم ، ودل عليه قوله : وأن يحذف أحدكم الأرنب (١٠) .

وقد أورد ابن مالك هذه الظاهرة في (التسهيل) بأسلوب يفهم منه الرضا عن ورودها وعدم المعارضة لها حيث قال : « يُنصب تحذراً (إياي) و (إيانا) معطوف عليه المحذور ، وتحذيراً (إياك) وأخواته ، و (نفسك) وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفا عليهما المحذور بإضمار يليق من : نَحَّ أو اتَّقَّ أو شبههما . ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائباً إلا وهو معطوف ، وشذ : إياه وإيا الشواب ، من وجهين (١١) .»

وأيا ما كان الرأي في الظاهرة فإن إضافة (إيا) إلى ضمير المتكلم قد حسن -كما يقول أبو العلاء - ، لأنه يريد إعلام السامع أنه مهتم بأمره ؛ يؤثر له المصلحة والأفعال الحميدة ، فجعل الأمر في الظاهر لنفسه والمراد المخاطب ، كما قال الزجاج في بعض كلامه : إياي وهذه الزرافات ، وكما يقول الرجل لولده : إياي واللعب ، أي : لا تلعب (١٢) .

(١٠) شرح المفصل / ٣ : ٢٦ بتصرف .

(١١) التسهيل / ١٩٢ .

(١٢) ديوان أبي تمام / ٤ : ٢٥ .



رغم) في شعر أبي تمام

وردت هذه اللفظة في شعر أبي تمام خمس مرات ، جاءت في ثلاث منها في صورة حكاها اللغويون ولم يعيبدوها ، وذلك في قوله^(١) :

- ١ - رضينا على رغم الليالي بحكمه
 ٢ - عناء بمن لو قال للشمس أقبلي
 ٣ - فأنال الذي أري
 وهل دافعُ أمراً وذو العرش قائله
 لَلبَّتْهُ أو جاءتُ على رغمها تمشي
 دُ على رغم أنفها

ففي (الصحاح) : « فعلت ذلك على الرغم من أنفه^(٢) » ، وفي (أساس البلاغة) : « وفعلت ذلك على رغم أنفه ، وعلى الرغم منه ، قال زهير :

فرد علينا العير من دون إلفه
 على رغمه يدمى نساها وفائله
 على رغم العير ، وإلفه : الأتان^(٣) .»

وفي (اللسان) : « وقال ابن شميل : على رَغْمٍ مِّن رَّغْمٍ^(٤) » ، وفي (القاموس) :
 « ورغمته : فعلتُ شيئاً على رَغْمِهِ^(٥) .»

أما الموضعان الآخران فقوله^(٦) :

بَسَطَ الرجاءَ لنا برغم نوائب
 كثرتُ بهن مصارعُ الأمال

(١) ديوانه / ٣ : ٢٧ ، ٤ : ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) الصحاح (رغم) / ٥ : ١٩٣٥ .

(٣) أساس البلاغة (رغم) / ٢٣٩ .

(٤) اللسان (رغم) / ١٥ : ١٣٧ .

(٥) القاموس (رغم) / ٤ : ٢٣٩ .

(٦) ديوانه / ٣ : ٧٧ .



وقوله (٧) :

إني لأرجو أن أنال وصالتهُ بالعطف منه ورغم أنف الشامتِ

فهو في الموضع الأول قد جر (رغم) بالباء ، وهو ما لم يرد في مصادر اللغة ، وهو - في نظري - من استعمال الباء بمعنى (على) ، وهو من المعاني التي طُرحت للباء ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ^(٨) ﴾ أي : على قنطار ، بدليل قوله سبحانه : ﴿ هَلْ أَمْنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنَكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ^(٩) ﴾ .

أما الموضع الثاني فهو من الاستعمالات التي شاعت في لغتنا المعاصرة ، وقد ثبت باستعمال أبي تمام أنها ظاهرة قديمة . ويمكن تفسيرها على أن (رغم) منصوبٌ على نزع الخافض ، أي : بالعطف منه وعلى رغم .. ، فلما حذف حرف الجر انتصب ما بعده . كما يمكن تفسيره على أن المراد : وَرَغِمَ أَنْفُ الشَّامِتِ ، بصيغة الفعل الماضي ورفع (أنف) ، وهو من الأساليب الواردة المصنوية ، ثم سَكَّنَ عين الفعل تخفيفاً ، وهو أمر جائز في اللغة ، خاصة فيما عينه حرف حلق . قال الرضي : « واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقي وغيره ، أولاهما : فَعَلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو : شَهَدَ في الفعل ، وَفَخَذُ في الاسم ، وفي غير الحلقي : عَلَّمَ في الفعل ، وَكَبَدُ في الاسم . وإنما سَكَّنوا العين كراهة الانتقال من الأخر - أي الفتح - إلى الأثقل منه - أي الكسر - في البناء المبني على الخفة ، أي بناء الثلاثي المجرد فسكَّنوه ؛ لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ^(١٠) .»

(٧) السابق / ٤ : ١٧٨ .

(٨) سورة آل عمران : آية ٧٥ .

(٩) سورة يوسف : آية ٦٤ ، وانظر : المغني / ٢ : ١٦ ، والأشْمُونِي / ٢ : ٢٢١ ، وشرح التصريح / ١٣ : ٢ .

(١٠) شرح الشافية / ١ : ٤١ ، ٤٢ .



الحذف

لاشك في أن العربية لغة الإيجاز ، و « عساك أن تقول : الحذفُ مُخَلٌّ بفائدة المحذوف وتغفل عن أسرار الرمز على الكنز ، ورُبَّ صمتٍ أفصح من فصيح الكلام ، وغُمْرٍ تقصر عنه أنياب السهام وحد الحسام ، وكم من إشارة هي قلادة الجيد ، وكناية هي قاعدة التجويد . فإن اعتراك ريبٌ فعليك ببيتي الحماسة :

وعلمتُ أني يَوْمُ ذا كَ مَنْزِلُ كَغَبَابٍ وَنَهْدَا
قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ دَتَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدَا

والتقدير : هم قومٌ ، ولو لفظ به ذهب فخامته (١) .»

والحذف في العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود ما يدل على المحذوف من قرين لا بد له من قرينه بحكم التضام ، أو فهمٍ من سياق الجملة ، أو اعتمادٍ على المسرح اللغوي كله ، كالمناسبة التي قيلت فيها القصيدة مثلا ، والغرض الذي صيغت من أجله ، وشخصية من وُجِّهت إليه ، وأحيانا تكون الصيغة قرينة دالة على المحذوف ، وبها يمكن الاستدلال على المفقود من مفردات الجملة.

ولم يكن أبو تمام - فيما ورد في شعره من حذف - إلا حبة في سلك منظوم من أدباء العربية ، يراعى - فيما يقول - المدى الذي يمكن أن يصل إليه قوله ، وقدرة هذا القول على التأثير ، فيُطنَّب حين يكون الإطناب ضرورة ، ويؤجَز حينما يرى الإيجاز مَطْلَبًا .

(١) التبيان في علم البيان المُطَّلَع على إعجاز القرآن / ١١٢ .



وقد تمثل ما عثرت عليه في شعر أبي تمام من حذفٍ في القضايا الآتية :

أ - حذف المبتدأ : وذلك في قوله (٢) :

لَمْضَمِرٌ غُلَّةٌ تَخْبُو فَيُضْرَمُهَا أَنِي سَبَقْتُ وَيُعْطَى غَيْرِي الْقَصَبَا

أي : لأننا مضمراً ، ويدل على حذف المبتدأ أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر ، إلا أن يكون خبراً لإن ، فلم يبق إلا أن يكون وجود هذه اللام دليلاً على المبتدأ المحذوف وهو مراد .

ب - حذف المفعول : إما لأنه مفهوم من السياق كما في قوله (٢) :

وَلَّى مَعَاوِيَةَ عَنْهُمْ وَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِ الْقَنَا فَأَبَى الْمَقْدَارُ وَالْأَمَدُ

أي : فأبى المقدارُ أن يهلكه . وفي قوله (وقد حكمت فيه القنا) دلالة على الإهلاك لا محالة ، فحين حذف المفعول كان في كيان الكلام السابق ودلالة ألفاظه ما يدل على المحذوف .

وإما لأن الغرض لا يتعلق بذكر المفعول ، كما في قوله (٤) :

أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا وَأَصْبَحَ مَغْنَى الْجُودِ بَعْدَكَ بَلْقَعَا

فليس هناك غرض يتعلق بذكر مفعول (أصمّ) و (أسمع) ، لأن المقصود التباس الفعل بالفاعل ، دون أن يتعلق الغرض بذكر المفعول ، كما في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيَرُهُ لِيُسْرَى (٥)﴾ ، أي : من اتصف بالإعطاء والاتقاء ، بصرف النظر عما وقع عليه الفعل .

ج - حذف الفعل : وذلك في قوله (٦) :

وَأَيْنَ بُوْجِهَ الْحَزْمِ عَنْهُ ۙ وَإِنَّمَا مَرَاتِي الْأُمُورَ الْمَشْكَلَاتِ تَجَارِيهِ

(٢) ديوانه / ١ : ٢٤٢ .

(٢) السابق / ٢ : ١٤ .

(٤) السابق / ٤ : ٩٩ .

(٥) سورة الليل : الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٦) ديوانه / ١ : ٢٣٥ .



يقول : أين يُعدل عنه بوجه الحزم ؟، فأضمر الفعل ، ودل عليه ضرورة وجود متعلق للجار والمجرور ، وضرورة وجود ما ينصبُّ عليه اسم الاستفهام (أين) ، وهما دليان كافيان للتعرف على المحذوف ، والإرشاد إليه .

ويمكن أن يكون من حذف الفعل قوله (٧) :

هذا إلى قدم الذمام بك الذي لو أنه ولدُ لكان وصيِّفاً

إذا كانت (هذا) في موضع نصب بفعل مقدر ، كأنه قال : اذكره ونحوه. لكنه يجوز أن يكون في موضع رفع على حذف الخبر (٨) .

د - حذف جواب الشرط : وذلك في قوله (٩) :

لو تشهدين أقاسي الدمعَ منهمرا والليل مرتتج الأبواب مطموسا

حيث ترك جواب (لو) .

وقوله (١٠) :

إن يكن رثاً من أناسٍ بهم كـا نَ يُداوَى شـوقي وَيَسْأَلُ رِيقِي

الذي علق عليه أبو العلاء بقوله : « ولم يأت لـ (إن) في هذا البيت جواب ، ولم تجر عادة الطائي بذلك ، ولكن يتفق للقائل في بعض الأحيان ما لم تجر عاداته باستعماله ، ويجوز أن يكون حمله على قوله : فقفا العيس » .

ومعنى كلام أبي العلاء أن البيت ليس نصا في حذف جواب الشرط ، إذ

بالإمكان القول بأن الجواب قد دُلَّ عليه بالبيت السابق الذي يقول فيه :

فَبِقِضَا الْعَيْسِ مَلَقِيَاتِ الْمِثَانِي فِي مَحَلِّ الْأَنْيَقِ مَغْنَى الْأَنْيَقِ

أي : إن يكن رثاً ... فقفا العيس ، وتقديم الجزاء إذا لم يظهر الجزم أحسن

منه إذا ظهر .

(٧) السابق / ٢ : ٢٨٥ .

(٨) السابق / ٢ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٩) السابق / ٢ : ٢٥٤ .

(١٠) السابق / ٢ : ٤٣١ .



وقد ورد حذف جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿ولو أن قرآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلُّمَ به الموتى﴾ (١١) ، وعن هذه الآية قال الفراء : «لم يأت بعده جوابٌ لـ (لو) ، فإن شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوها ، وإن شئت كان جوابه متروكا ؛ لأن أمره معلوم . والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز (١٢) .»

هـ - حذف المتعجب منه : في قوله (١٣) :

لِلَّهِ أَيُّ وَسِيلَةٍ فِي أَوَّلِ أَقْوَى ، وَلَكِنْ آخِرًا مَا أضعفا

أي ما أضعفها ، ودل على المحذوف تقدم (وسيلة) .

وفي قوله (١٤) :

لَا رُزِينَاهُ مِمَّا أَلَدَّ إِذَا هُرِّ وَأَنْدَى كَفًّا وَأَكْرَمَ خِيَمًا

أي : ما ألدّه ، وأنداه ، وأكرمه ، ودل على المحذوف وجود الهاء في (لا رُزِينَاهُ) .

وفي قوله (١٥) :

أَحْسِنَ بِأَيَّامِ الْعَقِيْقِ وَأَطْيِبِ وَالْعَيْشِ فِي أَضْلَالِ الْهِنِ الْمَعْجَبِ

حذف المتعجب منه من الثاني لدلالة الأول عليه .

أما في قوله (١٦) :

أَعَزُّ عَلَيْهِ إِذَا ابْتَأَسْتُمْ بَعْدَهُ وَتَذَكَّرْتَ بِالْأَمْسِ تِلْكَ الْأَنْعُمُ

(١١) سورة الرعد : آية ٣١ .

(١٢) معاني الفراء / ٢ : ٦٣ .

(١٣) ديوانه / ٤ : ٤٧٤ .

(١٤) السابق / ٣ : ٢٢٥ .

(١٥) السابق / ١ : ٩٧ .

(١٦) السابق / ٣ : ٢٠٠ .



ووجدتُمْ قَيْظَ الْأَسَى وَرَمَيْتُمْ بعيونكم ، أين الريحُ المرهمُ
وندمتُمْ ، ولو استطاع على جَوَى أحشائكم لوقاكمُ أن تندموا

أي أعززُ عليه أن يحدث لكم ذلك ، وقد روعي في المحذوف كونه فاعلا ،
على ما يقدره النحاة من كون أَفْعَلٍ ماضيا جاء على صورة الأمر ، وإلا لما ساغ هذا
الحذف ؛ لأنهم يشترطون لحذف المتعجب منه في هذه الصيغة « أن يكون (أَفْعَلٌ)
معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (١٧) .
وأما قوله :

فذلك إن يلق المنيّة يلقها حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
أي : به ، فشاذ (١٨) .»

لكن الضابط الذي وضعه ابن مالك لحذف المتعجب منه صادق هنا كل
الصدق ، فقد قال :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح
وهذا الضابط متحقق فيما حذف منه أبو تمام المتعجب منه ، ومن ثم ساغ
الحذف ، وفهم المراد .

ولقد عدّ التبريزي من حذف المتعجب منه قوله (١٩) :

ما كان أحسن لو غبرت فلم تقل : ما كان أقبح يوم برقة ثممد
قائلا : « أي : ما كان أحسن أمرك وحالك لو بقيت .»

ولا أرى في هذا البيت ما رآه التبريزي ، فلو مصدرية ، وإن لم تكن بعد ما
يفهم الود والحب ، على حد قول قتيلة بنت النضر :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظُ المُحنقُ

(١٧) سورة مريم : آية ٢٨ .

(١٨) الأشموني / ٣ : ٢٠ .

(١٩) ديوانه / ٢ : ٤٦ .



والمصدر المؤول من (لو غبرت) هو المتعجب منه ، والمعنى : ما كان أحسن
غُبُورَكَ ، أي : بقاءك ، وبذا يكون في البيت مكونات جملة التعجب دونما حذف .

و - حذف همزة الاستفهام :

تُعد الهمزة أصلَ أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصت بأحكام من بينها جواز
حذفها سواء تقدمت على (أم) ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصمٌ حين جمَّرتُ وكفَّ خُضيبُ زينتِ ببنان
فو الله ما أدري وإن كنت داريا بسبعِ رَمَينِ الجمرِ أم بثمانٍ؟
أم لم تتقدمها ، كقول الكميت :

طربتُ وما شوقا إلى البيضِ أطربُ ولا لعبا مني وذو الشيبِ يلعبُ؟
أراد : أو ذو الشيبِ يلعبُ (٢٠) ؟

وقد ورد حذف الهمزة في قول أبي تمام (٢١) :

وما أبالي وخيرُ القولِ صدقه حقنتُ لي ماء وجهي أو حقنت دمي

وهذه الهمزة تُسمى همزة التسوية ، وهي التي تقع بعد (سواء) و (ما أدري)
و(ما أبالي) و (ليت شعري) ونحوهن ، وهي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها (٢٢) ، ويكون أبو تمام هنا قد وضع (أو) في موقع (أم) .

ويظهر حذف همزة الاستفهام صريحا في قوله (٢٣) :

١ - وقلتُ : أخي ، قالوا : أخُ ذو قرابةٍ؟ فقلتُ : ولكن الشكول أقاربُ
٢ - أنسى أبا نصرٍ؟ نسيتُ إذنُ يدي في حيث ينتصر الفتى ويُنيلُ

(٢٠) انظر : المغني / ١ : ١١ ، ١٢ .

(٢١) ديوانه / ٣ : ٢١٨ .

(٢٢) المغني / ١ : ١٥ ، ١٦ .

(٢٣) ديوانه / ٤ : ٤١ ، ١٠٢ .



وتغنى نغمة الأداء في هذين البيتين عن حذف الهمزة في حالة الإنشاد ، أما في الكتابة فعلامة الترقيم الدالة على الاستفهام دلالة على المحذوف ، وحتى إذا لم توضع علامة الترقيم هذه فإن حذف الهمزة مفهوم من السياق ، ففي البيت الأول يدل قوله (ولكن الشكول أقارب) أن قوله (أخ ذو قرابة) ليس من قبيل التقرير ، وإنما هو استفهام ، وإلا ما كان للشطر الثاني من البيت دلالة يضيفها ، بل إنه سيكون حينئذ في جانب مناقض من المعنى المراد . وفي البيت الثاني يدل قوله (نسيت إذن يدي) - وهي دعاءٌ على نفسه - أن المقصود بقوله (أنسى أبا نصر) الاستفهام الإنكاري ، ومن ثم يكون حذف الهمزة في البيتين محكوما بوجود القرينة الدالة على المحذوف أيأ كان نوع القرينة.

ز - حذف (لا) النافية : في قوله (٢٤) :

ووالله ما آتاك إلا فريضة وأتى جميع الناس إلا تنفلاً

أي : ولا آتى جميع الناس إلا تنفلاً ، ودل على حذفها وجود (إلا) مع القياس على الصدر ، وكذا مجيء الفعل آتى غير مؤكد بالنون ، وهو معطوف على جواب القسم ، مما يدل على أنه منفي .

وجعل التبريزي من ذلك قوله (٢٥) :

لئن جحدتُك ما أوليتَ من حسن إني لفي اللؤم أولى منك في الكرم
أنسى ابتسامك والألوان كاسفةً تبسُّم الصبح في داج من الظلم

قائلاً : « أي : لا أنسى ابتسامك ، فحذف (لا) ، ومثله كثير . »

ولا أرى في النص ما رآه التبريزي ، فالقسم قد استوفى جوابه بعجز البيت الأول من البيتين ، وهو دليل جواب الشرط ، وصواب ضبط البيت على ما نرى :

(٢٤) السابق/ ٣ : ١٠٢ ، وانظر مبحث (حذف (لا) من (زال) في غير القسم) ص ١٥٢ وما بعدها .

(٢٥) السابق/ ٣ : ٢١٨ .



أنسى ابتسامك تبسم

برفع (ابتسام) على الفاعلية ، ونصب (تبسم) على المفعولية ، وبذا يكون البيت نوعا من التشبيه المركب ، ويكون بهذا الفهم أبلغ في المدح وأسمى في الدلالة على المراد ، ويخلو بذلك من حذف مفترض لا مسوغ له .

ح- حذف (أن) المصدرية : وذلك في قوله (٢٦) :

ستشكوه إعلانا وسرا ونيةً شكيةً من لا يستطيعُ يقاتلُهُ

أي : من لا يستطيع أن يقاتله ، ودل على المحذوف أن الفعل لا يدخل على الفعل ، فحاجة الفعل (يستطيع) إلي مفعول يقتضى وجود (أن) لتؤول مع (يقاتله) بمصدر يكون هو مفعول (يستطيع) .

ويمكن أن يكون من هذا القبيل قوله (٢٧) :

عهدي بهم تستنير الأرضُ إن نزلوا فيها وتجتمع الدنيا إذا اجتمعوا

أي : عهدي بهم أن تستنير .. فيكون المصدر المؤول من أن والفعل خبرا للمبتدأ (عهدي) ، أو مبتدأ مؤخر له .

ومجرد حاجة الموقع النحوي للاسم دليلٌ واضحٌ على حاجة الفعل للحرف المصدرية حتى يتحقق للموقع ما يحتاجه من الاسمية ، وهذا هو الدليل على كون الحرف محذوفا وهو مراد .

ط - حذف (قد) : وذلك في قوله (٢٨) :

لهان علينا أن نقول وتفعلنا ونذكر بعض الفضل عنك وتفضلا

(٢٦) السابق / ٤ : ١٠٨ .

(٢٧) السابق / ٤ : ٩٠ .

(٢٨) السابق / ٣ : ٩٨ .



أي : لقد هان علينا ، كما قال امرؤ القيس :

حلفتُ لها بالله حلفة فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صالٍ
وهذا ما ذهب إليه التبريزي في هذا البيت.

بيد أن سيبويه يقول : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك : والله لفعلت ، وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، والله لكذب (٢٩) » ، وهو كلام يعنى قبول بيت أبي تمام السابق دون أن ينظر فيه إلى محذوف.

لكن ابن مالك يرى أن (قد) في مثل هذا الجواب لازمة ؛ لأن الجملة المجاب بها القسم ماضوية مثبتة ، وقد خلا القسم من الاستطالة ، والفعل متصرف ، وهذا يلزم الاقتران بقد ، أو ربما ، أو ب (ما) بمعنى ربما . ويجوز إفراد الفعل إن استطالت كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ (٣٠) ، وقول النبي ﷺ : « والذي نفسي بيده وددتُ أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل ، ثم أحيأ ثم أقتل (٣١) » .

ي - حذف مدخول بعض الأحرف :

ومن ذلك حذف المجزوم ب (لما) في قوله (٣٢) :

والذي همَّ خصره بانبتاتٍ فثناه الحشا فكاد ولمّا

أي : ولما ينثن . و (لما) من بين جوازم الفعل الواحد يجوز حذف مجزومها (٣٣) .

(٢٩) الكتاب / ٣ : ١٠٥ .

(٣٠) سورة البروج : الآيات من ١ إلى ٤ .

(٣١) شرح التسهيل / ٢ : ٢١٣ .

(٣٢) ديوانه / ٤ : ٢٦٦ .

(٣٣) أوضح المسالك / ٤ : ٢٠٢ .



وكذلك حذف مدخول (لعلماء) و (ربما) في قوله (٣٤) :

عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلماء وإن تعتب الأيام فيهم فربما

ولاشك في أن المراد واضح والمعنى مفهوم ، وفي الحذف ترك المجال مفتوحا أمام الذهن المتلقي ليتصور ويتخيل ما شاء له خياله في ذلك المحذوف الذي سيضيف أيا كان تقديره إلى مراد الشاعر ثراء وخصوبة.

وقد عد التبريزي من حذف مدخول حرف النداء قول أبي تمام (٣٥) :

تعالى الله يا طوبى لعبدٍ تُمَتَّعُ طرفَها في وجنتيه
أي : يا قوم ، ونحو ذلك.

ولا نرى في هذا البيت حذفاً ، ف (يا) هنا ليست أداة نداء على الحقيقة ، وإنما هي حرف يفيد التثنية فلا يحتاج إلى مدخول .

ولا يعني ما سبق من عرض نماذج للحذف المعتمد على قرينة أن شعر أبي تمام يخلو من الحذف الذي يُحوج إلى تكلف الدليل عليه وتسوُّل المخارج له ، كما في قوله :

يدي لمن شاء رهنٌ لم يذق جرعا من راحتك درى ما الصابُ والعسلُ

فالآمديُّ يقول : « لفظ هذا البيت مبنى على فساد ؛ لكثرة ما فيه من الحذف لأنه أراد بقوله (يدي لمن شاء رهنٌ) أي : أسابقه وأبايعه معاقدة ومراهنة إن كان مَنْ لم يذق جرعا من راحتك درى ما الصاب والعسل ، ومثل هذا لا يسوغ ؛ لأنه حذفَ (إن) التي تدخل للشرط ، ولا يجوز حذفها ؛ لأنها إذا حذفَت سقط معنى الشرط ، وحذفَ (مَنْ) وهي الاسم الذي صلته (لم يذق) فاختل البيت ، وأشكل معناه ، والحذف - لعمرى - كثيرٌ في كلام العرب ، إذا كان المحذوف مما تدل عليه جملة الكلام (٣٦) .»

(٣٤) ديوانه / ٣ : ٢٣٢ .

(٣٥) السابق / ٤ : ٢٩٠ .

(٣٦) الموازنة / ١٦٩ .



وأبو العلاء يقول : « هذا البيت قد حذف منه حرف النفي ؛ لأن المعنى معنى القسم ، كأنه قال : والله لا أدري من لم يذق جرعا من راحتك ، فحذف حرف النفي ؛ لأن المعنى دالٌّ عليه(٣٧) . »

والقاضي الجرجاني يقول : « فحذف عمدة الكلام وأخلّ بالنظم ، وإنما أراد : يدى لمن شاء رهنٌ (إن كان) لم يذق ، فحذف (إن كان) من الكلام فأفسد الترتيب ، وأحال الكلام عن وجهه(٣٨) . »

حتى المرزوقي حين أراد تفنيد ما قيل عن هذا البيت من أنه حُذف فيه عمدة الكلام وأخلّ بالنظم لم يقدم في مقابل ذلك إلا تقديرات آخر لعلها أبعد منالا مما ورد في تقدير من عابهم ، فقال : « وهذا البيت يتأتى فيه التقدير على غير ما قدره هذا العائب ، فيتأتى أن تقدر : يدى رهنٌ لمن شاء إن درى ما الصابُ والعسلُ غير ذائقٍ جرعا من راحتك ، فيكون (لم يذق) في تقدير الحال ، وحذف (إن) لما كان في الكلام من دلالة الشرط والجزاء ويتأتى أن تقدر : يدى رهنٌ لمن شاء غير ذائقٍ جرعا من راحتك داريا ما الصابُ والعسلُ ، يريد : يدى له رهنٌ وهاتان حالتاه(٣٩) . »

وهذا الاختلاف البيّن في فهم البيت من علماء لهم وزنهم دليلٌ كافٍ على أن أبا تمام أساء رصف جملة وتغاضى عن القرائن التي تدل على المحذوف في كلمه ، وهو مالا يُحمد منه بأى حال ، لكنه يبقى استثناءً يثبت القاعدة التي ظهرت واضحة فيما سبق تقديمه وهو أن الحذف في مجمله معتمدٌ على أدلة وقرائن يُستدلُّ بها على المحذوف .

(٣٧) ديوان أبي تمام / ٣ : ١١ .

(٣٨) الوساطة / ٧٧ .

(٣٩) ديوان أبي تمام / ٣ : ١٢ .





خاتمة

فى ختام هذه الجولة ، التى طالت نسبياً ، فى شعر أبى تمام ، والتى حاولنا فيها - ما وسعنا الجهدُ - أن نسجل كل الظواهر التى وقعت عليها العين فى شعره مما يحتاج إلى مناقشة ، أو تعليل لحدوثه ، أو استدلال على صحته اللغوية ، والتى لم نأل جهداً فى إرجاعها إلى بعض اللهجات العربية إن ظهرت الصلة ، والربط بينها وبين القراءات القرآنية إن بان وجه الشبه ، والاستشهاد بنصوص السابقين إن واثتْ ، والاستئناس بأقوال النحاة إن حالف التوفيق ، نسجل أهم ما انتهى إليه البحث .

فمما ظهر فى شعره من لهجة قبيلته (طىء) الظواهر الآتية :

- ١ - استعماله (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (الذى) ، وهى التى عُرفت فى مصادر النحو باسم (ذو) الطائية ، وقد وردت فى شعره ثلاث مرات .
- ٢ - فتح ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفاً ، وانكسر ما قبلها ، لتقلب ألفاً ، فى مثل : اجْتُئى ، بَقى ، انتُضى ، بدلا من : اجْتئى ، بَقى ، انتُضى ، وقد وردت فى خمسة أبيات من شعره .
- ٣ - إلحاقه الفعلَ علامتى التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، وهى لهجة هذيل وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب ، وطىء ، وقد وردت فى شعره أربع عشرة مرة .

ومما ظهر فى شعره من لهجة تميم ما يأتى :

- ١ - صياغة (أهلك) أفعال تفضيل من (هلك) بمعنى (أهلك) فى لهجة تميم .
- ٢ - استعماله (أولا) اسم إشارة مقصوراً بدلا من (أولاء) ، والقصر - كما أوردت المصادر - لغة بني تميم .



٣ - استعماله (ما) تميمية ، فلا ينصب الخبر بعدها كما في لهجة الحجاز ، وقد تكرر ذلك في شعره بصورة لافتة للنظر ، مما اقتضى منا بحثا عن الطريق التي بها سرت هذه اللغة في شعره ، وهو طائي ، فتبين لنا أن قبيلته (طيئا) قد هاجرت مع من هاجر من جنوب الجزيرة العربية بعد سيل العرم ، وأنهم استوطنوا بلاد نجد ، وهي الموطن الأصلي لقبيلة تميم ، واستتبع ذلك تأثر (طيء) ببعض ظواهر اللهجة التميمية التي سرى تأثيرها في شعر أبي تمام .

أما الظواهر الخاصة ببنية الكلمة في شعره والتي لا نعرفها لغيره ، أو ظهرت عند غيره نادرة وتوسع هو فيها ، فنسجل منها ما يأتي :

١ - استعماله (إمراة) بقطع الهمزة الأولى - وهي همزة وصل - وتخفيف الهمزة الثانية - وهي همزة قطع - ، وهي بنية لم نعرفها لغير أبي تمام في شعره ولا نثره .

٢ - تحريفه العلم (عبد مناة) إلى (عبد مناه) بالهاء ، بصرف النظر عن طرق التخريج التي سوّغ العلماء بها تصرفه اللغوي .

٣ - إيراده (الشّام) على وزن الفَعَال ست مرات ، وهو أكبر قدر لتردد هذه البنية في شعر شاعر حتى عصره ، على ما نعلمه .

٤ - إيراده (الألى) مقلوبة قلبا مكانيا عن (الأول) ، وقد وردت خمس مرات ، وهو أيضا أكبر قدر من تردد هذه اللفظة في شعر شاعر ، فلا نعرف استعمالها إلا مرة في شعر عبيد بن الأبرص قبله ، كما أننا لم نطلع عليها في شعر غيره حتى هذه اللحظة على كثرة ما قرأنا من أشعار .

٥ - استعمل - في جموع التكسير - (حِيض) جمعا لحائض ، وهو جمع غير قياسي ولا مسموع ، كما استعمل (عمامات) ، ويبدو أنه محرّف عن (عماعم) بمعنى الجماعات ، وجمع صبيا على (أصبيّة) وزينب على (زيانب) ، وهما جمعان غير



مسموعين وإن كانا قياسيين ، وجمع بُشْرَى على (بُشْر) ، وبَدْرَة على (بُدور) ، ولبيس على (لُبْس) ، وهي جموع لها ما يسوغها من توجيهات النحاة .

٦ - أورد - فى الأفعال - بعض الصيغ المتعدية التي يجيزها القياس وإن لم تُسمع ، كما في (أغدى) من غدا ، و (أغاض) من غاض ، كما أورد صيفا لأفعال بمعانٍ مستحدثة ، مثل (كابر) بمعنى أنكر ، و (اشتوى) لمطاوعة شوى ، و (حرر) من الحرارة ، و (ماشى) بمعنى سائر .

٧ - توسع في صوغه الأفعال والمشتقات من اسم الذات الجامد حيث ورد في شعره عشرة أفعال وأربعة مشتقات ، ولم يقتصر - في صوغه - على الأخذ من الأسماء العربية ، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعرب والدخيل .

٨ - استخدم (اللُتيا) و (التي) بمعنى : ما صغر وما كبر ، وبذا خرجا عن نطاق الاسم الموصول ، فلم يحتاجا - بناء على هذا - إلى صلة .

وفي الظواهر السياقية نسجل أهم ما ظهر في شعره ، وهو :

١ - ورود (ليس) مباشرة للفعل المضارع خمس عشرة مرة ، وقد رأينا هذا من استعمال (ليس) استعمال الحرف النافي ، لا استعمال الفعل الناسخ ، متكئين على آراء بعض النحاة ، و متمسكين بظاهر الأسلوب الذي لا ينكر هذا التوجيه .

٢ - ورد في شعره ما وُجّه على أنه حذف خبر (كان) في غير المواضع المقررة لحذف خبرها ، وقد رأينا في الجملة غير ما رأى الموجّهون من كون الجملة خالية من الحذف ، واسم (كان) ضمير مستتر فيها ، والظاهر الموجود هو الخبر ، واطُرِحَت فيه العلامة الإعرابية المقتضاة للموقع الإعرابي في سبيل تلبية مطلب آخر ، وهو حركة الروي ، اعتمادا على كون المعنى مفهوما واللبس مأمونا .

٣ - وقعت في شعره (ما دام) في بداية الجملة ، وقد رأيناها هناك مقدّمة من تأخير . ولعل هذا كان بداية لما يشيع على ألسنة الناس في هذه الأيام من قولهم : مادام فلانٌ موجودا فالحال كذا ... مثلا .



٤ - زاد (إنّ) بعد (ما) الداخلة على (زال) ، وقد رأينا ذلك قياسا على عموم زيادة (إنّ) بعد (ما) .

٥ - توسط خبر الناسخ في شعره بين الناسخ واسمه في مواضع تُوقع في اللبس ، وقد وجّهناه في باب (كان) على تمام الفعل ، أما في باب (كاد) فرأينا (كاد) لفظاً مفرّغا من وظيفته ، وأصبحت في الجملة دالة علي مجرد معنى ، لا اكتمال الجملة أركاناً وبناء بدونها ، إلا معنى المقاربة ، فهي في مثل هذه الجمل تكون مؤدية معنى الحرف ، لا وظيفة الفعل .

٦ - توسع أبو تمام - نسبيا - في حكاية المفرد والمركب ، وهو في حكايته يترك المحكى - أحيانا - علي ما كان عليه من حركاتٍ قبل استعماله اسما ، ويحمّله - أحيانا - الحركة الإعرابية المنوطة به في موقعه الجديد ، وقد رأينا ذلك سائرا على مذهب في العربية مقبول ، وأنه يعامل المحكى معاملة الوحدة المعجمية المستقلة بلا انفصام بين أجزائها ولا فصل بين مكوناتها .

٧ - أتى أبو تمام في شعره بالضمير (أنت) مجرورا بالكاف ، كما جر (لُدُنّ) بـ (مُدّ) ، وقد وجهنا كلا من الظاهرتين في موضعها .

٨ - توسع أبو تمام بعض التوسع في إضافة العلم ، حيث وردت الأعلام مضافة في شعره اثنتي عشرة مرة في ستة أبيات ، وقد رأينا - مع بعض النحاة - أن ذلك مقبولٌ في إطار تنكير العلم عند إضافته ، ورفضنا رأى من لم يجز ذلك ، ويتكلف لما ورد تخريجات ممتلئة بالافتعال والتكلف في التقدير .

٩ - ورد في شعره (برغم كذا) و (رغم كذا) ، وقد رأينا الأسلوب الأول من استعمال الباء بمعنى (على) ، وهو معنى من معاني الباء في كتب النحو ، في حين فسّرنا الثاني تفسيرين : إما أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، وإما أن يكون الأصل : رَغِمَ أَنْفُ الشَّامِتِ ، ثم سكنت العين تخفيفا ، وإسكان عين الفعل - وبخاصة إذا كانت عينه حرف حلق - مما أقرته اللغة .



وأما بعد

فهذه أهم القضايا التي تناولتها - كما وردت - في شعر أبي تمام ، تاركا غيرها من مشترك القضايا بينه وبين غيره للقراءة الواعية المتأنية من قارئ هذا العمل ، ولم آلُ جهدا في القراءة والاستنباط ، والربط بين المتشابهات وتفسير ما لم يُقَرَّ من علماء اللغة ، أو الإشارة إلى مصدر الورد إن ورد للظاهرة شبيهه . وقد رفضت في مواضع غير قليلة توجيهات أبي العلاء والتبريزي وغيرهما لبعض ما ورد معتمدا على فهمي الخاص لروح التراكيب ، وأحسبني قد قمت بما تفرضه الأمانة العلمية ويقضى به التجرد في البحث ، ولست أدعى الإصابة في كل ما قلت ، وإن كنت أدعى أنني بذلت ما يُستطاع .

وعلى الله قصد السبيل

والحمد لله رب العالمين

شعبان صلاح





المصادر والمراجع

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء الدمياطي : أحمد بن عبد الغنى - رواه وصححه وعلق عليه : على محمد الضباع - القاهرة ١٣٥٩هـ - مصورة دار الندوة الجديدة - بيروت.
- ٢ - أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار صادر - بيروت - ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٣ - الأصمعيات - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بالقاهرة - ط : ٢-١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ٤ - الأصول ، لابن السراج - تحقيق : عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: ١- ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٥ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس - تحقيق : زهير غازي زاهد - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية- ط: ٢- بيروت - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٦ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر ، الحسن بن أسد الفارقي - تحقيق : سعيد الأفغاني - ط ٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٧ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري - الميمنية بمصر - ١٣٢١هـ.
- ٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد- ط: ١٥ - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.



- ٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - ط : ٥ - القاهرة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ١٠ - بحر العَوَام فيما أصاب فيه العَوَام ، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - دراسة وتحقيق د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ١١ - البحر المحيط ، لأبي حيان - القاهرة - ١٣٢٨هـ .
- ١٢ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان - الجزء الثاني - ترجمة : د. عبد الحليم النجار - ط : ٤ - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٧م .
- ١٣ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - نشرة : السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية - ط : ٣ - بيروت - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ١٤ - التبيان في علم البيان المُطَّلَع على إعجاز القرآن ، لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني - تحقيق : د. أحمد مطلوب ، و د . خديجة الحديثي - العراق - ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ١٥ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكي الصقلي - تحقيق : د. عبد العزيز مطر - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٨١م .
- ١٦ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري - بهامش كتاب سيبويه - طبعة بولاق - ١٣١٦هـ .
- ١٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - تحقيق : محمد كامل بركات - القاهرة - ١٩٦٨م .
- ١٨ - تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور - مخطوط ٧١ لغة بمعهد المخطوطات بالقاهرة .
- ١٩ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري - تحقيق : عبد السلام هارون - طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر - القاهرة .



- ٢٠ - الجمل في النحو ، للزجاجي - تحقيق : د. علي توفيق الحمد - ط: ٢ - مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل بالأردن - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢١ - الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة ، نظم : محمد بن علي المحلي - تحقيق وشرح : د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٢٢ - حاشية الأمير علي مغنى اللبيب ، للشيخ : محمد الأمير - بهامش مغنى اللبيب - الحلبي بالقاهرة . د. ت .
- ٢٣ - حاشية الصبان علي الأشموني ، للشيخ محمد بن علي الصبان - الحلبي بالقاهرة - د. ت .
- ٢٤ - حاشية يس علي التصريح ، للشيخ : يس بن زيد العليمي - بهامش : شرح التصريح على التوضيح - الحلبي بالقاهرة - د. ت .
- ٢٥ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه - تحقيق : د. عبد العال سالم - بيروت - ١٩٧١م.
- ٢٦ - حواشٍ على درة الغواص ، لابن بري ، وأبي عبد الله محمد بن ظفر - مخطوط ١١١ لغة بمعهد المخطوطات بالقاهرة.
- ٢٧ - خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٢٨ - الخصائص ، لابن جني - تحقيق : محمد علي النجار - ط: ٢ - بيروت.
- ٢٩ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ : محمد عبد الخالق عضيمة - ط: ١ القاهرة - ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وما بعدها .
- ٣٠ - درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري - ليبزج ١٨٧١م، مصورة مكتبة المثنى ببغداد .
- ٣١ - الدرر اللوامع على همع الهوامع . لأحمد بن الأمين الشنقيطي -



تحقيق: د. عبد العال سالم - دار البحوث العلمية بالكويت ، ومؤسسة الرسالة
بيروت - ١٤٠١هـ - ١٤٠٦هـ / ٨١ - ١٩٨٦م.

٣٢ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - تحقيق : محمد عبده عزام -
دار المعارف بالقاهرة - وبشرح الأديب : شاهين عطية - دار الكتب العلمية -
بيروت.

٣٣ - ديوان الأعشى - تحقيق : د. محمد كامل حسين - ط: ٧ - مؤسسة
الرسالة ببيروت - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٤ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق : د. صلاح الهادي - دار
المعارف بالقاهرة - ١٩٧٧م.

٣٥ - ديوان عبيد بن الأبرص - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٣٦ - ديوان الفرزدق - شرح وضبط : على فاعور - دار الكتب العلمية -
بيروت - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٣٧ - ربط الشوارد في حلّ الشواهد ، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن
يوسف) - تحقيق : د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة -
١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٣٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي (أحمد بن عبد
النور) - تحقيق : د. أحمد الخراط - ط: ٢ - دار القلم - دمشق -
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٩ - السبعة ، لابن مجاهد - تحقيق : د. شوقي ضيف - ط: ٢ - دار
المعارف بالقاهرة - ١٩٨٠م.

٤٠ - سر صناعة الإعراب ، لابن جني - تحقيق : د. حسن هنداي - دار
القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.



- ٤١- شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي - ط : ١٦ -
بالقاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- ٤٢ - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل -
شعب بالقاهرة - د . ت .
- ٤٣ - شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). للشيخ
بن محمد الأشموني - الحلبي بالقاهرة - د . ت .
- ٤٤ - شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، ود .
ممد بدوي المختون . ط : ١ - دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان -
ناهرة - ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٤٥ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى - الحلبي بالقاهرة
د . ت .
- ٤٦ - شرح ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزي - دار القلم - بيروت - مصور
من طبعة سنة ١٣٣١ هـ .
- ٤٧ - شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى الاسترابادي - تحقيق : محمد نور
الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية -
بيروت - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٤٨ - شرح شذور الذهب ، لابن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد
- بيروت - د . ت .
- ٤٩ - شرح الشواهد ، للعيني - بهامش حاشية الصبان على الأشموني -
الحلبي بالقاهرة - د . ت .
- ٥٠ - شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادي - تحقيق : محمد نور
الحسن وزميليه - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .



- ٥١ - شرح القصائد التسع ، لأبي جعفر النحاس - تحقيق : أحمد خطاب - بغداد - ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٥٢ - شرح الكافية ، للرضى الاسترأبادي - الأستانة ١٣١٠هـ - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٣ - شرح مشكلات ديوان أبي تمام ، للمرزوقي - تحقيق : د. عبد الله الجربوع - ط : ١ - مطبعة المدني بالقاهرة - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٥٤ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، مكتبة المتنبى - القاهرة - د . ت .
- ٥٥ - شعراء النصرانية ، لويس شيخو - مكتبة الآداب - القاهرة - ١٩٨٢م .
- ٥٦ - شعر الأخطل ، صنعة السكري - تحقيق : د. فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط : ٢ - ١٩٧٩م / ١٣٩٩هـ .
- ٥٧ - شفاء الغليل في علم الخليل ، لمحمد بن على المحلي - تحقيق : د. شعبان صلاح - الشرق للنشر والتوزيع - قطر ، وعمّان - ١٩٨٦م ، ودار الجيل ببيروت - ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ٥٨ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - د . ت .
- ٥٩ - الصاحبى ، لابن فارس - تحقيق : السيد أحمد صقر - الحلبي بالقاهرة - ١٩٧٧م .
- ٦٠ - صبح الأعشى ، للقلقشندي - الجزء الأول - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٣٣١هـ / ١٩١٣م .
- ٦١ - الصحاح ، للجوهري - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - ط : ٤ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٦٢ - صحيح مسلم بشرح النووي - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .



- ٦٣ - الضرورة الشعرية في النحو العربي ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبة دار العلوم - القاهرة - ١٩٧٩م.
- ٦٤ - ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ، للدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف - الخانجي بالقاهرة - ١٩٩٠ م.
- ٦٥ - العربية الفصحى الحديثة : بحوثٌ في تطور الألفاظ والأساليب، ستكيفتش - ترجمة وتعليق : د. محمد حسن عبد العزيز - دار النمر للطباعة - القاهرة - ١٩٨٥م.
- ٦٦ - العروض . للأخفش الأوسط - تحقيق : د. أحمد عبد الدايم - الفيصلية بمكة المكرمة - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٦٧ - العمدة ، لابن رشيق - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - ط : ٤ - دار الجيل - بيروت ١٩٧٤م.
- ٦٨ - الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري - ط : ١ - حيدر آباد - ١٣٢٤هـ.
- ٦٩ - فتح الباري : شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني - ط : ٢ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٢هـ.
- ٧٠ - القافية والأصوات اللغوية ، للدكتور : محمد عوني عبد الرؤوف - الخانجي بمصر - ١٩٧٧م.
- ٧١ - القاموس المحيط ، للفيروز ابادي - دار الجيل - بيروت - مصورة عن طبعة الحلبي - ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- ٧٢ - القوافي ، لأبي يعلى التنوخي - تحقيق : د. محمد عوني عبد الرؤوف - ط : ٢ - الخانجي بمصر - ١٩٧٨م .
- ٧٣ - الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي - تحقيق : الحساني عبد الله - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٩م .



- ٧٤ - الكامل ، للمبرد - مكتبة المعارف - بيروت - د. ت .
- ٧٥ - الكتاب ، لسبويه - تحقيق : عبد السلام هارون - ط : ٢ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ م .
- ٧٦ - الكشاف ، للزمخشري - نشرة : محمد الصادق قمحاوي - الحلبي بالقاهرة - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٧٧ - كشف المشكل ، للحيدرة اليمني - تحقيق : د. هادي مطر - العراق - ١٩٨٤ م .
- ٧٨ - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ، للجعبري - مخطوط ٦٩ قراءات بمعهد المخطوطات بالقاهرة .
- ٧٩ - لحن العامة ، للزيدي - تحقيق : د. عبد العزيز مطر - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ م .
- ٨٠ - لسان العرب ، لابن منظور - مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٨ هـ - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر - القاهرة .
- ٨١ - اللغة العربية : معناها ومبناها ، للدكتور : تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ م .
- ٨٢ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة - تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين - ح ١ ط ٢ : ١٩٧٠ م ، ح ٢ ط ١ : ١٩٦٢ م .
- ٨٣ - مجمع الأمثال ، للميداني - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٤٧ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٨٤ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني - تحقيق : على النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٨٥ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده - الحلبي بالقاهرة - بتحقيق نخبة من العلماء .



- ٨٦ - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر :
برجستراسر - مكتبة المتنبي - القاهرة - د . ت .
- ٨٧ - المزهر ، للسيوطي - نشرة : محمد أحمد جاد المولى وآخرين -
العلبي بالقاهرة - د . ت .
- ٨٨ - مسند أحمد بن حنبل - ط : ٢ - بيروت - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٨٩ - معاني القرآن ، للأخفش الأوسط - تحقيق : د . فائز فارس - ط : ٣ -
دار البشير ودار الأمل - بيروت - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ٩٠ - معاني القرآن ، للفراء - تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرين -
القاهرة - ١٩٥٥ م وما بعدها .
- ٩١ - معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج - تحقيق : د . عبد الجليل شلبي - ط : ١ -
عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٩٢ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام - الحلبي بالقاهرة - د . ت .
- ٩٣ - المقتضب ، للمبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة - ط : ٢ -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .
- ٩٤ - المقرب ، لابن عصفور - تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد
الله الجبوري - ط : ٢ - بغداد - ١٩٨٦ م .
- ٩٥ - موارد البصائر لفرائد الضرائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر ،
لسليم أفندي (محمد سليم بن حسين بن عبد الحلیم) - تحقيق : سوزان محمد
فؤاد - رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - نوقشت سنة ١٤٠٥ هـ /
١٩٨٥ م .
- ٩٦ - الموازنة بين أبي تمام والبحثري ، للآمدی - تحقيق : محيي الدين عبد
الحميد - ط : ١ - القاهرة - ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م .



- ٩٧ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني - جمعية نشر الكتب العربية - القاهرة - ١٣٤٣هـ .
- ٩٨ - النحت في اللغة العربية ، للدكتور : محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - ١٩٧٩م .
- ٩٩ - النحو الوافي ، لعباس حسن - ط : ٦ - دار المعارف بالقاهرة - ١٩٧٩م .
- ١٠٠ - نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ، لجمال الدين الإسنوي - تحقيق د. شعبان صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ودار الجيل ببيروت - ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- ١٠١ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير (المبارك بن محمد) - تحقيق : طاهر الزواوي ومحمود الطناحي - دار الفكر - بيروت - د . ت .
- ١٠٢ - هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية منذ الفتح العربي حتى نهاية دولة بني أمية سنة ١٣٢ هـ ، رسالة ماجستير من إعداد علي البتانوني ، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - نوقشت سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ١٠٣ - همع الهوامع ، للسيوطي - تصحيح : السيد محمد بدر النعساني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - د . ت .
- ١٠٤ - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني - تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل وعلى البجاوي - ط : ١ - الحلبي بالقاهرة - ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م .



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٩	مدخل
الفصل الأول	
ظواهر البنية	
(٢١ - ١٢١)	
٢٤	الجمع بين همزتين
٢٨	قطع همزة الوصل
٣٥	مطل الحركة القصيرة
٤٠	تقصير الحركة الطويلة
٤٤	إثبات ألف (أنا) في الوصل
٤٧	تشديد المخفف
٥٠	تخفيف المشدد
٥٣	تحريك الساكن
٥٦	إسكان المتحرك
٦٠	قلب الياء المكسور ما قبلها ألفا
٦٣	معاملة التاء في الوصل معاملتها في الوقف
٦٦	مد المقصور
٦٩	الشام
٧٣	القلب المكاني
٧٧	تتوين الممنوع من الصرف ، وعدم تتوين المصروف



الصفحة	الموضوع
٨٢.....	جموع التكسير :
٨٢.....	(أ) جموع غير قياسية وغير مسموعة
٨٣.....	(ب) جموع غير قياسية مسموعة
٨٥.....	(ج) جموع قياسية غير مسموعة
٨٥.....	(د) استعمالات لجموع لها ما يسوغها من أقوال النحاة
٨٧.....	(هـ) جموع يبدو أنها محرفة
٨٧.....	(و) استعمال خاص بلغة الشعر
٨٩.....	(ز) استعمال الجمع استعمال المفرد
٩٢.....	المشتقات :
٩٢.....	(أ) صياغة أفعال التفضيل من غير الثلاثي بلا واسطة
٩٣.....	(ب) صياغة أفعال التفضيل من المبنى للمجهول
٩٤.....	(ج) إيراد صيغ غير مستعملة
٩٥.....	(د) استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها
٩٨.....	الأفعال وضمائمها :
٩٨.....	(أ) تعدد قليل في الاستعمال ، جائز في القياس
١٠١.....	(ب) صيغ متعدية بحروف الجر
١٠٥.....	(ج) أفعال وردت بغير مدلولها المعروف
١٠٨.....	(د) صيغ غير مستعملة
١٠٩.....	(هـ) مأخذ عليه يصححها اللغويون
١١١.....	الصوغ من أسماء الذات الجامدة
١١٥.....	المصادر وتعدد المعنى الوظيفي
١١٨.....	الموصلات وأسماء الإشارة



الفصل الثاني

الظواهر السياقية

(١٢٣ - ٢٢٣)

- ١٢٦..... أطراح العلامة الإعرابية
- ١٣١..... اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ لفظ (كل)
- ١٣٢..... النواسخ :
- ١٣٣..... (أ) وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (ليس)
- ١٣٨..... (ب) حذف خبر (ليس) وبقاء اسمها
- ١٣٩..... (ج) دخول (ليس) على مرفوعين
- ١٣٩..... (د) حذف (لا) من (زال) في غير القسم
- ١٤١..... (هـ) حذف خبر (كان) في غير مواضع الحذف
- ١٤٢..... (و) مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة
- ١٤٦..... (ز) دخول الواو على خبر الناسخ
- ١٤٨..... (ح) وقوع (مادام) في بداية الجملة
- ١٤٩..... (ط) زيادة (إن) بعد (ما) الداخلة على (زال)
- ١٥٠..... (ي) توسط الخبر بين الناسخ واسمه
- ١٥٤..... (ك) دخول (أنّ) على خبر (كاد)
- ١٥٦..... (ل) تجرد خبر (عسى) من (أنّ) ، واتصالها بضمير النصب
- ١٥٧..... (م) دخول (أن) على خبر (لعل)
- ١٦٠..... (ما) التميمية في شعر أبي تمام
- ١٦٣..... المطابقة بين الفعل والفاعل
- ١٦٦..... تعدّي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل
- ١٦٨..... قلب التركيب عند أمن اللبس



الموضوع	الصفحة
حكاية المفرد أو المركب	١٧١
فى حروف الجر :	١٧٧
(أ) جر الكاف للضمير	١٧٧
(ب) زيادة (مِنْ) فى الإيجاب	١٧٨
(ج) استعمال حروف الجر أسماء	١٧٩
(د) إنابة حروف الجر عن بعضها	١٨٠
الجر على المجاورة	١٨٣
الفصل بين المتلازمين	١٨٥
فى عطف النسق :	١٨٩
(أ) تقديم المعطوف على المعطوف عليه	١٨٩
(ب) العطف على الضمير المستتر دون فاصل	١٩١
(ج) العطف على معموليَّ عاملين	١٩٣
(د) العطف بالواو مقرونة بـ (لا) بعد نفي مفهوم من السياق	١٩٦
(هـ) العطف بالفاء فى موضع تختص به الواو	١٩٧
إضافة العلم	١٩٨
(بين) فى شعر أبى تمام	٢٠١
(قط) فى غير النفي ، ومع المستقبل	٢٠٥
فى أسلوب التحذير	٢٠٨
(رغم) فى شعر أبى تمام	٢١١
الحذف :	٢١٣
(أ) حذف المبتدأ	٢١٤
(ب) حذف المفعول	٢١٤



الصفحة

الموضوع

- ٢١٤..... (ج) حذف الفعل
- ٢١٥..... (د) حذف جواب الشرط
- ٢١٦..... (هـ) حذف المتعجب منه
- ٢١٨..... (و) حذف همزة الاستفهام
- ٢١٩..... (ز) حذف (لا) النافية
- ٢٢٠..... (ح) حذف (أن) المصدرية
- ٢٢٠..... (ط) حذف قد
- ٢٢١..... (ي) حذف مدخول بعض الأحرف
- ٢٢٤..... خاتمة
- ٢٣١..... قائمة المصادر والمراجع





تم بحمد الله

